عدد ممتاز

الهدى

فكرية إسلامية جامعة

العدد 30 | محرم 1415 / يونيو 1994 | الثمن 15 درهما



المسلمون والنظام العالمي الجديد

الهدى

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ
مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ
أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ
مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٢٠﴾ سورة البقرة

العدد الثلاثون - عدد ممتاز

محرم 1415 / يونيو 1994

المدير المسؤول : المفضل فلواتي

العنوان:

حي عز الله، زنقة 2، رقم 1، شارع الموحدين، فاس، المغرب.

رقم الإيداع القانوني 82/26

الثمن 15 درهما

الاشتراكات

عن أربعة أعداد

* في دول المغرب العربي
  - الأفراد : 50 درهما
  - المؤسسات : 75 درهما
  - التشجيعي : 100 درهم
* في الأقطار الأخرى
  - العادي : 10 دولارات أمريكية
  - التشجيعي : 20 دولارا أمريكيا

يرسل الاشتراك باسم مدير المجلة

على شكل حوالة بريدية أو على الحساب البريدي

P 67 - 22 الرباط

ترتيب المواد خاضع لاعتبارات فنية

المقالات المنشورة تعبر عن رأي أصحابها

المقالات التي لم تنشر لا ترد

تصميم الغلاف : الأستاذ نوح

تم تصفيف هذا العدد وطبعه

بمطبعة أنفو - برينت

Imprimerie INFO-PRINT

12 شارع القادسية. ليدو. فاس

الهاتف : 26 17 64

محتويات العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاحية

سيلاحظ قراء "الهدى"، بعد الاطلاع على مواد هذا العدد، أن الساهرين على المجلة لا يألون جهدا من أجل النهوض بها شكلا ومضمونا، يدفعهم إلى ذلك إيمانهم :

أ- بأهمية الفكر في صنع الإنسان وبناء الأمة.

ب- وبضرورة تجديد هذا الفكر وتطويره بما يتلاءم ومعطيات الواقع المتجددة باستمرار.

ج-وبواجب التفاعل مع القارىء من خلال مراعاة انتقاداته وتوجيهاته وتشجيعاته.

انطلاقا من كل هذا، سطرت "الهدى" برنامجا يتكون من عدة محاور ترنو إلى إنجازها، سندها في ذلك ظنها الحسن بقرائها وبالمثقفين والمفكرين المتعاونين معها. ويمثل هذا العدد أول ثمرة لهذا الجهد، ويتضمن موضوعات -خص بها كتابها المجلة مشكورين- تتناول "النظام العالمي الجديد" من زوايا متعددة : حضارية، و إيديولوجية، و واقعية، وبنيوية، واقتصادية. كما اجتهدنا في تطعيم هذا المحور بمقالات ثلاث : بمقالة مختارة تعرض حقوق الشعوب على "النظام الدولي الجديد"، وبمقالة مترجمة عن "الإسلام والنظام العالمي الجديد"، وبقراءة في كتاب "النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة".

ولئن كان تعدد هذه الزوايا يضفي على محور هذا العدد نوعا من الشمول، فإن رصد موقع المسلمين من "النظام العالمي الجديد" يضفي عليه أيضا نوعا من الوحدة. علاوة على ذلك، يمكن القول -دون مصادرة ما ورد في مواد هذا العدد من أفكار وتحليلات- إن وضع المسلمين في ظل "النظام العالمي الجديد" وضع يبعث على البحث في أسس هذا النظام، وفي أهدافه، وفي آلياته، وفي تجلياته، وفي خيارات التعامل معه.

ولقد كان أملنا كبيرا في أن يتوج هذا العدد بمقالات تحليلية لمفكرين مغاربة متخصصين في الموضوع. و لايزال هذا الأمل قائما في نفوسنا وفي نفوس القراء الكرام. ولا يزال المجال مفسوحا للإسهام في المحاور المسطرة القادمة.

وفي الأخير، نرجو أن نجد من المفكرين والمثقفين والقراء حسن عون يعادل حسن ظننا بهم، خدمة للفكر الإسلامي وقضايا المسلمين.

والله ولي التوفيق.

الهدى

البعد الحضاري للنظام الدولي القديم والجديد

د. عبد الناصر السباعي

نحن ومشكلة الاستعمار

عندما واجه آباؤنا مشكلة الاستعمار النصراني لبلادهم -خلال النصف الأول من هذا القرن- فهم أغلبهم معركة الاستقلال عن الدول المستعمرة آنذاك على أنها قضية عسكرية، يمكن أن تحسم بطرد القوات الأجنبية من الأرض الإسلامية وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه سابقا. وبناءا على ذلك رفعوا راية الجهاد وقدموا التضحيات الجسام، فراح مئات الآلاف ضحايا معركة الاستقلال، حتى تم لهم إخراج الجيوش الغازية من بلادهم. غير أنهم لاحظوا بأن جلاء العساكر النصرانية لم يحول مسار بلدانهم عن الخط الذي رسمه المستعمر، بل إنهم لم يزدادوا مع مرور الزمن إلا تبعية وارتباطا بالأمم النصرانية شرقيها وغربيها. فوجد جيلنا نفسه -بعد أكثر من ثلاثة عقود من الاستقلال العسكري عن الدول النصرانية- أشد ارتباطا وحاجة من الجيل السابق إلى تلك الدول التي استعمرت بلاده، وذلك في كل شيء تقريبا: فمن تعطش إلى المعرفة والبحث العلمي يمم وجهه شطر الجامعات النصرانية، ومن احتاج إلى العلاج الناجع اضطر إلى الاستشفاء في مصحات النصارى، ومن طلب لقمة العيش «الكريمة» هاجر إلى معامل وأوراش النصارى، ومن أراد أن يعبر عن رأيه دون أن يخشى سطوة المخابرات ورهبة السجون اختار النفي إلى بلاد النصارى ... حتى إن الكثير منا يتساءل عما إذا لم يكن الآباء مخطئين في إخراج النصارى من بلادنا ما دمنا متوقفين عليهم في كل شؤون حياتنا.

الأهداف الحضارية للاستعمار

ولم يدرك إلا القليل من آبائنا أن خطة المستعمر لم تكن تقف عند حد الاحتلال العسكري، وما ينجم عنه من نهب لخيرات البلاد وتبعية سياسية واقتصادية، بل كانت تتعدى ذلك إلى استعمار ثقافي وحضاري شامل يهدف إلى سلخ الشعوب الإسلامية عن هويتها الإسلامية وإلباسها الثقافة الصليبية. لقد كان أغلبهم غافلا عن السنن التي تحكم حركة التاريخ، المتمثلة في تدافع الأمم والذي يمكن أن نعبر عنه أيضا بالصراع الحضاري. ولقد دار الصراع في الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط خلال الأربعة عشر قرنا الأخيرة بين الأمة الإسلامية من جهة، وبين الجامعة النصرانية -التي تحالفت في القرن الأخير مع الحركة الصهيونية- من جهة أخرى. وعرف هذا الصراع مدا وجزرا أو بعبارة أخرى كانت الحرب سجالا يكسبها المسلمون في جولة ويكسبها النصارى في جولة أخرى. كما اختلفت أساليب الحرب والصراع من جولة إلى أخرى، وآخر هذه الجولات هي "النظام الدولي الجديد". ونحسب أن استعراضا لأهم الجولات الماضية سيساعد على إدراك أبعاد الجولة الأخيرة بشكل أدق وأعمق.

الجولة الأولى : الفتوحات الإسلامية

لقد بدأت الجولة الأولى من الصراع بين الإسلام من جهة، وبين النصرانية واليهودية من جهة أخرى منذ عصر الرسالة حين نزل قول الله تبارك وتعالى : "**إن الدين عند الله الإسلام**." [آل عمران 19] وقوله عز وجل : "**ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه**" [آل عمران 84]. ورسم القرآن ملامح العلاقة بين المسلمين وغيرهم من النصارى واليهود في قوله جل وعلا : "**ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم**" [البقرة 119] وقوله سبحانه : "**ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا**" [البقرة 215].

وإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قضى على قبائل اليهود التي كانت تكيد للإسلام في الجزيرة، فإن النصارى كانت لهم دولة عظيمة مترامية الأطراف بدأت المناوشات بينها وبين الدولة الإسلامية الناشئة خلال حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم، حين وصلته أخبار تفيد بأن الروم قد جمعوا جيوشا عظيمة استعدادا لغزو المسلمين فخرج رسول الله على رأس جيش كبير لملاقاتهم واتجه شمالا حتى بلغ تبوك فلم يجد قتالا ثم رجع إلى المدينة بعد أن أشعر النصارى باستعداد المسلمين للمواجهة وألقى الرعب في قلوب القبائل التي كانت لا تزال تتربص شرا بالمسلمين. وفي الأيام الأخيرة من حياة الرسول عليه الصلاة والسلام بدأ الهجوم على مواقع النصارى بتوجيه جيش بقيادة أسامة بن زيد إلى الشام، ثم أتم الخلفاء ما بدأه الرسول الكريم ففتحت الجيوش الإسلامية فلسطين -مهد النصرانية- وزحفت شمالا حتى بلغت أسوار القسطنطينية عاصمة الدولة البيزنطية النصرانية آنذاك، واكتسحت شبه الجزيرة الإيبرية أيضا حتى بلغت وسط فرنسا.

و قد انتهت الجولة الأولى من المواجهة بين الجامعة النصرانية والأمة الإسلامية بدخول أغلبية الشعوب النصرانية التي كانت تعمر الشام ومصر وشبه الجزيرة العربية وإيبريا في دين الإسلام، وقامت على أنقاض المجتمعات النصرانية أمة ذات حضارة إسلامية زاهرة عمرت زهاء ستة قرون قبل أن يدب إليها الضعف والانقسام، وتسقط حاضرتها بغداد في أيدي المغول سنة 656 هجرية.

الجولة الثانية : الحروب الصليبية

ولم تكن الجامعة النصرانية الموتورة غافلة عما آل إليه حال الأمة الإسلامية من ضعف في أواخر الدولة العباسية فتنادت الشعوب النصرانية لخوض جولة جديدة من الحرب في مواجهة المسلمين بهدف طردهم من القدس، وقامت بحملات عسكرية واسعة على مصر والشام فيما بين سنتي 490-690 هـ (القرنين الحادي عشر والثالث عشر الميلاديين) عرفت باسم الحروب الصليبية. وقد أوقع الصليبيون هزائم منكرة بالدويلات التي كانت تتصارع على السلطة في مصر والشام آنذاك، وأقاموا في بيت المقدس مملكة نصرانية واتخذوا منها قاعدة لمناوشة الدويلات المجاورة. ولم يتمكن المسلمون من القضاء على المملكة النصرانية إلا بعد قيام الدولة الأيوبية التي قضت على الدويلات الإسلامية الضعيفة المحيطة بفلسطين، ووحدت -تحت قيادة صلاح الدين الأيوبي- مصر والشام والحجاز واليمن. وبذلك استطاع صلاح الدين إجلاء الصليبيين عن بلاد المسلمين.

و قد كانت للحروب الصليبية نتائج مهمة فيما يتعلق بتطور الصراع بين الإسلام والنصرانية. فقد تحقق الصليبيون من أن الاحتلال العسكري لبلاد المسلمين لا يمكن أن يستمر ما دام الإسلام حيا في النفوس. ومهما بدا المسلمون متفرقين

وضعفاء فإنهم يتحولون إلى قوة هائلة عندما تتوفر لهم القيادة الراشدة التي توقظ فيهم الحمية الإسلامية وتجمعهم على أساس الدين. ولذلك فقد غير الصليبيون خطتهم لغزو العالم الإسلامي في حملتهم التالية التي بدأت بطرد المسلمين من الأندلس في القرن التاسع الهجري (الخامس عشر الميلادي)، كما سنرى بعد قليل.

الجولة الثالثة: الفتوحات العثمانية

في نفس الوقت الذي كانت جيوش صلاح الدين تطارد فيه فلول الصليبيين كانت دولة إسلامية فتية تتكون على مشارف القسطنطينية منذرة بعودة المد الإسلامي على العالم النصراني، هي دولة العثمانيين. فبعد أن أكمل المسلمون -خلال القرن الثامن الهجري- السيطرة على المناطق المحيطة بالعاصمة البيزنطية، قاموا بفتحها سنة 857 هجرية ليكون ذلك بداية التوغل الإسلامي في أوربا النصرانية. وكانت هذه الجولة هي الثالثة من نوعها في إطار المواجهة بين الإسلام والنصرانية. وقد توغل المسلمون في القارة الأوربية حتى حاصرت جيوشهم مدينة فيينا. غير أن الانتصارات العسكرية التي حققها المسلمون في الجانب الشرقي من أوربا لم يكن لها نفس الصدى الحضاري الذي عرفته الفتوحات الإسلامية في الجولة الأولى. فإذا كانت الشعوب النصرانية التي بلغتها رسالة الإسلام عن طريق المجاهدين من الصحابة والتابعين قد اعتنق أغلبها الدين الإسلامي وأقام صرحا حضاريا شامخا للإسلام في أرضه، فإن شعوب أوربا الشرقية لم تقبل على الإسلام بنفس الشكل وبقي أغلبها على الدين النصراني.

ولعل السبب يرجع في نظرنا إلى كون الفاتحين المسلمين من الجيش العثماني لم تكن لهم نفس الرؤية الجهادية التي كانت لدى المسلمين الأولين. ذلك لو أن أحدا من سكان البلقان، أو أي من تلك الأقطار التي غزاها العثمانيون، طرح السؤال التالي على قائد الجيش: ما الذي جاء بكم إلى بلادنا؟ -هذا السؤال الذي ألقاه قائد الفرس على ربعي بن عامر مبعوث المسلمين للمفاوضات في معركة القادسية- هل كنا سنتوقع أن يرد القائد المسلم بأننا "جئنا لنخرج الناس من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة"؛ كما رد ربعي بن عامر من قبل؟ ما أظن ذلك. وهل كان حكام المسلمين آنذاك يزودون قوادهم بمثل النصائح التي كان يزود بها أبو بكر وعمر قواد جيوشهم؟ لا أعتقد أيضا.

هناك أمر آخر يستحق الإشارة إليه أيضا في هذا السياق، وهو أن القدرات العسكرية الهائلة للدولة العثمانية -و هي في أوج قوتها- لم توظف لتبليغ رسالة الإسلام خارج حدود الرقعة المعروفة الخاضعة لسلطتها، على عكس ما كان عليه الأمر مع الفاتحين الأولين الذين انتشروا في أرجاء المعمورة جاهدين في تبليغ الإسلام إلى أقصى نقطة مأهولة بالسكان. فقد سار عقبة بن نافع -مثلا- بجيشه غربا حتى اعترضته مياه المحيط الأطلسي، "فدخل فيه حتى بلغ الماء بطن فرسه، ثم رفع يديه إلى السماء وقال: يارب! لولا أن البحر منعني، لمضيت في البلاد إلى مسلك ذي القرنين مدافعا عن دينك، مقاتلا من كفر بك" (1). ورغم أن الأسطول البحري العثماني كان مسيطرا سيطرة تامة على البحر المتوسط -خاصة زمن سليمان القانوني في القرن العاشر الهجري- فإنه لم يرسل بعثات استكشافية إلى البحار المجهولة كما كان يفعل النصارى في ذلك الوقت.

لقد فقد المسلمون كثيرا من البعد الحضاري لفريضة الجهاد في الجولة الثالثة، ولذلك كانت نتيجة حكم المسلمين لأوربا الشرقية قرابة أربعة قرون مماثلة لنتيجة حكم الصليبيين لفلسطين مدة قرنين من الزمن. فقد خرج العثمانيون من أقطار أوربا

الشرقية -بعد أن ثارت عليهم شعوبها- تاركين وراءهم أقليات مسلمة فقط، أما الأغلبية فقد أعادت بناء ثقافتها على أساس من الدين النصراني، وهي نفس النتيجة التي حصلت بعد أن أجبر الصليبيون على مغادرة فلسطين؛ فقد عادت البلاد إلى سابق حضارتها الإسلامية وإن بقيت فيها أقليات نصرانية لا أثر لها في النسيج الحضاري للبلاد.

الجولة الرابعة: استعمار العالم الإسلامي

أما الصليبيون فقد استفادوا من الدرس الذي تلقوه في الحملات السابقة. فنجد أنه في الوقت الذي كانت حصون أوربا الشرقية تسقط في أيدي العثمانيين، كانت الممالك الإسلامية الضعيفة في شبه الجزيرة الإيبرية تسقط واحدة بعد أخرى في أيدي النصرانيين. ومن اللافت للنظر أن فتح القسطنطينية سنة 857 هـ -الذي يعتبر فتحا عظيما في تاريخ الإسلام- قد سبق سقوط غرناطة -آخر معقل إسلامي في الأندلس- بأربعين سنة فقط. ومع ذلك، فإن قوة الجيش العثماني لم تستخدم لإكراه أهالي البلدان المفتوحة على اعتناق الإسلام وتبني النموذج الحضاري الإسلامي، على عكس ما فعله النصارى بمسلمي الأندلس؛ إذ قاموا بتصفية الوجود الحضاري الإسلامي بشكل همجي لم يشهد له التاريخ مثيلا (2). ويمكننا اعتبار إخراج المسلمين من الأندلس بداية الجولة الرابعة في الصراع الدائر بين الإسلام والنصرانية، التي استمرت حتى يومنا هذا. وقد مرت بعدة مراحل متتالية انتهت باستعمار العالم الإسلامي كله، والقضاء على الخلافة العثمانية.

1- تطويق الدولة العثمانية

لقد تميزت هذه الجولة بتأكيد الجانب النصراني على الطابع الحضاري للحرب التي شنها على الإسلام. فبعدما تم للنصارى الاستيلاء على شبه الجزيرة الإيبرية قامت أساطيلهم بمحاولة إيجاد موطىء قدم لهم على سواحل البحر المتوسط والمحيط الأطلسي التي كانت في يد المسلمين. غير أن قوة كل من الأسطول العثماني والجيش المغربي حالت دون تحقيق ذلك الهدف مؤقتا. ولذلك سعى النصارى إلى تطويق العالم الإسلامي من الأطراف بنشر النصرانية في المناطق المحيطة بالدولة العثمانية والتي لا تخضع لسلطتها، فجابت البعثات الاستكشافية النصرانية مجاهل البحار والقارات بحثا عن مراكز جديدة لبث الثقافة النصرانية. وقد كان اكتشاف القارتين الأمريكية والأسترالية من أعظم ثمار هذا التوجه، إذ لم يكن للمسلمين علم بوجود تينك القارتين، فعمل النصارى على إبادة سكانهما الأصليين شر إبادة وأقاموا على أنقاض المجتمعات "البدائية" مستعمرات نصرانية كانت تمد الدول الأوربية بالمال والعبيد، من جهة، وتمثل امتدادا عضويا للكيان النصراني الأوربي الذي ضيقت عليه الدولة العثمانية الخناق في أوربا.

بالإضافة إلى أمريكا وأستراليا، استولى النصارى على الجزء الأكبر من القارة الإفريقية الموجود جنوب الصحراء الكبرى، كما استعمروا جنوب شرق آسيا، بدءا من الهند حتى الفيليبين؛ وهما منطقتان كانت تسكنهما جاليات إسلامية مهمة، وكان المسلمون يحكمون عددا من البلدان -ذات الأغلبية المسلمة- الواقعة في هاتين المنطقتين. كما كانوا يحكمون بعض أقطار هذه المناطق، مثل الهند، رغم أن المسلمين كانوا يمثلون أقلية فيها. فلما استعمر النصارى تلك المناطق سلكوا فيها خطة أقل شراسة مما فعلوا في شبه الجزيرة الإيبرية، لكنها تستهدف الوصول إلى نفس النتائج في الأمد البعيد، ونعني بذلك تصفية الوجود الحضاري الإسلامي نهائيا في تلك المناطق.

وقد اعتمدت خطتهم في المستعمرات على إنجاز عمليتين متكاملتين: أولاهما زحزحة الإسلام عن مواقع التأثير، وإفراغ ما تبقى من الدين من محتواه الحضاري والجهادي. وثانيتهما

ملء الفراغ الناتج عن إبعاد الإسلام من الساحة الثقافية بالنموذج الحضاري الصليبي، وذلك على مراحل وبالتدريج.

لقد بدأت هذه الخطة، إذن، بتنحية المسلمين من مواقع السلطة واستبدال أشخاص نصارى أو غير مسلمين بهم، حتى يفقد الإسلام مواقع التأثير في المجتمع. لكن دهاقنة الصليبية كانوا يدركون بجلاء أن قوة الإسلام لا تتمثل في السلطة السياسية فقط، بل تكمن في الرابطة التي ينشئها الدين بين المسلمين كأمة، والمستمدة أصلا من ارتباطهم جميعا بالله تبارك وتعالى. وتلك أمور لا يمكن أن تنتزع من قلوب المسلمين وعقولهم بالقهر والعنف، وإنما يمكن أن تزاح تدريجيا لدى الأجيال المقبلة بتربيتهم تربية غير إسلامية. ولم يكن ذلك يعني إبعاد المسلمين عن دينهم فقط، بل كان يعني غرس الثقافة الصليبية في عقولهم إن أمكن، وإلا فعلى الأقل غرس ثقافة إلحادية أو مادية معادية للدين ومتناقضة معه.

وفي هذا الإطار عمل النصارى على زرع مجموعة من المفاهيم الغريبة في مستعمراتهم -باسم الحضارة والتحديث- أدت إلى إبعاد الإسلام تدريجيا من مجال التأثير في المجتمع. ويمكننا القول إن رأس حربة هذه المفاهيم هو "العلمانية" التي كانت تعني في الواقع تجريد الإسلام من بعده الحضاري الشامل، وحصره في شعائر تعبدية فردية لا أثر لها في الحياة الاجتماعية. وقد أدى تجذر العلمانية في تلك المناطق إلى قبول المسلمين -وهم أغلبية أحيانا- تولي النصارى للحكم في بلادهم، دون أن يجدوا في ذلك حرجا. وخير مثال على هذا حالة السينغال، التي كان يحكمها النصراني "سانغور" رغم أن المسلمين يشكلون فيها نسبة تفوق 90٪.

وإلى جانب ترسيخ العلمانية في عقول أبناء المسلمين عن طريق الممارسة اليومية وأجهزة التعليم والتربية الرسمية، بثت القوى الصليبية مؤسساتها التنصيرية في القطاعات الحساسة من المجتمعات المستعمرة، كالتعليم والصحة والخدمات، بهدف تنصير أكبر عدد من "الأهالي" يكونون نواة اجتماعية محلية تتبنى النموذج الحضاري الغربي وتدافع عنه بدلا من المستعمرين إذا اضطروا إلى مغادرة المستعمرات في يوم من الأيام تحت ضغط المقاومة المسلحة.

وفي مقابل ذلك، حرص المستعمرون الصليبيون على قطع صلة المسلمين بالقرآن والعلوم الشرعية في تلك المناطق -التي لا يحسن أبناؤها التعامل مع النصوص العربية- عن طريق تهميش دور العلماء في المجتمع وسد أبواب الرزق في وجوههم. الأمر الذي جعل الطلاب يقبلون على المدارس الاستعمارية التي تضمن لهم مناصب في الوظيفة العمومية أو تعلمهم حرفا مفيدة في كسب عيشهم، وينفرون من المدارس الوطنية التي لم تعد لشهاداتها أية قيمة في سوق العمل. وكان ذلك يعني -على المدى البعيد- تجفيف منابع المعرفة الدينية، وتنشئة أجيال لا تعرف من دينها إلا ما تتوارثه من تقاليد وعادات مع ما دخلها من خرافات وانحرافات. وفي هذا السياق يدخل استبعاد اللغة العربية من المدارس التي أنشأها المستعمر، وإحلال اللغات الأوربية محلها. بحيث يوضع الطالب الذي يود دراسة العلوم الإسلامية أمام خيار صعب : فإما أن يختار المدرسة الاستعمارية -وما تؤدي إليه من جاه ومناصب- وليس فيها شيء من الدين، وإما أن يختار المدرسة الوطنية المهمشة اجتماعيا، والمتخلفة أيضا في طرق تدريسها وتسييرها، ويقنع بمستوى وضيع في العيش وبموقع هامشي في المجتمع.

وقد نتج عن اتباع هذه السياسة طمس النموذج الحضاري الإسلامي، ليس في الواقع وحسب، وإنما طمسه أيضا في عقل المسلمين وحسهم، بحيث نجد أن المسلمين لم يعودوا قادرين على التفكير في إقامة حضارة إسلامية وقد غابت عنهم معالمها،

ودوختهم منتجات الحضارة الغربية المادية. وقد توجت المرحلة الأولى من الجولة الحالية بنجاح الصليبيين في احتواء المد الإسلامي المتجه نحو وسط إفريقيا وجنوبها، والمتجه نحو شرق آسيا. وتم لهم بذلك تطويق الدول الإسلامية القوية من جميع الجهات، الأمر الذي كان يعني تأمين عدم مشاركة الشعوب الإسلامية البعيدة في المعركة التي كانوا يحضرون لخوضها في قلب العالم الإسلامي، أي ضد الدولة العثمانية بالذات.

2- الإجهاز على الدولة العثمانية

وقد كانت بداية الحملة على الدولة العثمانية سنة 1798 م حين استولى الفرنسيون بقيادة نابوليون على مصر، ثم قاموا بغزو الجزائر واحتلالها سنة 1830 م. هذا في الوقت الذي كانت فيه الحرب ضد روسيا القيصرية تنهك قوى المسلمين، وكذلك كانت المقاومة النصرانية للوجود الإسلامي في البلقان تستنزف القدرات العسكرية للعثمانيين. ولم تكن تلك الحروب المستمرة هي المشكلة الأساسية للدولة الإسلامية، بقدر ما كانت مشكلتها تتمثل في تكون تيارات فكرية وسياسية مناهضة للحكم العثماني داخل أمصار الدولة العثمانية نفسها، وذلك بإيعاز من الدول الصليبية التي كانت تحتضن تلك الحركات المعادية للإسلام، وتنميها تحسبا لقرب الإجهاز على "رجل أوربا المريض" وتسليم تركته لتلك الجهات التي أعدت لخدمة المصالح والأهداف الصليبية في العالم الإسلامي.

لقد كانت وظيفة تلك الحركات المعادية للإسلام تحويل وجهة المسلمين من عدوهم الحقيقي إلى عدو "مفتعل"، لكي يتسنى لهم استخدام الشعوب الإسلامية في إضعاف الحكومة العثمانية، في مرحلة أولى، ثم استخدام تلك الحركات في تجريد الأمة الإسلامية من رسالتها الحضارية وإدخالها في متاهات فكرية تنتهي بها إلى "جحر الضب" الذي حدثنا عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم. وفي هذا الإطار كان زرع "القومية" العربية والتركية بين شعوب الشرق الأوسط، والقومية البربرية بين سكان شمال إفريقيا.

3- تحالف الصهيونية مع الصليبية

وقد دخل في نهاية القرن الماضي حليف جديد للجامعة النصرانية في صراعها ضد الأمة الإسلامية هو الصهيونية العالمية. وذلك حين رأى اليهود ما آل إليه المسلمون من ضعف، جعلهم يطمحون إلى إقامة دولة لهم على أرض فلسطين. وقد كان لمعارضة السلطان العثماني للعروض السخية التي قدمها اليهود إليه مقابل تنازله عن فلسطين دور في دعم هؤلاء لجهود الطرف النصراني في تدمير الدولة العثمانية، وتخريب الأمة الإسلامية عموما. وقد كانت مكافأة الدول الصليبية للطرف اليهودي جزاء ما قدم إليها من خدمات خلال الحرب العالمية الأولى -التي انتهت بتفتيت الدولة العثمانية في سايكس بيكو واقتسام تركتها بين الدول المنتصرة- هو مساعدته على إنشاء دولته، وتوفير الشروط الأمنية اللازمة لبقائها فيما بعد. وبذلك التقت مصلحة الطرفين في إضعاف الأمة الإسلامية وسحقها حضاريا حتى لا تتمكن من استجماع قوتها للكرة من جديد (3).

فلكي يبقى العضو الغريب (إسرائيل) المزروع داخل الجسم الإسلامي حيا، غير مهدد في وجوده، لا بد من توفر شرطين على الأقل :

أولهما محو فكرة الصراع الحضاري بين العالم الإسلامي من جهة وبين المعسكر الصليبي-الصهيوني من جهة أخرى، من أذهان المسلمين. وقد جندت لهذا الغرض أطراف متعددة في إطار ما يعرف بالحوار بين الأديان، وأبرزه الحوار النصراني-الإسلامي. الأمر الذي يراد منه نزع فتيل الجهاد من

الأمة الإسلامية، والوصول بها إلى قبول ولاية اليهود والنصارى عليها.

ثانيهما نزع أسباب القوة المادية -اقتصادية وعسكرية- من العالم الإسلامي، وإبقاء المنطقة الإسلامية دائما تحت رهبة السلاح الصليبي-الصهيوني، وفي تبعية مطلقة للصناعة الأجنبية. وقد كانت فترة الاحتلال المباشر فرصة لمعرفة قدرات البلاد الإسلامية بشكل مفصل ودقيق من جميع النواحي؛ الأمر الذي مكن المستعمرين الصليبيين من وضع البلدان المستعمرة على السكة الموصلة إلى أهدافهم، وتكوين الأطر البشرية من أبناء المسلمين الذين أكملوا ما بدأه المستعمر -على الوجه الذي يرضيه- بعد انسحاب جيوشه من المنطقة.

وقد نجحت خطة المستعمر في طمس آثار الصراع بين الإسلام والكتلة الصليبية-الصهيونية، بل وفي إخراج الإسلام من حلبة الصراع تماما. وبدلا من ذلك شغل المسلمين بصراعات مفتعلة بين يمين ويسار، وبين شرق وغرب، وبين شيوعية ورأسمالية، وأنشأوا لذلك أحزابا وتجمعات تبنى كل منها طرفا من الأطراف المشار إليها. ولم يسمح لأي حزب يحمل اللافتة الإسلامية بالعمل السياسي، تجنبا لإثارة الصراع الأول، هذا في الوقت الذي سمح فيه بقيام أحزاب على أساس عرقي وإلحادي. وحتى نهاية عقد الستينات، بدا وكأن الإسلام قد أزيح نهائيا من المعترك الحضاري، وبدأ الفكر الاشتراكي والشيوعي المعادي للدين يسيطر على الساحتين السياسية والفكرية بشكل واضح.

وفي الوقت الذي كانت الساحة الفكرية في البلدان الإسلامية تملأ بالتيارات المعادية للدين، كانت الحياة العامة واليومية للشعب تصاغ على النمط الغربي في كل التفاصيل: من المأكل، والمشرب، والملابس، وبناء المساكن، ووسائل اللهو والترفيه... بحيث أدى التنافر بين نمط الحياة "التقليدي" ذي الأصول الإسلامية وبين نمط الحياة "العصري" ذي الأصول الأجنبية إلى أن تحسم الشعوب اختيارها لصالح النمط الثاني المدعوم بوسائل الإشهار الواسعة الانتشار كالسينما والتلفزيون والمجلات. وكادت تغيب من حياة الناس اليومية العادات المرتبطة بالنموذج الحضاري الإسلامي، وأصبح ينظر إليها كتقاليد بالية. ويمكن القول إن الجولة الرابعة انتهت بسيطرة الحضارة الصليبية على البلاد الإسلامية، لدرجة أن الملاحظ لوتيرة المد الصليبي الجارف كان يتوقع أن تختفي بقايا الإسلام المترسبة في حياة الناس داخل المنطقة الإسلامية في أجل قريب. خاصة إذا علمنا فشل الحركات الإسلامية في تغيير الأوضاع في كثير من البلدان الرائدة في هذا المجال كمصر وسوريا، وكذلك الهزائم العسكرية المتلاحقة التي ألحقتها دويلة اليهود بالجيوش العربية. الأمر الذي زرع اليأس من التخلص من قبضة القوى الصليبية والصهيونية في نفوس الكثير من أبناء المنطقة.

بين النظامين الدوليين القديم والجديد

إن النظام الدولي السابق تميز بسلوك الدول الصليبية -ومن والاها من الأمم المعادية للإسلام- سلوك المنتصر الواثق من سحق الخصم، وإخراجه من حلبة الصراع. ولذلك كان ينظر إلى الحركات الإسلامية كما لو كانت مجرد تشنجات العالم الإسلامي المحتضر وهو يلفظ أنفاسه، ولم تعر أعمالها الفكرية كبير اهتمام. بل إن كثيرا من أبناء الحركة الإسلامية وجدوا لدى الدول الصليبية ملجأ آمنا من سطوة الحكومات المستبدة في البلاد الإسلامية، ومتنفسا للتعبير عن أفكارهم ورؤيتهم لمستقبل المنطقة في ظل الإسلام.

وقد بدأت جهود الحركات الإسلامية لإيقاظ رد الفعل لدى

الأمة الإسلامية المنهزمة تعطي نتائجها، مبشرة ببدء جولة جديدة في الصراع الدائر بين الإسلام وبين الصليبية المدعومة من طرف القوى الصهيونية. وقد أدى تبلور تلك النتائج في صورة ما عرف بالصحوة الإسلامية إلى تغير سلوك الطرف الصليبي.

لقد أثبتت الحركات الإسلامية أن التصدي لمخططات الأعداء -الهادفة إلى محو النموذج الحضاري الإسلامي من الوجود- أمر ممكن، بل إنه -أكثر من ذلك- آت عن قريب. غير أنه من اللازم الاعتراف بأن الفترة الاستعمارية قد عملت على طمس معالم النموذج الحضاري الإسلامي حتى بالنسبة للمخلصين من أبناء الأمة العاملين على إعادة بناء هذا النموذج في الواقع من جديد. ولذلك اتجهت جهود الأعداء في إطار ما سمي حديثا بالنظام الدولي الجديد -والإشارة هنا إلى التجديد في أسلوب مواجهة الصحوة الإسلامية- إلى استخدام وسيلتين متلازمتين:

الوسيلة الأولى هي القضاء على الحركات الإسلامية المتنامية بجميع وسائل القمع والتشويه والإبادة الممكنة. ويدخل في هذا نعتها بالإرهاب والتطرف وما أشبههما، لتبرير ما يستخدم ضد أفرادها من خطط التصفية الجسدية والتعذيب والسجن والتشريد؛ وكذلك لإخراجها من دائرة حركات التحرير التي تحظى بتعاطف الشعوب ودعمها. وحتى لا تثير هذه الخطة شكوك عامة الشعوب الإسلامية فإنه يعهد بتنفيذها إلى الحكومات العميلة في الدول الإسلامية. وآخر حلقة في هذه الخطة ما عهد به لمنظمة التحرير الفلسطينية -في إطار صفقة الحكم الذاتي المحدود- من تصفية حركة المقاومة الإسلامية (حماس) حين عجزت دويلة اليهود عن القضاء عليها.

ولتمرير مخططاتهم تلك، يستخدم منظرو النظام الصليبي الصهيوني الجديد عددا من المصطلحات -التي يروج لها الإعلام بقوة الآن- وهي ذات مفاهيم موجهة لخدمة القوى المعادية للإسلام، بحيث تضرب المضامين الحضارية الإسلامية من ناحية، وتتخذ -في نفس الوقت- كذريعة لتصفية حملة تلك المضامين، من ناحية أخرى. ومن المصطلحات الرائجة نذكر الأمثلة التالية:

1) **القانون الدولي** وهو، ككل قانون وضعي، يخدم مصلحة واضعيه. وبما أن القانون الدولي الحالي من وضع الدول الأوربية التي صاغته -لكي تضفي المشروعية على استمرار هيمنتها على بقية دول العالم ولكي تحمي مصالحها في الدول الأخرى- فإنه من الطبيعي أن يكون هذا القانون في غير صالح الدول الإسلامية، لأنه يهدف إلى إبقائها على ما هي عليه الآن من تمزق وتبعية مطلقة للدول الاستعمارية، ويتعارض مع أي توجه لدى شعوب المنطقة الإسلامية نحو الاستقلال والوحدة وإقامة الخلافة كنظام سياسي فيها. ورغم أن القوانين الدولية تهدف ظاهريا إلى وضع أسس أكثر "تحضرا" للتعامل بين الدول، فإنها لا تعمل في الواقع إلا على ترسيخ غلبة القوي على الضعيف. وليس أدل على هذا من "حق" الفيتو الذي تحتكره الدول الخمس "العظمى"، والذي يعني أن إحدى هذه الدول يمكن أن ترفض قرارا توافق عليه بقية دول العالم كله إذا لم يكن يخدم مصالحها!!

2) **الشرعية الدولية** وهي تستخدم لفرض احترام المصالح الأجنبية في المنطقة الإسلامية بالقوة عندما يخل بلد أو جهة ما داخل هذه المنطقة بمعادلات الوضع القائم. وقد اكتسبت بعد انهيار حلف وارسو وتربع الولايات المتحدة الأمريكية على عرش الأمم المتحدة، دلالة جديدة مفادها أن الشرعية الدولية هي مصالح الولايات المتحدة وحلفائها فقط.

3) حقوق الإنسان، ويختلف المراد منها باختلاف السياق الذي تستخدم فيه. فعندما تطلق بشكل عام فإنه يقصد بها حقوق الإنسان الأبيض، والأوربي الأصل منه على وجه الخصوص. أما حين تستخدم في داخل المنطقة الغربية نفسها فإنها تشير إلى حقوق الإنسان اليهودي. وأما حين تستخدم خارج المنطقة الغربية فإنها تدل غالبا على حقوق الموالين للغرب والمدافعين عن مصالحه. وهكذا فحقوق الإنسان في الصومال الآن مثلا، تعني حقوق الجنود الأمريكيين وحلفائهم فقط في استعمار البلد وإذلال أهله. أما العشرات -بل والمئات أحيانا- من المواطنين الصوماليين الذين تزهق أرواحهم كل يوم هناك، فليس لهم حق في رد العدوان المسلط عليهم، ولا في معارضة الفساد الذي تنشره القوات الأمريكية على أرضهم. وأما في الجزائر فحقوق الإنسان تنحصر في حقوق الطغمة الحاكمة الموالية للغرب -التي سرقت السلطة من أصحابها الشرعيين- في إبادة المعارضين من أبناء الشعب المسلم الذي رفض سرقة اختياره بقوة الحديد والنار. والأمثلة في هذا الصدد أكثر من أن تحصى.

4) السلام ويقصد به استسلام الأمة الإسلامية لواقع الاستعمار والتبعية اللذين يمارسهما الصليبيون والصهاينة عليها، والرضا بما قسمت لها الأمم المتحدة. إذ أن الواقع الحالي هو على العموم لصالح أعداء الأمة الإسلامية، وكل ثورة على الأوضاع الحالية لا يمكن أن تؤدي إلا إلى قلب الموازين لصالح أمتنا، وهو الأمر الذي تخشاه الدوائر الاستعمارية. من هنا يأتي رفع شعار السلام بإلحاح من لدن العدو وهو يلاحظ تنامي الصحوة الإسلامية التي تنذر بهزة عنيفة للأوضاع، بل إن بشائرها في أفغانستان قد زعزعت قياصرة الروس، وأقضت مضاجع اليهود في فلسطين. إن القوى الصليبية والصهيونية تحاول أن تفرض السلام الذي يخدم مصالحها وتطفيء به جذوة الجهاد الذي تعد له الأمة الإسلامية في الجولة الجديدة من الصراع ضدها. ويعمل الصليبيون جاهدين لإقناع الأمة الإسلامية -ولو بشكل غير مباشر- بعدم جدوى محاولة اختيار الحرب كطريقة للمواجهة، بالإشارة إلى الهزيمة التي مني بها العراق ومن قبله إيران في حربهما ضدهم. ويوجهون الأمة إلى المفاوضات والمساومات كطريقة لحل أزماتها معهم.

5) الاعتدال والتطرف وهما معياران لتمييز المتعاونين مع أعداء الأمة من المدافعين عن مصلحة الأمة وهويتها الحضارية. ولذلك يحظى "المعتدلون" -في قاموس الأعداء- بجميع أنواع الدعم مهما كانت أنظمتهم استبدادية ودموية ؛ بينما يواجه "المتطرفون" حربا لا هوادة فيها، حتى ولو كانوا في موقف دفاع عن النفس كما هو الحال بالنسبة لمجاهدي حزب الله في لبنان الذين يخوضون معركة قاسية ضد المحتل الصهيوني لأرضهم. ويعمل العدو بجميع الوسائل لزحزحة "المتطرفين" عن مواقفهم البطولية ودفعهم للتعاون معه بدرجة ما. وقد نجح في تحويل منظمة التحرير الفلسطينية من منظمة فدائية "متطرفة" إلى جهاز شرطة مختص في متابعة "المتطرفين" من مجاهدي الحركة الإسلامية في فلسطين.

6) الإرهاب والعنف وهما يشيران إلى أساليب المقاومة التي تضرب مصالح العدو في المنطقة، سواء أكان هدفها هو الأنظمة الموالية له، أم كان هدفها هو الوجود الأجنبي نفسه. ويستخدم هذان المصطلحان عادة بدلا من مصطلحي "الفداء" و"الجهاد" اللذين تم شطبهما من معجم النظام الدولي الجديد. وقد قامت الدول الإسلامية في مؤتمرها الأخير الذي انعقد بداكار (السينغال) بخطوة حاسمة بهذا الصدد فقررت إسقاط فريضة الجهاد تمشيا مع روح العصر!.

7) الأصولية وهي تعني تبني الإسلام بشكل شمولي

وجذري، ورفض النموذج الحضاري الغربي. وإذا كان المسلمون ينطلقون في فكرتهم هذه من شمولية الإسلام لكل جوانب الحياة الإنسانية، فإن وجه الغرابة في مثل هذه الفكرة بالنسبة للعلمانيين يتمثل في أنهم يعتقدون بأن العيش طبقا لنظام حياة مقتبس كليا من الدين أمر قد عفى عليه الزمن، وأن العصر الذي نعيشه يتنافى مع تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية مثل إقامة الحدود (التي يعتبرونها انتهاكا لحقوق الإنسان) وتعدد الزوجات واعتماد الزكاة في الاقتصاد وتحريم الربا في المعاملات المالية...

أما الوسيلة الثانية فهي رصد الأعمال العلمية الهادفة إلى الكشف عن النموذج الحضاري الإسلامي ومنعها من الظهور والانتشار، وقتل أصحابها إذا اتضح أن لأفكارهم تأثيرا في الأوساط العلمية ولم يمكن وأد إنتاجهم في هدوء. وخير مثال على هذه الحالة الأخيرة اغتيال المفكر الإسلامي إسماعيل راجي الفاروقي -رحمه الله- صاحب مشروع أسلمة المعرفة (4).

والملاحظ بهذا الصدد أن عددا من الأطروحات الجامعية التي تتناول جوانب من النموذج الحضاري الإسلامي، وقد كانت تناقش في الستينات والسبعينات على أنها تعالج قضايا تراثية متعلقة بماضي الحضارة الإسلامية وغير ذات خطر بالنسبة للحاضر والمستقبل، أصبحت ترفض في الأوساط الجامعية الغربية في العقد الأخير. ويتوجه عداء هذه الأوساط، بصورة خاصة، نحو الأعمال التي تستهدف تأسيس المعرفة انطلاقا من النظرة الإسلامية إلى العلم. وخطورة هذا النوع من الدراسات بالنسبة للغربيين يتمثل في أنه يؤدي على المدى الطويل إلى استقلال الباحثين المسلمين عن المراكز العلمية الغربية التي تمارس حاليا رقابة شديدة على البحث العلمي وكذلك على التوجه الثقافي لمجتمعاتنا الإسلامية.

إن نشوء مراكز بحث إسلامية مستقلة عن الغرب، تنطلق في خلفياتها النظرية من الإسلام وتعالج مشكلات المنطقة بهدف الوصول إلى حلول تسهم في بناء الحضارة الإسلامية، يعني نهاية الهيمنة الصليبية-الصهيونية علينا. ذلك أن الهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تمارسها الجهات المعادية علينا لا يمكن أن تستمر دون هيمنة معرفية بالدرجة الأولى. فدهاقنة الغرب يعلمون أن "المعرفة هي القوة" بمعنى أن التصنيع الذي هو مصدر القوتين الاقتصادية والعسكرية لا يمكن أن ينمو ويزدهر إلا بجانب مراكز البحث العاملة على كشف السنن الكونية. وبقدر ما تملك كل دولة من قوة اقتصادية وعسكرية بقدر ما يكون لها من وزن في الساحة السياسية الدولية. ولذلك تحرص الدول المتقدمة صناعيا على كتم النتائج العلمية التي ترتبط بالمجالات الحيوية في التسلح والتكنولوجيا المتطورة، وتعمل على إبقاء الدول المتخلفة بمنأى عن التقدم المعرفي الذي وصلت إليه، ولا تسمح لها باكتساب المعارف المتطورة إلا بالقدر الضروري اللازم لاستهلاك منتجاتها الصناعية.

وبالنظر إلى طبيعة التحدي الحضاري الذي تواجهه الأمة الإسلامية، فإن الاستقلال المعرفي يشكل ضرورة حيوية للتمكن من رسم تفاصيل النموذج الحضاري الذي تتجه جهود العاملين في الحقل الإسلامي لإخراجه إلى حيز الوجود. فبالرغم من أن المعالم الكبرى للحضارة الإسلامية متوفرة في القرآن والسنة، وبعض تفاصيلها موجود أيضا في صفحات تاريخ الأمة الإسلامية، إلا أننا لا يمكننا القول الآن إن ذلك كاف لبناء حضارة إسلامية نتحدى بها الحضارة الغربية. بل لا بد بالإضافة إلى دراسة تراثنا -وهي مهمة لم يتم إنجازها بعد- من التعمق في المعارف المعاصرة واستيعابها لدرجة تسمح بتحليلها وتمييز ما هو متعارض مع النظرة الإسلامية للمعرفة مما هو ليس كذلك.

ثم تأتي بعد هذا خطوة تطوير المعارف الحالية في الاتجاه الذي يغني البناء الحضاري الذي نكون قد استخرجناه من التراث، بحيث ينتج لنا بديل حضاري إسلامي متقدم في مستوى التحدي الذي نواجهه اليوم.

إن مثل هذا التوجه هو الذي تعمل الدوائر الاستعمارية، بكل الوسائل التي في حوزتها، على الحيلولة دون وصوله إلى الهدف؛ لأنه يعني امتلاك الأمة الإسلامية لمصدر القوة بما يتضمنه ذلك من استخدامها في المعركة الدائرة بينها وبين الكتلة الصليبية الصهيونية المتسلطة عليها. وغير خاف أن افتقار الدول الإسلامية إلى مشروع معرفي حضاري شامل جعلها تبقى -في المجال المعرفي- عالة على غيرها، برغم امتلاكها لثروات طائلة وطاقات بشرية هائلة (5). وهذا الوضع "الطفيلي" لأمتنا هو الذي تعبر عنه الحاجة الماسة إلى الغرب في كل أمور حياتنا، ليس العلمية فحسب، وإنما أمور معاشنا اليومية أيضا من مثل تلك التي أشرنا إليها في مدخل هذا المقال.

خاتمة

إننا نعتقد أن مواجهة الغزو الصليبي-الصهيوني تبدأ بالوعي بطبيعة الصراع الحضارية التي تميز الجولة الحالية. فلا يكفي أن نحقق نصرا عسكريا في نقطة ما من العالم الإسلامي -وإن كان هذا أمرا مهما لرفع المعنويات- لكي نقول إن ساعة الحسم قد حانت. فلقد ظن آباؤنا من قبل مثل هذا الظن، ولكن خابت ظنونهم وهم يرون غبار معركة الاستقلال ينجلي عن تبعية مطلقة ومخزية تجاه العدو. فهل يعي جيلنا الدرس ويعد العدة الملائمة للجولة الخامسة أم ننتظر جيلا آخر ليقوم بهذه المهمة؟

المراجع

(1) ابن عذاري المراكشي : كتاب البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب. بيروت، دار الثقافة، 1948، الجزء 1، ص 27.

(2) محمد علي قطب : مذابح وجرائم محاكم التفتيش في الأندلس. بيروت، دار القلم، 1987.

(3) حسن مكي : المرتكزات التاريخية والفكرية لإقامة نظام عالمي صهيوني-صليبي. الإنسان، 1993، المجلد 2، العدد 10، ص 8-27.

(4) إسماعيل راجي الفاروقي : أسلمة المعرفة، المبادئ العامة وخطة العمل. الكويت، دار البحوث العلمية، 1984 (تعريب عبد الوارث سعيد).

(5) توفيق بن أحمد القصير : الأمة وقضية التقنية. الهدى، 1992، العدد 26، ص 7-15.

"نهاية التاريخ"، والتأسيس الإيديولوجي للنظام العالمي الجديد

د. عبد الرزاق أحمد

إن الحديث عن ما يسمى اليوم بالنظام العالمي الجديد يستلزم في نظري الحديث عن نظرية "نهاية التاريخ" لصاحبها فرنسيس فوكوياما (الباحث الياباني الأصل الأمريكي الجنسية) وذلك لاعتبارات متعددة نكتفي بذكر أهمها :

1- نظرية فوكوياما يمكن أن تساعدنا على إدراك معنى مصطلح النظام العالمي الجديد وتحديد طبيعته ومواصفاته العامة. ولذلك يمكن اعتبارها الإطار النظري الذي تتحرك ضمنه استراتيجية النظام العالمي الجديد السياسة والأمنية والاقتصادية والثقافية.

2- تمثل نظرية "نهاية التاريخ" المرجع الفلسفي والأساس الإيديولوجي الذي ساعد على قيام النظام العالمي الجديد الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها القطب الوحيد الذي انفرد بقيادة العالم كله بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

إن ظهور مصطلح النظام العالمي الجديد إلى الوجود بعد أن نشر فوكوياما مقالته "نهاية التاريخ؟" في مجلة National Interest عدد صيف 1989 وبعد أن داع صيته على إثرها وكثر النقاش حولها يثبت ما ذهبنا إليه من اعتبار أن نظرية نهاية التاريخ أسست إيديولوجيا لقيام النظام العالمي الجديد. بل إن الوقائع التاريخية كذلك تثبت ذلك. فقد تزامن ظهور نظرية نهاية التاريخ مع الانحسار الذي عرفه الفكر الشيوعي في عقر داره والانهيار الكامل للمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي.

إن تبني الدول الاشتراكية للخيار الليبرالي الديموقراطي شكلا للحكم وللاقتصاد جعل الولايات المتحدة الأمريكية المنتصر الحقيقي في الحرب الباردة. فكان لا بد من نظرية تبرر هذا الانتصار وتلعب دور تهيئة للشعوب الأخرى نفسيا كي تستقبل هذا المولود الجديد دون مقاومة تذكر. ونظرية فوكوياما حول نهاية التاريخ قامت بهذه الوظيفة.

من هذا المنطلق تكتسي دراسة نظرية فوكوياما ومناقشة أهم أفكارها في ضوء الدور الإيديولوجي الذي لعبته في قيام ما يسمى اليوم بالنظام العالمي الجديد أهميتها.

إذا أردنا أن نلخص أهم ما جاء به فوكوياما لأمكننا حصره في الطروحات التالية :

- التاريخ توج نهايته بانتصار الديموقراطية الليبرالية آخر شكل للحكم عند البشر.
- انتصار الليبرالية يعتبر إيذانا بموت الإيديولوجيا.
- بموت الإيديولوجيا لم يعد هناك تحد حقيقي لليبرالية غير القوميةوالدين.

فوكوياما ونهاية التاريخ

يدعي فوكوياما أن الإصلاحات التي عرفتها دول المعسكر الشرقي وانهيار الشيوعية فيما بعد لا يدل فقط على نهاية للحرب الباردة القائمة منذ مدة بين المعسكر الشرقي والغربي. بل لها دلالة كبرى أبعد من ذلك تتمثل في نهاية التاريخ كله.

أي "نهاية التطور الإيديولوجي للبشرية كلها وتعميم الديموقراطية الليبرالية الغربية كشكل نهائي للسلطة على البشرية كلها" (1).

ولكي يتفادى التناقضات التي تعيشها اليوم الديموقراطية الغربية في بلادها الأم أوربا وأمريكا يضيف فوكوياما أن انتصار الليبرالية جرى أولا في مجال الفكر والوعي وهو لا يزال غير مكتمل في العالم الواقعي. ولكن توجد حسب رأيه أسباب قوية تدفع للإعتقاد أن هذا المثال هو الذي سيحكم العالم الواقعي لفترة طويلة (2).

في تحليله التاريخي لهذه الظاهرة يستند فوكوياما على مقولات وأفكار الفيلسوف الألماني هيجل ومفسره العالم الفرنسي كوجيف.

حسب هيجل ينتهي التاريخ حين ينتصر الشكل النهائي والعقلاني في المجتمع والدولة. وهذا قد حدث فعلا في عام 1806 حين انتصر نابليون في معركة يينا. فانتصار نابليون ليس إلا انتصارا لمبادئ الثورة الفرنسية ومحاولة تعميم مبادئ الحرية والإخاء والمساواة التي كانت تقوم عليها وقتئذ الدولة الفرنسية.

أما كوجيف فيؤيد مقولات هيجل ويعتبر ظهور الدولة المنسجمة العالمية في أوروبا تحقيقا لنظرية نهاية التاريخ بالمعنى الهيجلي. حيث تندثر كل التناقضات التي كانت تحكم المجتمعات البشرية في الماضي وتسود مبادئ الحرية والعدل والمساواة.

وإذا كان كوجيف يعتقد أن أوربا حققت ما أسماه بالدولة المنسجمة العالمية، فإن فوكوياما، على العكس من ذلك، يراها اليوم متجسدة في المجتمع الأمريكي. وهو حين يدعي ذلك لا يحاول إلا تأكيد تنبؤات هيجل حين قال : "إن أمريكا هي بلد المستقبل. حيث سيبرز في العصور القادمة جذب التاريخ العالمي في الصراع بين أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية. إنها بلد الحلم بالنسبة إلى كل الذين أرهقتهم الأسمال التاريخية لأوربا الهرمة" (3).

لقد بلغت الجرأة بفوكوياما إلى اعتبار أن روح المساواة التي تعم أفراد المجتمع الأمريكي تشكل في العمق تحقيق المجتمع الخالي من الطبقات الذي ظل يحلم بتحقيقه ماركس. ذلك المجتمع الذي يتميز بإشباع رغبات الفرد ووفرة الإنتاج وكثرة الاستهلاك والذي يبلغ فيه الفرد مرتبة الحيوانية حيث لا يهتم إلا بإشباع غرائزه المادية. وما دام التطور الإيديولوجي للبشرية قد اكتمل نهائيا، حسب زعم فوكوياما، فإنه لن يعود، تبعا لذلك، مكان للكثير من القيم الإنسانية. وبناء على هذا "فالصراع من أجل الاعتراف والاستعداد للتضحية بالنفس من أجل قضية مجردة والمعركة الإيديولوجية العالمية التي تتطلب الجرأة والشجاعة والتخيل كلها سوف تستبدل بالحساب الاقتصادي وبالطلب غير المحدود للحلول التقنية وبالاهتمامات المتعلقة بالبيئة وإرضاء الرغبات المتزايدة للمستهلكين" (4).

إن الرسالة التي يريد فوكوياما إيصالها إلى جميع الشعوب الفقيرة التي لم تبلغ بعد مرحلة نهاية التاريخ هي أن النظام العالمي الذي سوف يحكم العالم ويدير شؤونه بعد انهيار المعسكر الشرقي سوف يكون ليبراليا ديموقراطيا.

وأن الولايات المتحد ة الأمريكية وطريقة الحياة الأمريكية هي النموذج الوحيد الذي يجب أن يقتدى به. وهو بهذا يحاول تعميق هذا الإيحاء في الذهنية العامة للشعوب عن طريق نظريته "نهاية التاريخ" ليهزم روحها المعنوية فتستسلم سياسيا واقتصاديا دون مقاومة (5).

إن فوكوياما يحاول إيهامنا بأن اندحار المنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي وتبنيها للاتجاه الليبرالي نموذجا للحياة لا يعود لأسباب ذاتية وعوامل داخلية بل لانتصار

الليبرالية في مجال الوعي على فكرة الشيوعية (6).

إن المتأمل بدقة لنظرية فوكوياما "نهاية التاريخ" يستطيع بسرعة أن يدرك أنها ليست إلا نظرةً غربية مركزية للمسار التاريخي للبشرية. لهذا نراها تؤمن كسابقاتها بالحتمية التاريخية لانتصار النموذج الغربي على غيره من النماذج الثقافية والحضارية غير الغربية.

إن فوكوياما في هذه النقطة بالذات مثله مثل ماركس. فكلاهما وضع نقطة معينة ينتهي إليها التاريخ. إذا كان ماركس يظن أن التاريخ ينتهي بانتصار الشيوعية فإن فوكوياما على العكس من ذلك -يعتقد اليوم أن التاريخ قد انتهى فعلا بانتصار الليبرالية. لا شك أن ادعاء فوكوياما هذا سيكون مآله لا محالة نفس المآل التي تعيشه اليوم الشيوعية. إن التاريخ لا يحابي أحدا حتى ولو كان ذلك الأحد فوكوياما نفسه. لقد كذب التاريخ كل تلك النظريات الحتمية التي سبقت وما أظن حتمية فوكوياما ستفلت من هذا القانون التاريخي.

إن نهاية التاريخ بالمعنى الفوكويامي ليست إلا انتصارا لليبرالية الغربية ولطريقة الحياة الأمريكية، وحين يتحدث فوكوياما عن التاريخ فإنه لا يعني بذلك إلا التاريخ الغربي ومفهومه ليس إلا. وبانتصار الليبرالية تموت الإيديولوجيا كشكل من أشكال التعبئة الشعبية. فهل الأمر فعلا كذلك!

موت الإيديولوجيا؟

إن ادعاء فوكوياما بأن التطور الإيديولوجي للبشرية كلها قد انتهى وأن زوال الماركسية بصفتها إيديولوجية حية ذات أهمية تاريخية عالمية تستطيع أن تنافس أو تمثل تحديا حقيقيا لليبرالية يشكل موتها، يرمي في الأساس إلى ترويج فكرة أن الإيديولوجيا عموما قد ماتت، وأنه لا مجال بعد اليوم للإيديولوجيا كقوة تعبوية تحشد الجماهير ضد زحف الليبرالية الغربية. فهل كان فوكوياما محقا فيما ادعاه؟ قبل الجواب على هذا السؤال لا بأس من الوقوف قليلا مع المدلول الحقيقي لمصطلح الإيديولوجيا.

يقول سبيلا بعد أن أشار إلى أن مصطلح الإيديولوجيا ظهر أول مرة سنة 1796 على يد دوتراسي"... إلا أن اللفظ الجديد الذي وضع للتعبير عن علم جديد هدفه هو فهم وتفسير مصدر الأفكار وذلك ليحل محل مصطلحي سيكولوجيا أو ميتافيريقيا المرتبطين بمفهوم ميتافيزيقي للروح قد انزلق انزلاقا فأخذ يعني مجموعة الأفكار والقيم والتصورات التي يحملها شخص أو هيأة والتي تتعلق بالمجتمع والتاريخ. وفي مرحلة أولى أخذت الإيديولوجيا -عند الماركسيين الأوائل- معنى الوعي المغلوط أو المشوه الذي تحمله طبقة معينة حول القضايا المتعلقة بالمجتمع، وفي مرحلة ثانية تخلص اللفظ تدريجيا من شحنته القدحية والسلبية والتي ارتبطت باستعماله في إطار هذه المدرسة ليكتسب فيما بعد معنى سوسيولوجيا محايدا : أي مجموعة الأفكار والتصورات التي يحملها عامة الناس حول المجتمع" (7).

إن قراءة متأنية لهذا النص تبين أن للإديولوجيا معنيين : الأول سلبي والثاني إيجابي. فأي الإيديولوجيتين يعني موتها فوكوياما.

حين يتحدث فوكوياما عن موت الإيديولوجيا لا شك أنه يأخذ بعين الاعتبار المدلول الأول والثاني. بمعنى أنه لم يعد في الإمكان وجود وعي مغلوط للواقع ولا تصور آخر للوجود غير التصور الليبرالي. في كلتا الحالتين يكون فوكوياما قد جانب الصواب. فيما يخص الإيديولوجيا ذات الدلالة القدحية فإن فوكوياما يجسدها بالفعل في نظريته حول نهاية التاريخ. إذ أنه يقوم بتزييف الحقائق ويحاول أن يوحي للناس أن طريقة الحياة الأمريكية هي الموجود ولا شيء آخر يستطيع أن يزاحمها على الإطلاق وأن المجتمع الأمريكي هو المجتمع المثالي الذي تنشده الإنسانية منذ أمد بعيد. مجتمع زالت منه

التناقضات ويرفل أفراده في نعيم القيم السامية ومبادئ الحرية والعدل والمساواة.

إن الواقع الأمريكي يثبت عكس ما يدعيه فوكوياما. فوجود شريحة اجتماعية أمريكية فقيرة وأخرى تستأثر بالثورة وبالقرار السياسي يدل دلالة قاطعة على أن مبدأ العدالة الاجتماعية السائد على هذا النحو في الولايات المتحدة الأمريكية لا يعكس حقيقة النموذج المثالي الذي يجب على شعوب العالم الاقتداء به.

وقد جاءت أحداث لوس أنجلس الأخيرة لتؤكد هذا المعنى ولتبين حقيقة الواقع الأمريكي بوضوح للرأي العام العالمي. هذا على مستوى الواقع أما على المستوى النظري فإن كل هذا يعني بما لا يدع مجالا للشك أن النموذج الليبرالي الذي جسده واقعا المجتمع الأمريكي، أبعد ما يكون من أن يمثل فعلا نهاية التاريخ الإنساني. بل لا بد للإنسانية أن تبحث عن بديل آخر تنعم تحت ظله بالسلام والعدل والمساواة. وهذا ما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن الإيديولوجيا لم تمت كذلك بالمعنى الثاني أي بوصفها "تصورا للوجود السياسي كجماعة معينة في حالتها القائمة والمستقبلية. وهذا التصور يتسم بدرجة معينة من الشمول والتكامل ويقدم أدوات تحقيق أهداف ذلك التصور" (8).

إذا كانت الشيوعية قد ماتت كإيديولوجية قادرة على إعطاء البشر مثلا أعلى يتحركون نحوه باستمرار فإنه لا شك توجد إيديولوجيات أخرى يمكن أن تؤدي هذه الوظيفة ولعل الإسلام بوصفه رؤية كونية للإنسان والحياة والكون يمثل الإيديولوجيا الباقية الأقدر على منافسة الإيديولوجية الليبرالية. وذلك نظرا لما يتمتع به من عقلانية وانفتاح، وبما يحمل في داخله من الحيوية والقوة والامتداد في الوعي الإنساني (9). وسوف نرجع لمعالجة هذه النقطة بتفصيل حين مناقشة الدين بوصفه تحديا محتملا للديموقراطية الليبرالية الغربية.

يتبين مما تقدم أن صاحب نظرية نهاية التاريخ يحاول وصف الواقع على عكس ما هو عليه وبهذا ينتج خطابه ظل الحقيقة وليس الواقع نفسه وهذا شيء خطير إذ يجعل المتلقي يعيش في الأوهام وهو يحسب أنه يلمس عين الحقيقة ففي الوقت الذي ينعى فيه الكثير من الكتاب الأمريكيين الديمقواطية الغربية والحضارة الأمريكية* يحاول فوكوياما إيهامنا بأن النموذج الليبرالي الأمريكي هو الأصلح ولا شيء غيره وهذا ليس بالأمر العجيب. فلقد سبق فوكوياما العديد من المثقفين العرب الذين أشادوا بالغرب وبحضارته واعتبروا النموذج الغربي هو الوحيد المنقذ للبشرية رغم الويلات التي عاشتها البشرية ولا تزال تحت سيطرته.

إن فوكوياما مثال للمثقف الإيديولوجي الذي لا يجعل الثقافة تعبر عن قيم الحق والحرية والمساواة وما ينبغي أن يكون عليه الواقع البشري بل يسخرها لخدمة الإيديولوجيا السائدة ومصالح السلطة المتحكمة في رقاب العباد. وهو بذلك نموذج للمثقف المزيف الذي يجعل وظيفته تقتصر على وصف الواقع على عكس ما هو عليه بغية إرضاء السلطة أو أملا في الحصول على منصب معين.

الإسلام ونهاية التاريخ

بعد إثبات فشل الفاشية والشيوعية في الوقوف في وجه انتصار الليبرالية كتحديات فعلية يتساءل فوكوياما هل هناك منافسة إيديولوجية أخرى لليبرالية.

ثم يضع السؤال بصيغة أخرى فيقول : هل يوجد في المجتمع الليبرالي تناقضات مستعصية على الحل غير التناقض الطبقي؟ وجوابا على تساؤله يذكر فوكوياما القومية والدين. ولكن في صيغة احتمال سيتم استبعاده بحجة أن العوامل العرقية والقومية والدينية ليست "منافسة جدية" لأنها ليست ذات دلالة عالمية.

وإذا اعتبر صاحب نظرية نهاية التاريخ القومية لا تمثل

تناقضا حقيقيا يمكن أن يشكل خطرا على الليبرالية الغربية فإنه يقف مليا ليعبر بصراحة أن الدين الإسلامي هو الدين الوحيد في العالم المعاصر الذي يقترح نفسه بديلا لليبرالية. إلا أنه لا يكتفي بتقرير هذه الحقيقة بل يستطرد فيقول : "ولكن هذه العقيدة لا تجذب غير المسلمين بحيث من الصعب أن نتصور أن هذه الحركة يمكنها أن تكتسب أهمية ودلالة عالميتين" (10).

وفي كتابه "نهاية التاريخ والرجل الأخير" يقف فوكوياما باسهاب عند هذه النقطة فيقول :

"هل يمثل الإسلام الراديكالي الخطر الرئيسي على الديموقراطية؟ ماذا يعني الخطر الرئيسي؟ يمكن للبلدان الإسلامية أن تشكل خطرا على الغربيين وإمداداتهم بالبترول. هذه حال العراق. يمكنها أيضا القيام بأعمال إرهابية مثل إيران وليبيا. يمكن لهذه البلدان أيضا أن تمتلك القنبلة. تطرح الهجرة من البلدان الإسلامية مشاكل اجتماعية خطيرة في فرنسا وبلدان أخرى. ولكن الإسلام خارج محيطه الثقافي، لا يمكنه من دون إيرادات النفط، تشكيل أساس يتطور عليه نظام اقتصادي عصري. التهديد الإسلامي لحضارة ولقيم الغرب أقل من ذلك الذي تمثله الشيوعية" (11).

وفي مكان آخر من الكتاب يقول :

"إن الأصولية الإسلامية قوة نافذة جدا في العالم الإسلامي ولكنها لا تنتشر خارجه. عندما نرى فتيات ألمانيا بالتشادور وشبانها يصلون متوجهين نحو الكعبة، عندها نشعر بخطر فعلي على نمط حياتنا" (12).

لقد صدق ذاك الذي قال : إن اعتراض فوكوياما على قابلية الاسلام أن يقدم نفسه بديلا شموليا للنظام الحديث يفقد أقوال فوكوياما بعض الشيء من قوتها (13). وما ذلك إلا لأن رأيه تحكمه خلفية ثقافية غربية لا تعرف الدين إلا أداة تسلط وقهر انطلاقا من تجربة الشعوب الأوروبية المريرة مع رجال الكنيسة ولا تفهمه إلا على أنه علاقة شخصية بين الفرد وربه. وقد أكد فوكوياما هذا عندما ظن أن الدين رابطة شديدة الأهمية للمجتمع. لكن على الدين، حسب رأيه -أن يقبل الانضواء في الديموقراطية أي أن يكتفي بالوجود الشخصي الذي تسمح به الليبرالية في إطار مفهومها العام للحرية الفردية.

إن وقفة متأنية مع أقوال فوكوياما فيما يخص الإسلام تدل بما لا يدع مجالا للشك أن هذا الأخير يجهل طبيعة الإسلام والدور المستقبلي الذي يمكن أن يؤديه في إسعاد البشرية. الشيء الذي دفعه إلى الاعتقاد أن الإسلام لا يشكل خطرا حقيقيا على حضارة الغرب ما دام -في نظره- لا يتعدى تأثيره حدود محيطه الثقافي، وجعله يقرن ذكر الإسلام بالإرهاب.

إن الإسلام عكس المسيحية، لا يهتم بالجانب الروحي للفرد فقط، بل يهيمن على جميع مرافق الحياة الاجتماعية. ولهذا لا يجوز أن نسحب على الإسلام مفاهيم وأفكار نشأت أصلا في ظروف اجتماعية وتاريخية معينة لا تمت للمجتمع أو التاريخ الإسلامي بأية صلة. وإذا كان فوكوياما يفهم الدين على أنه علاقة شخصية بين العبد وربه فإن النصوص القرآنية والأحاديث النبوية وكذا الواقع التاريخي للإسلام تدل دلالة قاطعة على أن الإسلام أتى خصيصا لخوض غمار معركة الحياة بكل جوانبها سواء كانت اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية.

إن الإسلام ينطلق في تحديد علاقة الدين بالمجتمع من فلسفة التوحيد، وذلك لكون التوحيد محور العبادة التي هي قوام العلاقة القائمة بين الإنسان وربه طبقا لقوله تعالى : (ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت) [سورة النحل 36]. ومن جهة ثانية يعتبر الإسلام التوحيد هو الذي يطبع العلاقة التي تقوم بين الإنسان وأخيه الإنسان والتي قوامها الأخوة والمحبة والمساواة. كما أن التوحيد يحدد علاقة الإنسان بالأرض التي هي علاقة تسخير وإعمار من جهة

ومجال لبناء الحياة الأخرى من جهة ثانية.

وإذا كان التصور الماركسي والليبرالي قد نحيا جانبا البعد الديني في علاقة الإنسان بأخيه الإنسان أو في علاقة الإنسان بالأرض، فإن الإسلام على العكس من ذلك، أكد على البعد الديني في هذه العلاقات واعتبره من المكونات الرئيسية للمجتمع بجانب البعد الإنساني والبعد الأرضي.

ولنا أن نتصور حجم المأساة التي عاشتها ولازالت تعيشها الشعوب التي أبعدت الدين عن شبكة العلاقات الاجتماعية. ففي أوربا مثلا أصبحت أخلاق المجتمع لا دينية. و "الأخلاق اللادينية تقيم أعمال الإنسان على أساس المنافع الشخصية العاجلة التي صارت أساس المجتمع المدني. على أن الأخلاق الدينية (التوحيدية) تحترم أيضا المنفعة الشخصية ولكنها تمتاز برعاية منافع الآخرين، وهي بذلك تدفع الفرد إلى أن ينشد دائما ثواب الله قبل أن يهدف إلى فائدته". (14) وهذا هو الفرق الجوهري بين التصور الوضعي والتصور الإسلامي لعلاقة الدين بالمجتمع كما أوجزها مالك بن نبي في هذه الكلمات.

والحقيقة أن المجتمع الأوربي وكذا الأمريكي، الذي تفشت فيه هذه الأخلاق اللادينية أصبح الفرد لا يرى إلا مصلحته ويدوس على مصلحة الآخرين. وأصبحت الحياة عبارة عن صراع بين شرائح المجتمع لا مكان للرحمة والمودة فيها. وتعامل الأوربي والأمريكي على الصعيد الإنساني مع غير الأوربي والأمريكي بعقلية المستعمر والمستعبد في الوقت الذي كان يرفع فيه شعار الإخاء والحرية والمساواة.

لقد استطاع الإسلام بالمعنى الذي أشرنا إليه آنفا، أن يفرض ذاته ثقافيا على جميع الحضارات منذ 14 قرنا. فما استطاعت حضارة من الحضارات -حتى الحضارة الغربية المعاصرة- أن تنكر أن للإسلام قيما ومبادئ تعادل أو ربما تفوق تلك التي تمتلكها أية حضارة أخرى.

حقيقة نلمس على مستوى الواقع غياب الدولة الإسلامية الكبرى التي تستطيع منافسة الغرب سياسيا واقتصاديا وعسكريا. ولكن هذا لا يمنع وجود صحوة إسلامية عارمة تحمل مشروع تأسيس الدولة الإسلامية العالمية التي تعيد للإسلام والمسلمين اعتبارهم والتي بظهورها سوف تسود قيم العدالة والمساواة والحرية الفعلية. وعندها ينتهي التاريخ فعلا.

والصحوة الإسلامية هاته لا تخص البلدان الإسلامية فقط بل تجتاح أوربا و أمريكا -عكس ادعاء فوكوياما- لتبشر بمشروع إسلامي يعتبر أكثر تحضرا من ذاك الذي يرفع شعاره دعاة الليبرالية الغربية والذي تتمثل صورته الخارجية في النموذج الاستهلاكي الأمريكي.

ولقد أصبحنا اليوم نلاحظ على مستوى الواقع وجود دول إسلامية ترفع التحدي الغربي باتخاذ الإسلام شكلا للحكم ونظاما للحياة كلها. الشيء الذي يغيظ الكثير من أنصار الليبرالية الغربية. ذلك أن هذا يعني ضمنيا كساد بضاعة الغرب عند المسلمين من جهة. ومن جهة ثانية يؤكد حقيقة ماثلة للعيان وهي أننا جد بعيدين عن مرحلة نهاية التاريخ بمفهومها الفوكويامي أو أننا على مشارف نهاية للتاريخ بمفهومها الاسلامي.

إن هذا الواقع الجديد في الكثير من الدول الإسلامية يدفع بالديموقراطيات الغربية أن تقف ضد كل ديموقراطية تساعد على إفراز نموذج للحياة لا يتخذ الغرب مرجعيته. ولعل أحداث البوسنة تؤكد فعلا هذا.

إن فوكوياما نفسه يؤمن بهذه الحقيقة إذ يقول بالحرف الواحد :

"لست مستعدا للترحيب بتعددية تهدد القائم والمستقر".

ثم يقدم حجة واهية: "عندما يصر كل على الانتماء المغاير بحجة الديموقراطية والتعددية يضيع جوهر الاجتماع المشترك"

(15).

إن هذا الكلام يبين بوضوح أن المفردات التي يرفعها النظام العالمي الجديد كشعار يستهوي بها الشعوب المقهورة مثل الحرية والديموقراطية والسلام وحقوق الانسان ليست في الحقيقة إلا مفردات ذات دلالة غربية فقط. ولن يسمح قط بظهور هذه المفردات بحمولة ثقافية مغايرة لمفاهيم الغرب. بل إن الغرب سوف يقف بكل ما أوتي من قوة وبطش ضد كل محاولة تفند نظريا أو واقعيا أكذوبة نهاية التاريخ بانتصار الديموقراطيةالليبرالية.

ولكن رغم كل هذا يبقى الإسلام هو البديل كما أشار إلى ذلك بحق "مراد هوفمان" السفير الألماني بالمغرب في كتاب صدر له أخيرا بعنوان : "الإسلام كبديل".

ومن المفارقات العجيبة أن يتحدث هذا الديبلوماسي المحنك العارف بحضارة الغرب عن الإسلام بديلا للإيديولوجيات الغربية المعاصرة، بينما ينهض رجل دخيل على الحضارة الغربية ليمتدحها ويزيل عنها شبح الخوف من السقوط والانهيار.

الهوامش:

(1) فرنسيس فوكوياما : "نهاية التاريخ" في الفكر العربي المعاصر. عدد 82-83. نونبر/دجنبر 1990 ص : 79.

(2) نفس المرجع. ص : 79.

(3) الفكر العربي المعاصر. عدد 82-83. ص : 110.

(4) فوكوياما : "نهاية التاريخ" الفكر العربي المعاصر. مرجع سابق. ص : 89.

(5) راجع منبر الحوار. عدد 18 صيف 1990. ص : 117.

(6) راجع فوكوياما : "نهاية التاريخ". في الفكر العربي المعاصر. مرجع سابق. ص : 81.

(7) محمد سبيلا : الإيديولوجيا والحداثة. في الوحدة. عدد 75. دجنبر 1990. ص : 26.

(8) محمد أحمد إسماعيل علي : "الإيديولوجيا العربية والتنمية المجتمعية". الوحدة. عدد 75. دجنبر 1990. ص : 88.

(9) راجع : منبر الحوار عدد 18. صيف 1990. ص : 117.

(10) فوكوياما : "نهاية التاريخ". الفكر العربي المعاصر. مرجع سابق. ص : 86.

(11) فوكوياما : "نهاية التاريخ والرجل الأخير". عن : الاجتهاد عدد 15/16. 1992. ص : 303.

(12) نفس المصدر. ص : 303.

(13) فيليب راينو : "مسألة فلسفية جدية". في : الفكر العربي المعاصر. عدد 82-83. ص : 99-100.

(14) مالك بن نبي : "الظاهرة القرآنية" دار الفكر / دمشق. 1987. ص : 207.

(15) انظر : "الاجتهاد" عدد 15/16. 1992. ص : 316. فوكوياما في حوار مع مجلة شبيغل الألمانية.

(*) نذكر في هذا السياق على سبيل المثال لا الحصر :

-بول كيندي في كتابه : صعود وانهيار القوى العظمى.

- نعوم شومسكي في كتابه : إعاقة الديموقراطية.

- جان فرانسوا ريغل في كتابه : لماذا اندثرت الديموقراطية.

حول النظام العالمي الجديد

د. عماد الدين خليل

بعيدا عن أية صيغة من صيغ التقبل أو رد الفعل لعبارة (كبلنج) المستهلكة : "الغرب غرب والشرق شرق ولن يلتقيا" فالأغلب أننا نتفق على أن هنالك عمقا تاريخيا لصراع الغرب مع الشرق يبدأ بمحاولات اليونان زمن الإسكندر المقدوني للتفرد بحكم العالم، وينتهي بما يسمى النظام العالمي الجديد، مرورا بالرومان والبيزنطيين -إلى حد ما- والكنيسة الكاثوليكية في عصر الحروب الصليبية، والاسبان والبرتغاليين فيما يعرف بمحاولة الالتفاف الغربي، والانكليز والفرنسيين في موجة الاستعمار الأولى، والألمان والطليان زمن الاندفاعات الشوفينية وصولا إلى الروس تحت مظلة الأممية الشيوعية والأمريكية تحت غطاء النظام العالمي الجديد.

هذه الحلقات الأساسية للهجوم الغربي ما كانت تنطوي -في معظم الأحيان- على بعد أو دافع واحد، وإنما كانت تتشكل بفعل عوامل عدة بعضها ديني وبعضها اقتصادي، وبعضها استراتيجي، لكن القاسم المشترك الذي يجمعها هو البعد الحضاري الذي كان يضع المتصارعين، متميزين أحدهما قبالة الآخر، بدرجة قد تبهت وتغيب حينا، وقد تتضح وتبرز وتزداد خطوطها عمقا في أغلب الأحيان. بمعنى أن الصراع كان تاريخيا، تحكمه قوانين تراكم الخبرة والتأثير لكي تجعل النظام العالمي المراد تشكله في اللحظات الراهنة حصيلة كل الحلقات السابقة في صراع الغرب مع الشرق. وأن الشرق، وعالم الإسلام على وجه الخصوص، يخضع الآن لضغط حضاري عمره عشرات القرون، وينطوي على كل قوى الدفع الديني والاقتصادي والاستراتيجي، وحتى النفسي.. وأن عليه -بالتالي- أن يكون على بينة من الحجم الشامل للصراع، وأن يستجيش كل قدراته المتأكلة، وكل ما يملكه من خزين مادي ومعنوي لمجابهة التحدي قبل أن ينطوي في كيان الغالب، ويغيب هناك، ربما، لقرون لا يعلم مداها إلا الله!

لكن هذا (التوحد) الغربي قبالة الشرق، ليس الوجه الأوحد للصورة. فهنالك -لحسن الحظ- الوجه الآخر : إنها الثنائية التي تخترق القاسم المشترك الواحد، بقوة المذهب أو الفكر أو المصلحة، وتحيله إلى تشرذمات ثنائية متصارعة داخل الساحة الغربية، وفي مواجهة (الآخر).

وعبر التاريخ الغربي كانت دائما هناك روما بمواجهة أثينا، والبابوية بمواجهة القسطنطينية، والرومانية بمواجهة البابا، وفرنسا بمواجهة بريطانيا وألمانيا وروسيا، وبريطانيا بمواجهة القارة، والمحور بمواجهة المستعمرين القدماء، وأمريكا بمواجهة بريطانيا، والاتحاد السوفياتي، وأوربا الغربية بمواجهة أمريكا.. ومعنى هذا، أن تفرد قوة غربية واحدة بالسلطان أمر يكاد يكون مستحيلا على المديات الزمنية الطويلة نسبيا، وأن الثغرة التي قد ينفذ منها الإسلام المحاصر ستتشكل، أو هي قد تشكلت فعلا، بحكم قوانين الحركة التاريخية وسننها التي طالما حدثنا عنها كتاب الله : (ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين. إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم..) [سورة هود : 118]. (وتلك الأيام نداولها بين الناس) [سورة آل عمران : 14]. (ولولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت

الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين) [سورة البقرة : 251].

ومعنى هذا -أيضا- أن على عالم الإسلام اليوم إلا تذهب به الهزيمة النفسية إزاء التفرد الأمريكي إلى المدى، وأن يبذل جهده لكي يتماسك وينهض، مستفيدا من حالة الثنائيات الغربية المتولدة باستمرار.. من الثغرات التي تفتحها في جدار الغالب. وقبل هذا، من قدرات الإسلام الذاتية على كل المستويات النفسية والفكرية والاستراتيجية والاقتصادية، والحضارية في نهاية الأمر. وهي، بتميزها العقدي، وعمقها التاريخي، ليست كلاما يقال، ولا أنشودة يتسلى بها المهزومون أو أغنية تهدهد خوف الخائفين من الرعب القادم، وتدفعهم للهروب إلى النوم، ولكنها فاعلية في صميم الصيرورة التاريخية، قديرة في حالة اعتماد الصيغ المدروسة والمحسوب حسابها، على أن تحمي الوجود الإسلامي من التفكك والذوبان. بل -ولن يكون هدا من قبيل التفاؤل والتخمينات- أن تمضي ثانية باتجاه مواقع أكثر تقدما على خرائط العالم المعاصر، لكي تشارك في اتخاذ القرار وصياغة المصير.

إن ألفين من السنين تنسجان اليوم حيثيات الصراع بين أمريكا والإسلام. ولكن في أي من هاتين الألفين قدر الغرب على أن ينتزع عن الشرق جلده المتميز؟! في أي منها ألقى الإسلام السلاح وارتمى -مغلوبا على أمره- في أحضان الغالبين.

إن ما سبق -إذا أردنا الحق- قد يكون من قبيل التعميمات التي لا رصيد لها في "الميدان". ولا بد -إذن- من الانتقال من العام إلى الخاص، والخاص هاهنا هو التأشير -بإيجاز تام وقدر ما يسمح به المجال- على عدد من المقترحات، أو لنسمها وجهات نظر أولية قد تضيء الأفق المعتم، أو تشعل نارا هنا وخبرة هناك :

أولا : التحقق بالمزيد من تحصين الذات العقدية والحضارية بمواجهة قوى الغزو والتفكيك الفكري، واعتماد المؤسسات الفكرية والاعلامية والتربوية والأكاديمية كنقاط ارتكاز لعملية التحصين، وتصعيد الاستفادة من الصحيفة والدورية والكتاب والندوة والمؤتمر والمسجد في البناء النفسي والفكري.

ثانيا : التحقق بالمزيد من الاعداد على مستوى تقنيات التسليح، وكسر الاعتماد على نظام المصدر الواحد، والافادة من التناقضات الدولية القائمة والمحتملة للحصول على السلاح. ووقف هجرة العقول عن طريق منح الضمانات الكاملة، وتهيئة البيئة العلمية المحفزة للعطاء والإبداع، وتنفيذ برامج شاملة ودقيقة لتبادل الخبرة التقنية بين علماء المسلمين، وتأسيس دوافع جذب وإغراء للعلماء الغربيين للعمل داخل عالم الاسلام.

ثالثا : الإفادة من التناقضات والمتغيرات السياسية والاقتصادية القائمة والمتشكلة والمحتملة من مثل أوربا الموحدة قبالة أمريكا.. اليابان.. الصين.. دول العالم الثالث.. فضلا عن العمق الإسلامي الذي ازداد قدرة على الفاعلية والعطاء والتأثير بتحرر الجمهوريات الإسلامية من قبضة الاتحاد السوڤياتي المنحل.

رابعا : استخدام الموقع الاستراتيجي والخزين الاقتصادي الإسلامي كورقة ضغط ضد القوى العالمية المتسلطة، والسعي للاحتفاظ بالخزين الاحتياطي (وبخاصة النفطي والمعدني) وعدم السماح بهدره أو استنزافه على مديات زمنية متقاربة.

خامسا : الاستفادة القصوى من القوى (الديموغرافية) الإسلامية داخل المجتمعات الغربية بتحويلها إلى نقاط ضغط إزاء مراكز اتخاذ القرار، أسوة بما فعلته الحركة الصهيونية، واستنادا إلى الارتباط الديني والفكري بين هؤلاء المسلمين وبين إخوانهم على مدى عالم الإسلام، وتفاعلهم الصميم مع قضاياهم المصيرية من جهة، وتمركز مساحات واسعة من المصالح الغربية في عالم الإسلام من جهة أخرى.

سادسا : التحقق بصيغ مرنة للم الطاقات السياسية

والعسكرية والاقتصادية الإسلامية بصيغة كومنولث إسلامي، أو اتحادات فدرالية إقليمية، أو وحدات نوعية متجانسة على مستويي الجغرافيا السياسية والبشرية.

سابعا : تنمية وتعميق القدرات الجهادية لدى الـ ... الإسلامية على مستوى الجماهير العريضة بحيث يصعب توجيه ضربات قاتلة إليها، وتظل -بالتالي- بمثابة خط الرجعة المتجذر في الأرض، القدير على حماية الذات الإسلامية بمواجهة محاولات التدمير والتفكيك والإبادة والاحتواء.

ثامنا : تصعيد وتائر تبادل الخبرة بين القوى الإسلامية الشعبية على مستوى عالم الإسلام من أقصاه إلى أقصاه، وتشكيل علاقات اتحادية ذات مفاصل مرنة بين بعضها والبعض الآخر.

تاسعا : إقامة المعابر والجسور مع القوى الحيادية أو المتعاطفة في العالم، والتي تجد في التفرد الأمريكي نوعا من التحدي أو القلق الذي يزعج تطلعاتها صوب المصير.

عاشرا : التأكيد المتزايد على هوية الإسلام الحضارية وقدرته المتجددة على العطاء، وفاعليته الحالية في طرح الحلول المناسبة لمشكلات العالم والإنسان المعاصر، والمشاركة المؤثرة في المصير، فضلا عن التأكيد على عوامل التماثل والتناغم بين المعطى الإسلامي ومعطيات الغير، وبالتالي تحفيز صيغ الحوار بين الطرفين بما يخفف، بدرجة أو بأخرى، من حدة الرؤية العدائية بينهما، ويمكنها من التحقق بقدر من التفاهم المشترك، حيث سيتاح للإسلام -يومها- أن يقول كل ما عنده، وأن يدخل، دونما عقد ولا حساسيات، صميم العقل والضمير الغربيين بما يقود إلى تشكل صيغ ومعادلات جديدة في حوار الحضارات، ويمكن هذا (الدين) من تنفيذ مشاركة أكبر في نسيج الحاضر والمستقبل البشري على السواء.

قد نرجع في وقت آخر، للوقوف عند كل واحدة من هذه الإضاءات (العشر) للم مفرداتها، واستقصاء أبعادها، ووضع اليد على ما يمكن أن تقدمه في معركة الإسلام الراهنة قبالة تحديات التآكل والاحتواء والفناء.

ومن يدري؟ فلعل في كتابات الإعلاميين والمفكرين الإسلاميين، مقاطع تقف طويلا عند واحدة أو أكثر من هذه الإضاءات.. ومن ثم فإن الخوض فيها في مقال كهذا قد يكون نوعا من التكرار.

إن عالم الإسلام -مرة أخرى- يقف اليوم قبالة حالة تاريخية ليست جديدة بالكلية. قد تكون جدتها في الزخم الكبير الذي تنطوي عليه، بما أنه حصيلة قرون طويلة من التشكل التاريخي على مستويي الكم والنوع، ولكنها -في الأساس- حلقة في مسلسل طويل يبدأ في (أثينا) ولكنه لن ينتهي في (واشنطن).. فها هي المتغيرات الأكثر حداثة تطل برأسها، ولم يصل النظام العالمي الجديد -بعد- إلى بر الأمان : أوربا الغربية تتوحد-ربما- قبالة أمريكا.. الجمهوريات الأوربية للاتحاد السوفياتي المنحل تتكتل، وقد تنضاف إلى أوربا الموحدة... اليابان تواصل قفزاتها التقنية والاقتصادية بحساب متواليات هندسية قد تحد من قدرات التفرد الأمريكي في المستقبل المنظور.. الصين ودول العالم الثالث قد تخز جملتها العصبية إبرة التحدي الجديد لعالم تهيمن على مقدراته إرادة واحدة، فتتحرك لتفعل شيئا، على الأقل في سياق الرد السلبي.. ثم عالم الإسلام الذي طالما دفعته التحديات إلى استعادة حيويته وفاعليته.. ليس هذا فحسب فهو فضلا عن ذلك يكسب عبر سنوات محدودة، وفي أعقاب انحلال المعسكر السوفياتي عمقا عقديا واستراتيجيا وبشريا جديدا.. خزينا من الطاقة الإسلامية الواعدة سواء في أفغانستان المحررة أم في الجمهوريات الإسلامية الست التي يمكن، إذا أحسن التعامل السياسي والاقتصادي والعقدي معها أن تغني المجابهة بالمزيد من القدرات.

النظام العالمي الجديد :
آلياته وأهدافه

د. البكري محمد عز الدين

1- معنى وضع نظام عالمي جديد :

من اقتضاءات وضع "نظام عالمي جديد" التسليم -منطقيا على الأقل- بوجود "نظام عالمي قديم". وبغض النظر عما يمثله هذا التسليم واقعيا، فإن الوقائع التاريخية الماضية والراهنة تشهد بتحقيق الأهداف الآتية -من بين أهداف أخرى :

1- إقصاء مبدإ "الخلافة" عن الحكم وإلغاء تطبيق الشريعة الإسلامية في مختلف الدول العربية والإسلامية.

2- استعمار هذه الدول عسكريا ونهب ثرواتها الطبيعية والاقتصادية.

3- الفصل فيما بين هذه الدول بخلق حدود سياسية مصطنعة يتم عند الحاجة استثمارها لإشعال فتيل الحرب فيما بينها.

4- إبعاد زعماء حركات الاستقلال عن تسيير دفة الحكم في بلدانهم وتعويضهم غالبا بنخبة لها القابلية والقدرة على رعاية مصالح المستعمر والارتباط به سياسيا واقتصاديا وثقافيا.

5- تسليم فلسطين لليهود وصنع "دولة إسرائيل" وتقويتها عسكريا وتكنولوجيا واقتصاديا وبشريا وحمايتها أمنيا.

6- القضاء على معظم المحاولات الإسلامية أو القومية االتي تعاكس هذه الأهداف، والإبقاء على مستوى عال من تخلف الدول العربية والإسلامية وتبعيتها.

ومن اقتضاءات وضع "نظام عالمي جديد" الاعتراف بفساد "النظام العالمي القديم" أو بعدم مسايرته لمستجدات الواقع، أو بحدوث تغيرات طارئة وجذرية تدعو ضرورة إلى إعادة النظر في قواعد "النظام القديم" واستحداث أهداف جديدة تستأثر بالأولوية في إطار استراتيجية "النظام" العامة. ولعل من بين أهم هذه الأحداث :

أ- انهيار دولة الاتحاد السوفياتي وما استتبعه هذا الانهيار من تصدع دول المعسكر الشرقي والدول الملحقة به، ومن تراجع سياسي وإيديولوجي واقتصادي لم يشهد له مثيل.

ب- استقلال الجمهوريات الإسلامية التي كانت تخضع للاتحاد السوفياتي سابقا.

ج- تطلع بعض الدول العربية والإسلامية إلى امتلاك وسائل التقدم التكنولوجي، المدني منه والعسكري، كما هو الشأن بالنسبة للعراق مثلا.

د- إقدام بعض الدول العربية والإسلامية على تبني الشريعة الإسلامية في الحكم، كما هو شأن إيران والسودان.

هـ- الانتشار الواسع للحركات الإسلامية في الدول العربية والإسلامية بل وفي دول أوروبا وأمريكا أيضا.

وفي مقابل يسجل، سواء في الولايات المتحدة أو في دول أوروبا الموحدة، تراكم هائل لوسائل القوة العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية، وتقدم علمي وثقافي باهر، وتأثير

سياسي نافذ، كما يسجل تضخم القوة المتزايدة التي أصبحت تتمتع بها "إسرائيل" بفضل الامدادات المتنوعة التي تتلقاها باستمرار من حلفائها (1).

ومن اقتضاءات وضع "نظام عالمي جديد" أن تسهم كل دول العالم في صياغته بما أنه "عالمي"، وأن يعلن عنه في إطار منظمة الأمم المتحدة بما أنها الهيئة التي تمثل دول العالم. ولكن الواقع يشهد أن الولايات المتحدة انفردت في الظاهر بوضع هذا "النظام" وتزعمت الدعاية له.

وبهذا الاعتبار، فهو"نظام أمريكي جديد" يراد فرضه على العالم ليصبح "نظاما عالميا جديدا".

ومن اقتضاءات هذا "النظام" أخيرا أنه يستهدف القضاء على "الفوضى" في زعمه بوضع مبادئ وقواعد تضبط سلوك "المجتمع الدولي". فحيثما ظهرت "الفوضى" وجب التصدي لها بضوابط "النظام".

فما هي ضوابط هذا "النظام" وآلياته؟

وما هي طبيعة هذه "الفوضى" التي يجب التصدي لها؟

2- آليات النظام العالمي الجديد

2-1- هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

من أهم آليات "النظام العالمي الجديد" منظمة الأمم المتحدة. وهي الهيئة الدولية التي تتمتع بصلاحيات واسعة تجعل قراراتها تنسحب على الدول والحركات والأفراد على السواء، كما هو الشأن بالنسبة للعراق وحركة أليونيتا بأنغولا وفارح عيديد بالصومال. وقد تمت هيكلتها بصورة تضمن لأعضائها المؤسسين فرض ما يرونه "نظاما" والقضاء على ما يرونه "فوضى" تهدد "السلام والأمن" في دول العالم. وتمثلت هذه الضمانة في حق النقض "الفيتو" الذي تتمتع به كل من أمريكا وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين.

ويخول هذا "الحق" لكل عضو منهم أن يعترض على صدور أي قرار عن مجلس الأمن الدولي حتى لو صوت لصالحه باقي الأعضاء، سواء الدائمون منهم في المجلس أو غير الدائمين. وبهذا الإجراء فإن الدول الدائمة العضوية في المجلس محصنة ضد صدور أي قرار يدين تصرفاتها مهما كانت مخالفة لمبادئ ميثاق الهيئة، أو يحل العقوبة بها، أو يلحق ذلك بإحدى حليفاتها من دول العالم (إسرائيل مثلا) (2).

كما يجعل من غير الممكن إصدار أي قرار دون موافقة الدول الممتعة "بحق الفيتو" بغض النظر عن المواقف التي تتخذها باقي الدول الممثلة في المجلس. ولأن استخدام "حق الفيتو" داخل مجلس الأمن كاف لإبطال مفعول أي قرار غير مرغوب فيه، فقد اعتبرت قرارات مجلس الأمن ملزمة لكل الأعضاء بحكم أنهم "يعهدون إليه بالتبعات الرئيسية لحفظ السلم والأمن الدولي، ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائبا عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات" (3) وبحكم أنهم يتعهدون "بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق" (4).

أما الجمعية العامة التي يمثل فيها جميع الأعضاء بطريقة ديموقراطية، فإن وظائفها تتحدد في مناقشة "أية مسألة أو أمر يدخل في نطاق الميثاق أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها فيه أو وظائفه" (5)، وقد تصل في بعض الأحيان إلى إصدار توصيات، إلا أنه "عندما يباشر مجلس الأمن بصدد نزاع أو موقف ما الوظائف التي رسمت في الميثاق فليس للجمعية العامة أن تقدم أية توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف إلا إذا طلب ذلك منها"(6) الأمر الذي يؤكد أن مجلس الأمن هو أداة العمل الرئيسية في منظمة الأمم المتحدة،

وأن الجمعية العامة، كباقي فروع المنظمة، مقيدة به. فبناءا على توصية من مجلس الأمن تقوم الجمعية العامة بتعيين الأمين العام، وبتوصية منه تقوم بقبول الأعضاء الجدد في المنظمة، وبتوصية منه تقوم بفصل أي عضو من الأعضاء إذا بالغ في خرق مبادئ الميثاق، وبالاشتراك معه تقوم بانتخاب قضاة محكمة العدل الدولية.

كما أن أعضاءه ينتخبون عادة في عضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهو المجلس الذي تتفرع عنه عدة لجان، منها لجنة حقوق الإنسان، ولجنة حماية اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للأطفال (اليونسيف)، كما يرتبط بعدد من الوكالات المختصة بموجب اتفاقيات خاصة توافق عليها الجمعية العامة كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمنظمة المالية، والجماعة الدولية للتنمية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) وغيرها (7).

وتبين هذه المعطيات أن سر منظمة الأمم المتحدة يكمن في مجلس الأمن الدولي، وأن أعضاءه الدائمين نافذو الرأي في فروع المنظمة وفي الوكالات المتخصصة المرتبطة بها.

وعليه، فإن أمريكا التي ترعى "النظام العالمي الجديد" وتبشر به لا يمكن أن تستغني عن المكاسب والامتيازات التي تخولها لها منظمة الأمم المتحدة، بل ستسعى إلى ترسيخ تلك المكاسب والامتيازات وتوسيعها واستثمارها بطرق جديدة، كما ستعمل على توظيف جميع آليات المنظمة لإقامة "نظامها العالمي الجديد".

وسنرى في الفقرة اللاحقة كيف يتم توظيف أجهزة الأمم المتحدة لخدمة مقاصد هذا "النظام".

2-1-1- الهيئة ووكالاتها في خدمة مقاصد النظام العالمي الجديد :

يمثل العراق حالة بالغة الدلالة فيما يخص هذه المسألة، فقد فجر إقدامه على غزو الكويت ما كان يحتمل في صدور قادة أمريكا وحلفائها من حقد وضغينة نتيجة تطلعه إلى امتلاك وسائل التقدم التكنولوجي والعسكري (8).

ولقد كانت الفرصة مواتية جدا لإبراز "الفوضى" التي يخلقها رئيس في هذا العالم "المنظم"، والتهديد الذي يواجهه "السلم والأمن الدولي" من منظور أمريكي. "إن أمن أمريكا – يقول بوش– معرض للخطر من جراء هذه الأزمة. وليس بمقدورنا السماح لطاغية منفرد بممارسة الابتزاز الاقتصادي. فالأمن في مجال الطاقة جزء من الأمن القومي، ويجب أن نكون على استعداد للتصرف على هذا الأساس" (9).

ويصرح وزير الدفاع الأمريكي تشيني قائلا :"وحتى لو انسحب صدام حسين من الكويت، فإن العقوبات على العراق ستسمر، وستتخذ الإجراءات لمنعه من امتلاك الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل" (10).

ويخاطب الجينرال شوارتزكوف جماعة من الإسرائيليين قائلا : "إن الحرب التي خاضها رجالنا في منطقة الخليج كانت من أجلكم ومن أجل إسرائيل، وقد عمل الرجال على تحطيم عدوكم، العدو الرئيسي لكم في المنطقة" (11).

تبين هذه التصريحات بما يكفي من الوضوح أن مضمون التهديد الذي كان يمثله العراق –تبعا للمنطق الأمريكي– يتحدد في ثلاثة عناصر :

أولا : وضع اليد على الثروة النفطية والتصرف فيها على غير ما تقتضيه مصلحة أمريكا حتى وإن كانت هذه المصلحة

مناقضة لمصلحة أصحاب الثروة الأصليين.

ويلاحظ في هذا الصدد أن أمن الطاقة اعتبر جزءا من الأمن القومي الأمريكي، وهو ما يعني في هذه الحالة أن أمن الكويت جزء من الأمن القومي الأمريكي، ويقاس على الكويت غيرها من إمارات النفط.

ثانيا : امتلاك أسلحة التدمير الشامل بما فيها الأسلحة النووية.

ثالثا : المس بأمن "إسرائيل".

وبما أن العراق قد استكمل كل عناصر التهديد في المنظور الأمريكي، فإنه لا مفر من التصدي له بضوابط النظام، على أن تكون هذه الضوابط شاملة لكل تلك العناصر.

بعد التعبئة السياسية اللازمة، تمكنت أمريكا بسهولة من استصدار أزيد من عشرين قرار من مجلس الأمن الدولي، تدين العراق وتعاقبه، تم تنفيذها جميعها بعناية بالغة وفي مدة زمنية قياسية. فبموجب تلك القرارات فرضت عقوبات اقتصادية على العراق لم تلبث أن ترجمت إلى حصار بحري وجوي شامل، وتعرض لأشرس هجوم –شمل البر والبحر والجو، وشاركت فيه أزيد من ثلاثين دولة– خلف في صفوف العراقيين "حوالي 100 ألف قتيل و 300 ألف جريح من بين المدنيين والعسكريين" (12)، كما ألحق دمارا كبيرا ببنية العراق التحتية وببيئته وموارده الطبيعية بسبب ما ألقي عليه من متفجرات يزيد وزنها عن 88 ألف طن، وبجزء هام من آلته العسكرية.

وتصديا لعنصري التهديد الثاني والثالث استصدرت أمريكا من مجلس الأمن الدولي قرارا يحمل رقم (687) "ويهدف أساسا إلى تحجيم القوات المسلحة العراقية عن طريق حظر تصدير الأسلحة والتكنولوجيا إليها، والقيام بتدمير جميع أسلحة التدمير الشامل التي يملكها تحت إشراف الأمم المتحدة، ويتضمن القرار النقاط الرئيسية التالية :

1- يعتبر وقف إطلاق النار ساري المفعول فقط عندما يعلن العراق قبوله بهذا القرار.

2- يلتزم العراق بألا ينتج أو يطور أو يحصل على أي من أسلحة التدمير الشامل.

3- سقبل العراق بأن يدمر جميع أسلحة التدمير الشامل، وجميع الصواريخ والقذائف الباليستيكية التي يزيد مداها عن 150 كيلومتر، وأن يتم ذلك تحت إشراف لجنة مراقبة من الأمم المتحدة يتم تشكيلها خصيصا لهذا الغرض.

ويلتزم العراق بأن يقدم للأمين العام للأمم المتحدة بيانا بما في حوزته من تلك الأسلحة، وأن يتم ذلك في خلال مدة أقصاها 15 يوما من تاريخ قبوله بهذا القرار.

4- يشكل الأمين العام لجنة خاصة للتفتيش على الطبيعة، والقيام بتدمير تلك الأسلحة أو جعلها غير ذات ضرر وفي خلال 45 يوم من تاريخ قبول العراق بالقرار، تكون هذه اللجنة قد أتمت التفتيش والمراقبة، على أن يتم تدمير تلك الأسلحة خلال 45 يوما آخر.

5- فرض حظر على الأسلحة بما في ذلك الأسلحة التقليدية وقطع الغيار والتكنولوجيا والأفراد والمواد ذات الصلة بعمليات التدريب والخدمات الفنية، وينظر في الحظر المفروض على الأسلحة كل 120 يوما.

7- يلتزم العراق بدفع تعويضات عن الأضرار التي نجمت عن غزوه واحتلاله للكويت. وينشأ لهذا الغرض صندوق تصب فيه نسبة من عائدات النفط العراقية...

9- يتعهد العراق بعدم مساندة الإرهاب الدولي.

10- على الدول أن تمنع العراق من مقاضاة أي شخص لم يف بعقد من العقود بسبب العقوبات أو الحرب" (13).

وبموجب القرار (688) أقامت أمريكا محمية لأكراد شمال العراق بدعوى حمايتهم من بطش النظام الحاكم وتأمين حقوقهم السياسية منتهكة بذلك سيادة الشعب العراقي.

وإمعانا في انتهاك هذه السيادة تم استصدار القرار (705) الذي يحدد النسبة التي تقتطع من العائدات النفطية في 30٪ لصالح صندوق التعويضات عن الحرب، والقرار (706) الذي يحدد قيمة مبيعات العراق النفطية في 1600 مليون دولار خلال ستة أشهر تحت إشراف الأمم المتحدة، والقرار (715) الذي يمنع العراق نهائيا من إنتاج الأسلحة النووية أو الكيماوية أو البيولوجية، ويجعله تحت مراقبة دائمة من قبل لجان تفتيش تابعة للأمم المتحدة، وتحت أعين كاميرات سيتم نصبها على الأراضي العراقية لذات الغرض.

وتحت غطاء الأمم المتحدة استولت فرق التفتيش التابعة لها على وثائق علمية غاية في الأهمية تكشف أسرار البرنامج النووي العراقي الذي وصف بأنه "يتوقف على كثير من البرامج النووية الأوروبية" (14)، كما تم تدمير المدفع العملاق الذي لا يندرج ضمن الأسلحة بما أنه وضع خصيصا لإرسال أقمار صناعية إلى الفضاء.

وطيلة مراحل إنجاز تدمير العراق كانت أجهزة منظمة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة المرتبطة بها نشيطة جدا خاصة مجلس الأمن ولجنة حقوق الإنسان والوكالة الدولية للطاقة الذرية. فالأجهزة والوكالات جميعا خاضعة لأمريكا.

ولمزيد من بيان تبعية الوكالات الدولية المتخصصة للقرار الأمريكي نسوق مثالين آخرين. ففي ماي 1990 "هددت الولايات المتحدة بالانسحاب من منظمة الصحة العالمية إذا هي قبلت عضوية منظمة التحرير الفلسطينية... وحيث إن الولايات المتحدة تدفع 25٪ من ميزانية منظمة الصحة العالمية، فقد نجح هذا التهديد في إثناء تلك المنظمة الدولية عن اتخاذ قرار يقضي بقبول عضوية منظمة التحرير الفلسطينية" (15).

وفي بحر سنة 1993 أدرجت الولايات المتحدة اسم السودان ضمن الدول الراعية للإرهاب استنادا إلى "مزاعم قوية" بأن هذا البلد يشكل مركزا لتدريب الإرهابيين حسب مساعد وزير الخارجية الأمريكي، مع إقراره "بأنهم ليس لديهم أي دليل" (16)، ومع ذلك قام صندوق النقد الدولي بتعليق عضوية السودان ومنعه من التصويت.

2-2- أجهزة الدعاية ومفاهيم النظام العالمي الجديد

ومن آليات "النظام العالمي الجديد" عدة أجهزة دعائية قوية تصنع لهذا "النظام واجهته الإيديولوجية وتعمل جاهدة على إضفاء المشروعية على منجزاته. وسيكون من المفيد رصد المفاهيم التي يعبر بها "النظام العالمي الجديد" عن نفسه، والطريقة التي يستخدمها بها من أجل بلوغ مقاصده.

2-2-1- "على العالم ألا يكافئ العدوان"

"على العالم ألا يكافئ العدوان" هي العبارة التي أنتجتها أجهزة الدعاية تلك أثناء أزمة الخليج، وتم استخدامها بصورة واسعة في كبريات الصحف الدولية حتى إن بوش جعلها عنوانا لمقال يدافع فيه عن الإجراءات التي اتخذها لمواجهة الأزمة. ومما تعنيه هذه العبارة أن العدل الذي ينشده العالم يقضي بمعاقبة المعتدي، وإلا "فإن من يفكرون في أن يكونوا مثل صدام حسين سيكونون محقين إن هم استنتجوا أن العدوان يفيد" (17). ومجرد القبول بالطريقة التي استخدمت بها هذه العبارة يحول دون التفكير في ما إن كان العمل الذي قام به العراق عدوانا، وفي ما إذا كان مجبرا على فعل ذلك دفاعا عن حقوقه، وفي الظروف التي لابست ذلك الفعل، وفي الخيارات السلمية المتاحة لتصحيح الوضع...، بل إن استخدام العبارة بتلك الطريقة

يوحي إلى عدد غير قليل من الناس أن "الغزو" الذي قام به العراق "عدوان" فريد في نوعه، وأنه إذا تم التساهل في شأنه فسيصبح بإمكان القوي أن يغزو الضعيف دون أن يلحقه أي عقاب.

وبهذا الأسلوب يتم استبعاد التفكير في أنواع العدوان الأخرى. عدوان "إسرائيل" على فلسطين والجولان والعراق ولبنان وتونس، وعدوان أمريكا على ليبيا وغيرها (18).

2-2-2- "الالتزام الكامل بقرارات مجلس الأمن"

"الالتزام الكامل بقرارات مجلس الأمن" أو "احترام قرارات الأمم المتحدة" أو "الخضوع لإرادة المجتمع الدولي" عبارات أخرى أنتجتها أجهزة الدعاية الأمريكية من أجل "السيطرة على الأفكار" (19) كما كان الظرف يقتضيه إبان أزمة الخليج. في الرسالة التي وجهها بوش إلى صدام حسين نقرأ: "لقد اتحد المجتمع الدولي في دعوته للعراق بالانسحاب من الكويت كلها دون شرط ودون أي تأخير. وهذه ليست مجرد سياسة الولايات المتحدة، بل هي موقف المجتمع الدولي" (20).

ويضيف "أي شيء أقل من الالتزام الكامل بقرار مجلس الأمن (678) والقرارات التي سبقته أمر غير مقبول، فلن يكون هناك مكافأة للعدوان... ولكن العراق بالتزامه الكامل سيكسب الفرصة للعودة إلى المجتمع الدولي" (21).

ومما يعنيه هذا الاستخدام لهذه العبارات أن العراق يتحدى "إرادة المجتمع الدولي" بعدم خضوعه لقرارات مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة. التحدي الذي يقلل من أهمية هذا المجلس وقد يعصف بمشروعية وجوده تماما. وبطبيعة الحال، فإن "ضمير العالم" لا يمكن أن يسمح بذلك أبدا. وبهذا الأسلوب يتم عرقلة الجماهير العريضة من الناس عن التفكير في ما إن كانت القرارات الصادرة عن مجلس الأمن تعكس فعلا إرادة المجتمع الدولي"، وفي ما إن كانت هناك قرارات غير هذه ينبغي إلزام الدول المعنية بتطبيقها...

كان الهدف هو إقناع الناس بأن العراق لا يمتثل لقرارات مجلس الأمن الدولي، وبأنه لا يمكن التساهل مع من يتحدون "إرادة المجتمع الدولي"، كما كان الهدف -في الوقت ذاته- إعاقة الناس عن التفكير في ما صرح به وزير خارجية العراق أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة "لماذا بقيت قضية فلسطين والشرق الأوسط ولبنان بدون حل حتى الآن؟ وأين مصير قرارات مجلس الأمن التي اتخذت بشأنها، وقد بلغ عدد هذه القرارات 116 قرارا؟

لقد استخدمت الولايات المتحدة حق النقض 81 مرة لمنع صدور قرارات من المجلس، كانت غالبيتها تتناول حقوق الشعب الفلسطيني والاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني والدول العربية المجاورة... أما الجمعية العامة للأمم المتحدة فقد أصدرت 400 قرار حول القضية الفلسطينية والشرق الأوسط عارضت الولايات المتحدة غالبيتها، ولم تنفذ هذه القرارات" (22).

ويمكن بالمناسبة أن نجري مقارنة بين قرار مجلس الأمن الدولي القاضي بفرض عقوبات على ليبيا وبين القرار الصادر عن نفس المجلس الذي يدين عملية الطرد التي تعرض لها الفلسطينيون "ويطالب بعودة المطرودين عودة مأمونة وفورية" (23). ففي حين تم تنفيذ الأول بعناية وسرعة، تم التغاضي عن الثاني وفرضت إسرائيل شروطها القاضية بإرجاع المبعدين على مراحل، إرجاع بعضهم إلى المعتقلات. وبعضهم إلى المستشفيات، وبعضهم الآخر إلى دورهم، وفي الآجال التي تحددها لهم، وبالطريقة التي ترتضيها.

2-2-3- "عملية السلام في الشرق الأوسط"

وبنفس الأسلوب تم استخدام عبارات "عملية السلام" و"عملية إعادة الأمل" و "محاربة الإرهاب والتطرق"... .

"تأمل مثلا في عبارة عملية السلام". ففي معناها الفني، كما يستخدم في الإعلام الجماهيري وفي البحوث بشكل عام في الولايات المتحدة، تعود هذه العبارة إلى مقترحات السلام التي طرحتها حكومة الولايات المتحدة. لذلك فإنه شيء صحيح من ناحية التعريف أن الولايات المتحدة ملتزمة بالسلام" (24).

ويترتب عن هذا الفهم استبعاد مجرد التساؤل عما إذا كانت أمريكا أو إسرائيل مستعدتين للدخول في "عملية السلام"، وسيتم التركيز فقط على التساؤل عما إذا كان الفلسطينيون مستعدين للدخول في "عملية السلام". "لكن في ظل نظام السيطرة على الأفكار، فإن السؤال يعني شيئا آخر: هل الفلسطينيون مستعدون لقبول الشروط الأمريكية للسلام؟ هذه الشروط تحرمهم من حق تقرير المصير الوطني. لكن عدم الرغبة في قبول هذه النتيجة يظهر أن الفلسطينيين لا يسعون إلى السلام" (25).

وبما أن منظمة التحرير الفلسطينية قد قبلت هذه النتيجة بالتوقيع على اتفاق "غزة-أريحا أولا" مع "إسرائيل" يوم الاثنين 13 شتنبر 1993 بواشنطن، فإن كل الرافضين لهذا الاتفاق والمطالبين بحق تقرير المصير الوطني وإقامة الدولة الفلسطينية سيعدون مناهضين "للسلام" و "إرهابيين" و "متطرفين". وقد تتولى منظمة التحرير الفلسطينية مهمة متابعتهم ومعاقبتهم، حسب بعض التحاليل.

2-2-4- "عملية إعادة الأمل"

والحكم نفسه ينطبق على الجينرال فارح عيديد الذي خصصت الأمم المتحدة مكافأة تقدر بـ 25 ألف دولار لمن يقوم باعتقاله أو يقدم معلومات تساعد على اعتقاله، لأنه "إرهابي" و"متطرف" إلى حد أنه يعارض "عملية إعادة الأمل". إن الشعب الصومالي يموت جوعا نتيجة الصراع الدموي بين أبنائه على السلطة. وبما أن "قلب" الأمم المتحدة ينبض رحمة، فلا يمكنه إلا أن يقوم "بعملية إعادة الأمل". أما الذين يحتكمون إلى الوقائع ويرون "عملية إعادة الأمل" عملية عسكرية زادت من معاناة الشعب الصومالي، ورفعت من نسبة القتلى والجرحى والمعطوبين في صفوفه، ولم تحقق شيئا يمكن أن يعيد الأمل إلى الشعب أو يشجع حتى على تخيل هذا الأمل، فإنهم يصنفون ضمن "الإرهابيين" و "المتطرفين". وما على الجمهور الواسع من سكان العالم إلا أن ينعتهم كذلك، بما أنهم يعرقلون "عملية إعادة الأمل"، دون مجرد التساؤل عن الجهة التي يراد إعادة الأمل إليها، أهي الشعب الصومالي أم أمريكا أم جهة أخرى، ودون التساؤل -مجرد التساؤل- عن الأهداف المتسترة وراء هذه العملية.

"من قال إن الأمريكيين دخلوا الصومال لأسباب إنسانية بحتة وبدون مبررات استراتيجية هامة جدا بالنسبة لمصالحهم في القرن الإفريقي والمحيط الهندي والبحر الأحمر وبالقرب من منابع النفط؟!

ويجب ألا ننسى أن أحد الأهداف -يقول سياسي عربي عمل في واشنطن عدة سنوات- كانت بصراحة وقف الحزام الإسلامي في إفريقيا واحتواء الخطر الإسلامي السوداني والإيراني" (26).

وبهذا المعنى يمكن تأويل العبارة بأنها "إعادة الأمل إلى الأمريكيين وحلفائهم في وقف زحف الإسلام".

2-2-5- محاربة الإرهاب والتطرف

وتزداد درجة العناية في استخدام عبارتي "الإرهاب" و"التطرف" حينما يتم ربطها بالإسلام. فهناك استعمال واسع "للإرهاب الإسلامي" و "الخطر الإسلامي" و "التطرف" حينما يتم ربطها بالإسلام. فهناك استعمال واسع "للإرهاب الإسلامي" و"الخطر الإسلامي" و"التطرف الإسلامي" و"الأصولية الإسلامية" و"المجموعات الإسلامية المتطرفة" و"الجيش الإسلامي الدولي" (27) و"إرهابيات بالحجاب" (28)...، وفي التقرير الرسمي الذي قدمه فريق العمل الخاص بالإرهاب والحروب غير التقليدية إلى الكونغرس الأمريكي تم استخدام عبارة "الإسلاميون العالميون الجدد"، ويتحدث عن "وجود مؤامرة عالمية يحبكها الإسلاميون -السنة والشيعة- تهدف لشن حرب إرهاب مطولة ضد الغرب ومصالحه المختلفة"، وانتهى التقرير بالحديث عن "أن الإسلاميين يسعون لإقامة دولتهم التي سيناهضون من خلالها الغرب... كما أكد التقرير على واجهات عمل خلايا الإرهاب، وهي واجهات ثقافية إنسانية يقودها معرفيون ومفكرون" (29).

وبما أن الرأي العام العالمي قد تم إقناعه إلى حد بوجود "مؤامرة إسلامية عالمية" و "جيش إسلامي عالمي يقوده الأصوليون"، فإن الدعوة إلى قيام تحالف دولي يقاوم "الخطر الإسلامي" في ظل "النظام العالمي الجديد" تبدو أمرا مقبولا. فقد "تناقلت أوساط ديبلوماسية وصحفية مختلفة بأن الكيان الصهيوني قد نجح بالفعل بالترتيب مع الإدارة الأمريكية في القيام باتصالات مع عواصم شرق-أوسطية ودول أوروبية لعمل تحالف دولي لمواجهة المد الإسلامي، وأن تنسيقا قويا يتم الآن بين الأطراف التي تشارك في هذا التحالف عبر "اجتماعات دورية وطارئة" تعقد في أماكن مختلفة تفاديا لإثارة الشبهات، وأن هذا يعتبر امتدادا للمشروع الذي عرض في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي الذي انعقد في مدينة "ملقا" الإسبانية في يونيو الماضي 1992، والذي يقصد بعمل ترتيبات أمنية إقليمية تشارك فيها دول حوض البحر الأبيض المتوسط الأوروبية والعربية من أجل مواجهة المد الأصولي في المنطقة" (30).

في إطار هذه الحرب المعلنة على المسلمين -الذين يتهمهم التقرير الأمريكي السابق بأنهم "ينقلون الإسلام وعاداتهم معهم، ويعملون على نشره وتحويل المجتمعات من حولهم للإسلام" (31) يتم استخدام تلك العبارات استخداما موجها. وبفعل الإفراط في استعمالها، وبفعل فيض من التحذيرات والتنبيهات، وبفعل النقاش الدائر حول هذه المواضيع، يترسخ في أذهان الناس أن الذين يدعون إلى التمسك بالإسلام عقيدة وشريعة إنما يدعون إلى "إسلام سياسي" و"أصولية متطرفة"، ويشكل دعاته مشاريع إرهابيين أو إرهابيين في المستقبل. لذلك ينبغي محاربتهم قبل فوات الأوان. والهدف المحقق هو إعاقة الناس عن التفكير في الذين يغتصبون حق الشعوب في تقرير مصائرها، ويحرمون عليها حق المشاركة في صنع القرار السياسي، ويزورون إرادتها، ويمارسون عليها شتى الضغوط لإجبارها على قبول الوضع بالصمت أو "بالمشاركة السلبية" (32).

يستخلص من تحليل المعطيات السابقة أن العبارات التي تنتجها أجهزة الدعاية الأمريكية وغيرها ليست عبارات وصفية، تصف الواقع وحسب، وإنما هي "مصطلحات دعائية" يقصد من استخدامها تحقيق أهداف سياسية محددة.

2- 3- إدارات الحكم

من آليات "النظام العالمي الجديد" إدارات الحكم التي تشرف على تسيير الشعوب العربية والإسلامية والتي تخضع لإرادة

الولايات المتحدة طوعا أو كرها، مرة بالضغوط ومرة بالقروض والمساعدات. وتؤكد عدة معطيات واقعية تبعية القرار السياسي العربي والإسلامي لإرادة الولايات المتحدة.

ففي حرب الخليج الثانية أصدرت إدارات الحكم في أغلب البلاد العربية والإسلامية قرارها -بأمر من أمريكا- بالمشاركة في تدمير العراق مقابل إلغاء الديون أو تقديم القروض أو منح بعض المساعدات كما هو شأن مصر مثلا. وتعرضت الدول التي امتنعت عن المشاركة لعقوبات اقتصادية تمثلت في تعليق المساعدات المالية أو الإبقاء على القروض أو عدم السماح بجدولتها أو إعادة جدولتها إلى غير ذلك من أشكال الضغط.

فقد أوردت بعض التقارير أن الولايات المتحدة "ألغت مبلغ 70 مليون دولار من المساعدة الأجنبية التي كانت مخصصة لليمن" (33) بسبب تصويتها ضد القرار الأممي (678) الذي يسمح باستخدام القوة ضد العراق. وكان بيكر -وزير خارجية أمريكا السابق- قد مرر بعد التصويت رسالة إلى مندوب اليمن تتضمن قوله "أنها ورقة الصوت الأعلى التي لم يسبق لكم أن وضعتموها في صندوق اقتراع" (34). كما تعرضت الأردن لنفس العقوبات. أما منظمة التحرير الفلسطينية فقد عاقبتها دول الخليج العربية المعروفة بولائها الشديد لأمريكا.

وبأمر من زعامة "النظام العالمي الجديد" تشارك اليوم إدارات الحكم تلك في "عملية إعادة الأمل" بالصومال، كما تشارك في إنجاح اتفاق "غزة-أريحا أولا"، وفي مساعدة إسرائيل على التغلغل في أعماق العالم العربي والإسلامي اقتصاديا وسياسيا، وفي العمل بكل الوسائل على محاربة "الإسلاميين".

وبأمر من أمريكا أيضا لم تشارك أية إدارة حكم من تلك الإدارات في إنقاذ المسلمين بالبوسنة والهرسك، لأن قيام دولة إسلامية داخل أوروبا "لن نسمح به أبدا" (35) كما يقول جون ميجور -رئيس الوزراء البريطاني- في رسالة موجهة إلى دوجلاس هوج "وعليه، فإننا لن نتدخل في هذه المنطقة لحماية التجمعات الإسلامية، أو ندفع إلى رفع حظر السلاح عليهم. يجب أن نجعل المسلمين في الغرب مقتنعين بأنهم غير قادرين على الاعتراض على رؤيتنا للعالم في ظل النظام العالمي الجديد، وفي ظل جمود ما يسمى بـ "الحكومات الإسلامية"، وفي ظل عجزهم عن فعل أي شيء لمنع القضاء على المسلمين في البوسنة والهرسك، وألا يتبعوا وعودهم بفعل أي شيء بعد موتمر "منظمة المؤتمر الإسلامي" بتاريخ 1993/01/15، وأنه إذا كان هذا الغرب لم ينقذ المسلمين، فلأنهم جميعا بلا قوة تجاهنا، إذ إننا نتحكم في حكوماتهم" (36).

2-4- القوة العسكرية

ومن آليات "النظام العالمي الجديد" القوة العسكرية التي يتم استخدامها دونما لجوء إلى أي غطاء أممي، كما حدث أثناء قيام أمريكا بقصف العراق مرات عديدة آخرها تدمير البناية التي تضم جهاز المخابرات العراقية بحجة الانتقام من محاولة اغتيال بوش وقت زيارته الكويت، وكما حدث حينما قررت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا إقامة محمية للشيعة جنوب العراق.

كما تذكرنا هذه الوقائع بقيام أمريكا بقصف ليبيا، وباختطاف رئيس بنما نورييغا ومحاكمته.

والخطاب الموجه في تلك الحالات هو "عليكم أن تحترموا أسلحتنا" (37)، "نحن الأسياد وأنتم ماسحوا أحذيتنا" (38). إذ الخصم أحقر من أن يصدر بشأنه قرار من مجلس الأمن الدولي، وأحقر من أن يستدعي أمره تحريك بعض آليات

"النظام" الأخرى. فالأجدر سحقه دون متاعب سياسية ودبلوماسية.

3- أهداف النظام العالمي الجديد

تدل معطيات الواقع المتراكمة على أن "النظام العالمي الجديد" يسعى إلى بلوغ الأهداف الآتية مستخدما الآليات المناسبة :

- تقوية السيطرة الأمريكية على العالم

- ضمان التفوق الإسرائيلي عسكريا وتكنولوجيا، وتوسيع مداه في عمق العالم العربي والرسلامي سياسيا واقتصاديا.

- محاربة المد الإسلامي في العالم خاصة العربي منه، وتأليب الرأي العام عليه.

- الحيلولة دون قيام دولة تتبنى الشريعة الإسلامية في الحكم.

- إقامة حصار شامل يحول بين الدول العربية والإسلامية وبين اكتساب وسائل التقدم المدنية منها والعسكرية.

- الإبقاء على تلك الدول سوقا للاستهلاك والاستثمار واستغلال مواردها الطبيعية، النفطية منها على وجه الخصوص، ومدخراتها المالية.

- الضغط عليها لتنفيذ خطط "النظام العالمي الجديد" السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية.

على هذا الأساس، لا يعد "النظام العالمي الجديد" إلا حلقة من حلقات "نظام قديم" يتم تنفيذه على مراحل. والجديدفي هذا النظام هو جدة وسائله وتعدد آلياته وتنوع خصومه وحلفائه. إلا أن المثير للانتباه حقا هو أن زعامة هذا "النظام" التي تدعو إلى إقامة "أنظمة ديمقراطية" تغيب هذه الديموقراطية في مجلس الأمن الدولي بإبقائها على "حق الڤيتو" وفرض الوصاية بواسطته على العالم، مرسخة بذلك المقولة السابقة "نحن الأسياد وأنتم ماسحو أحذيتنا". فمتى تكف الشعوب عن مسح أحذية الأسياد زعماء "النظام العالمي الجديد"؟!

الهوامش

(1) أورد الفريق سعد الدين الشاذلي في الجزء الاخير من كتابه "الحرب الصليبية الثامنة" المعلومات الآتية عن بعض من هذه الإمدادات: "بلغ إجمالي الدعم المالي من الدول الصليبية لإسرائيل خلال عام 1990 وحده 6840 مليون دولار، توزيعها كما يلي :

1800 مليون دولار مساعدات عسكرية أمريكية

1200 مليون دولار مساعدات اقتصادية أمريكية

200 مليون دولار مساعدات أمريكية للبحوث والتطورات

820 مليون دولار مساعدات أمريكية لتوطين اليهود والمهاجرين الجدد

1350 مليون دولار مساعدات عسكرية أمريكية إضافية خلال حرب الخليج.

200 مليون دولار مساعدات أوروبية خلال حرب الخليج.

1270 مليون دولار مساعدات ألمانية خلال حرب الخليج".

(الطبعة الأولى 1993، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، صفحة 97) ينضاف إلى ذلك القرض الذي منحته أمريكا في بداية 1992 لإسرائيل من أجل دعم استيطان اليهود القادمين من الاتحاد السوڤياتي المنهار، ومبلغه 10 مليارات دولار.

(2) إذا رفعنا حجاب الأشكال ونفذنا إلى العمق، تبين أن "إسرائيل" هي العضو الدائم السادس في مجلس الأمن الدولي إلى جانب الأعضاء الخمسة، وأنها تتمتع فعليا بما يتمتع به باقي الأعضاء الدائمي العضوية في المجلس. فما أقل القرارات الأممية التي تدين أعمالها المناقضة لميثاق المنظمة -على كثرتها- بفعل تدخل الولايات المتحدة. وإن حصل أن صدر قرار بالإدانة فلا يصل إلى حد إلزامها بشيء مهما كان الفعل المرتكب، وإن حصل أن صدر قراريلزمها بشيء، فلا تحل العقوبة بها عند امتناعها عن تنفيذه. وباختصار، فإن كل القرارات الصادرة بشأنها هي قرارات ميتة منذ ولادتها. فلا فرق إذن بين أن تمنع دولة عضو صدور أي قرار ضدها باستخدام "حق الڤيتو" وبين أن يصدر هذا القرار في شأن عضو آخر دون أن يكون له أثر في الواقع. وعليه، فلا فرق بين "إسرائيل" وبين الأعضاء الخمسة الدائمي العضوية في المجلس.

(3) المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة.

(4) المادة 25 من نفس الميثاق.

(5) المادة 12 من نفس الميثاق.

(6) المادة 12 من نفس الميثاق.
(7) استقينا هذه المعلومات من كتاب الدكتور الشافعي محمد بشير "المنظمات الدولية، دراسة قانونية سياسية" منشأة المعارف بالإسكندرية، الطبعة الثالثة، 1974.
(8) للاطلاع على معلومات هامة تخص الضغوط السرية والعلنية التي كانت تلاحق العراق منذ بدئه في تطوير قدراته العسكرية والنووية، انظر كتاب الفريق سعد الدين الشاذلي "الحرب الصليبية الثامنة" الجزء الثاني 1، ص 15 وما بعدها، والجزء الأخير، ص 113 وما بعدها.
(9) الجزء الأخير من المصدر السابق، ص : 135.
(10) نفسه، ص : 137.
(11) نفسه، ص : 318.
(12) نفسه، ص : 67.
(13) نفسه، ص : 179 و ص : 180.
نشير بالمناسبة إلى أن هذا الكتاب شكل مصدر معلوماتنا عن قرارات مجلس الأمن الدولي الصادرة بحق العراق، حيث عقد فصلا خاصا بهذه القرارات يمتد من الصفحة 169 إلى الصفحة 192.
(14) نفسه، ص : 190.
(15) نفسه، ص : 117.
(16) ورد ذلك في مقال صغير تحت عنوان "الولايات المتحدة تبحث إنهاء الحرب الأهلية في السودان"، جريدة الاتحاد الاشتراكي، 17 شتنبر 1993، الصفحة 3.
(17) "الحرب الصليبية الثامنة"، الجزء الثاني 1، ص : 135.
(18) تؤرخ سنة 1947 لاحتلال "إسرائيل" أرض فلسطين وشعبها، ومنذ ذلك التاريخ وأشكال العدوان على فلسطين تتعدد وتتلاحق. وتؤرخ سنة 1967 لاحتلالها هضبة الجولان السورية، كما تؤرخ سنة 1981 لقيام "إسرائيل" بتدمير المفاعل النووي العراقي.
وتؤرخ سنة 1982 لاجتياح "إسرائيل" الشهير للبنان، واقتحامها العاصمة بيروت.
أما سنة 1985 فتؤرخ لهجوم "إسرائيل" جوا على قواعد منظمة التحرير الفلسطينية بتونس.
وفي 1986 قامت أمريكا بقصف ليبيا مستهدفة قتل الرئيس معمر القذافي.
ونود أن نبين بالمناسبة أننا لا ندافع هنا عن مواقف العراق فليس هذا محله.
(19) ترجع هذه العبارة إلى تشومسكي كما سيأتي بيانه لاحقا.
(20) "الحرب الصليبية الثامنة"، الجزء الثاني 1، ص : 153.
(21) نفسه، ص : 153.
(22) نفسه، ص : 169.
(23) كذا ورد في قرار مجلس الأمن الدولي.
(24) نوام تشومسكي، "قراصنة وأباطرة" ترجمة محمود برهوم الموسسة العربية للدراسات والنشر، سنة 1991، ص : 23.
(25) نفسه، ص : 24.
(26) وليد أبو الظهر، "أم المعارك في الصومال"، مجلة الوطن العربي عدد 855، يوليوز 1993، ص : 21.
(27) هذا العنوان بارز على غلاف مجلة "الوطن العربي"، عدد 821، 27 نوفمبر 1992. وهو عنوان لمقال منشور بنفس المجلة، ص : 4.
(28) هذا العنوان بارز على غلاف مجلة "الوطن العربي"، عدد 855، 23 يوليوز 1993، وهو عنوان لمقال منشور بنفس المجلة، ص : 16.
(29) "الإسلاميون العالميون الجدد"، مجلة المجتمع، عدد 1042، مارس 1993، ص : 22 وص 23.
(30) "الحرب الصهيونية على الحركة الإسلامية"، مقال افتتاحي، مجلة المجتمع، عدد 1045، أبريل 1993، ص : 6.
(31) انظر الهامش 29.
(32) لمزيد من البيان، انظر كتاب نشومسكي السابق، ص : 82.
(33) ورد ذلك في مقال مترجم بعنوان "ملف حول التاريخ السري لحرب الخليج (5)". جريدة الاتحاد الاشتراكي، 17 شتنبر 1993، ص 3.
(34) نفسه، ص : 3.
(35) من نص الخطاب الذي أرسله جون ميجور إلى دوجلاس هوج، منشور بجريدة الراية، 29 يونيو 1993، ص : 16.
(36) نفسه، ص : 16.
(37) انظر كتاب تشومسكي المشار إليه، ص : 155 و 156.
(38) وردت هذه العبارة في عرض الأمن القومي على عهد بوش، انظر كتاب تشومسكي السابق، ص : 150-151.

النظام العالمي الجديد وحقوق الشعوب*

إسماعيل الحاج موسى

ما هو النظام الدولي الجديد؟ من أين جاء؟ وإلى ماذا يهدف؟ وما هو تأثيره في تشكيل تضاريس الخارطة الدولية الاستراتيجية المعاصرة والعالم يخطو في مشارف القرن الحادي والعشرين؟

فمع كثرة استخدام الناس والمؤسسات والحكومات لهذا المصطلح إلا أنه وإلى يومنا هذا، لم يجد الناس بعد تعريفا جامعا مانعا لماهية هذا المصطلح "النظام الدولي الجديد"، فالبعض يرى أننا نعايش ميلاد نظام عالمي جديد هو في طور الإرهاص وفي مرحلة المخاض والميلاد والتشكل. ولذا فالملامح لا تزال باهتة والمعالم لا تزال شاحبة. وبعض الناس يحسب أن النظام الدولي الجديد يعني زوال القطبية الثنائية في العالم وبالتالي ظهور القطبية الأحادية.. وذلك بعد أن بادت الشيوعية وسادت الرأسمالية وبعد أن توارى الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية وانفردت الولايات المتحدة بمقاليد الأمور في العالم..

والبعض الآخر يرى أن القطبية سنة لازمة لهذا الكون وضرورية لتوازن العالم، وإذا ما اختفى الاتحاد السوفياتي فسيظهر حتما قطب آخر ليتولى دور وزن الأمور في هذا الكوكب.. وقد يكون هذا القطب الآخر الجديد هو اليابان بفضل متانة اقتصادها، وقد يكون ألمانيا بحكم جبروتها التقني وقد يكون أوربا التي تخطو في أعتاب عقد التسعينات موحدة متضامنة.. وقد يكون الصين بفضل مخزونها البشري الهائل وعزمها الذي لا ينضب ولا يكل.. وقد يكون -وهذا بعض من أضاغث أحلامنا- العالم العربي الموحد القوي بموقعه الاستراتيجي وثرواته النفطية وبشره وإيمانه.. وقد يكون كل هؤلاء جميعا أو بعضا منهم بمعنى بروز قطبية تعددية..

إن غورباتشوف هو الذي أحيا هذا المصطلح بعد موات، وبعد أن كان حبيسا في قواميس المفكرين والكتاب الاستراتيجيين، وذلك في معرض اجتهاداته حول "البيروسترويكا" و "الجلاسنوست" أي إعادة البناء والمكاشفة وهما مبدآن اتخذهما سبيلا لتعديل مسار الأمور في الاتحاد السوفيتي ووضعهما عنوانا لسياساته الجديدة التي أودت بالكتلة الشرقية وأضاعت نفوذها وكان هو أحد ضحاياها بعد أن تجرد تلقائيا من السلطة ووجد نفسه وحيدا في العراء. فهو الذي أعاد إدخال هذا المصطلح في قاموس السياسة الدولية، إلا أن الرئيس الأمريكي السابق بوش تلقف التعبير وأممه لمصلحة النظام الجديد الذي أصبح هو عرابه، فقد أصبح بوش أكثر الناس استعمالا لهذا المصطلح.

و "النظام الدولي الجديد" يعني مجموعة العلائق التي تسود على المستوى الدولي وبصفة خاصة التوازن الاستراتيجي الذي يقوم بين القوى الكبرى التي تهيمن على زمام الأمور في العالم

* نقلا عن مجلة "الإنسان"، السنة الثانية، العدد العاشر، شوال 1413 / أبريل 1993، ص 28-39.

وتتحكم في صنع القرار الدولي على مستوى مؤسساته وساحاته وذلك بحكم ضخامة عدتها وعتادها عسكريا واقتصاديا ومن ثم عظم نفوذها سياسيا وثقافيا.. لذلك فالدول الصغرى عادة لا تضطلع بدور يذكر في إطار فعالية النظام اللهم إلا من خلال المؤسسات الإقليمية عندما تكون فاعلة وحاضرة، فالدول الصغرى تمثل جزءا من المقطورة وليست القاطرة في النظام العالمي وتمثل بعضا من موضوعه وأدواته وليست من أصول أساسياته.. لذا تكون مسرحا لتجاربه وبؤرة لتراكم تداعياته..

ولا بد أن نلاحظ أن الرئيس الأمريكي يستخدم المصطلح في معرض الحق الذي يراد به الباطل. فالنظام العالمي الذي تتحدث عنه أمريكا هو غير النظام العالمي الذي تريده أمريكا حقيقة وتسعى له في قرارة نفسها وواقع حركتها ونتائج سياستها. فهي تتحدث عن نظام جديد يخلق عالما يسوده الحق والعدل والسلام وتستتب فيه الأمور وتضطلع فيه المؤسسات الدولية بدورها المنصف والفاعل في تفادي الأزمات وتسوية النزاعات.

ولكن أمريكا التي تتحدث عن هذه الأهداف السامية النبيلة تهدف في الحقيقة إلى أن يخلق هذا النظام الجديد عالما على هواها ووفق مشيئتها، عالم تتحكم فيه، مستخدمة سياسة "الجزرة والعصا"، ملوحة بالترغيب والترهيب ومصنفة للناس بين أخيار وأشرار، وللدول بين معتدلة ومتطرفة، مستخدمة هيئة الأمم مطية سياسية لخدمة أغراضها ومتخذة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حصان طروادة الاقتصادي كوسيلة للضغط بل كأسلوب للإرهاب.

حلم أمريكا القديم

ولنرجع لبداية التاريخ الحديث للصراع الدولي لنبرهن أن حلم أمريكا ومحاولاتها للسيطرة على العالم والهيمنة على مقاليد أموره هو أمر قديم. فالظروف الدولية هي التي أجبرتها على تقاسم السيطرة مع دول الحلفاء بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ثم انتهى الأمر بأن تنفرد باقتسام النفوذ مع الاتحاد السوفياتي وحده.

فقد برز أيضا بعد الحرب العالمية الأولى نظام عالمي جديد كانت القوى الممسكة بمفاتيحه هي قوى الاستعمار القديم المتمثلة في كل من بريطانيا وفرنسا. ذلك أن النفوذ توزع بين هاتين الدولتين حتى قبل الحرب العالمية الأولى. وقد توجت اتفاقية سايكس پيكو 1916 المنعقدة بين روسيا وبريطانيا تقسيم أشلاء الدولة العثمانية ولكن روسيا ازدرت بالسياسة الستالينية التي انطوت على نفسها من أجل التفرغ للبناء الايديولوجي والتنموي الداخلي.

وبعد الحرب العالمية الأولى تبلورت فكرة النظام الدولي المؤسس في شكل عصبة الأمم سنة 1919. ثم تواصل النفوذ الدولي المهيمن لبريطانيا وفرنسا إلى حين ظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى وقيام الحرب العالمية الثانية. وقد تزامنت السيطرة الدولية الأوربية لفرنسا وبريطانيا مع انهيار الدولة العثمانية وبداية انتشار الاستعمار مع بداية القرن التاسع عشر في افريقيا وآسيا.

ثم جاء مؤتمر يالطا الذي انعقد في فبراير 1945 واشتركت فيه دول الحلفاء الثالث : بريطانيا وأمريكا والاتحاد السوفياتي ممثلة في رؤسائها تشرشل وروزفلت وستالين، وانبثق عن ذلك اللقاء المؤتمر التأسيسي للأمم المتحدة. وقد نص القرار أن يعم المؤتمر كل الدول التي كانت قد أعلنت الحرب على ألمانيا، وفي ذات المؤتمر اتفق الحلفاء على ضرورة تقاسم النفوذ الدولي بغية تحقيق الأمن في العالم لمدة لا تقل عن نصف قرن من الزمان.

مرحلة القطبية الثنائية

وكان الاتحاد السوفياتي قد خرج من تلك الحرب ومن ذلك المؤتمر بسبب تسويات ما بعد الحرب، نواة لدولة عظمى خاصة

بعد أن أفلح في أن يخلق لنفسه فلكا تدور فيه دول شرق أوربا بأسرها وتدين له بكامل الولاء وتأتمر بإشارته ليصبح قوة متكافئة مع أمريكا.

فبريطانيا قد خرجت من الحرب العالمية الثانية منهكة، وفرنسا خرجت مهزومة، ولذا لم يعد بمقدورهما أن يلعبا دورا مؤثرا في نظام عالمي جديد. ربما كأجرام حول فلك، ولكن ليس كدينمو محرك. وحتى يحقق الاتحاد السوفياتي التكافؤ المطلوب مع الولايات المتحدة وحتى يحافظ على نديته معها سعى لما يلي:

1- بناء قوة نووية كبيرة.

2- إقامة علاقات مميزة مع حركات التحرر في العالم التي كانت قد بدأت تتقد وتضيء ومضاتها هنا وهناك في افريقيا وآسيا.

3- إنشاء تواجد حربي عسكري كبير في البحر الأبيض المتوسط ومن ثم اعتمد الاتحاد السوفياتي على قوته الجديدة هذه في مواقف عالمية لاحقة. فقد رأينا تدخله وإنذاراته لبريطانيا وفرنسا في أحداث السويس وتلويحه بالقوة للولايات المتحدة في أزمة الخليج وفي كوبا، وتكديره للعمل العسكري الأمريكي في فيتنام وكوريا وغيرها، ومن ثم حفظ بعضا من التوازن العالمي. وقد قدم حماية معقولة ومطلوبة لبعض الدول والشعوب، ثم إنه قد استند على هذه القوة الجديدة التي بناها ليقيم لنفسه قواعد ارتكاز ومناطق نفوذ أساسية كما فعل في الصومال ثم اثيوبيا وفي اليمن الجنوبي وفي أفغانستان. وجاء غزوه لأفغانستان في إطار استراتيجية توسيع نفوذه، وذلك أنه باحتلاله لهذا البلد سيقترب من منابع الطاقة في الشرق الأوسط. ومن مناطق الغاز في إيران الذي يعتمد عليه في ربع احتياجاته، كما أن هذه الاستراتيجية ستقربه أيضا من مناطق المياه الدافئة ومن المحيط الهندي.

وفي هذه الفترة بدأ الاتحاد السوفياتي في مساعدة دول العالم الثالث عسكريا بالسلاح ودبلوماسيا بالدعم السياسي في المحافل الدولية وإداريا وتنظيميا بتدريب الكوادر وتأهيلها فنيا وأكاديميا في مختلف المجالات من خلال المنح والبعثات. فعل الاتحاد السوفياتي ذلك كله من أجل أن يرسخ أقدامه ويوطد مكانته ويقوي وضعه كشرطي آخر ينافس الولايات المتحدة في تنظيم الحركة في الشارع الدولي وليكون الشريك المتكافئ معها في القضايا والنزاعات الدولية والمؤتمرات العالمية.

وفي أثناء ذلك، وفي مقابل تنامي القطبين العالميين، لم يقف العالم الثالث مكتوف الأيدي بلا حول ولا قوة لتسحقه أقدام الكبار خاصة وأنه قد برزت في الستينات قيادات ذات وزن أمثال نهرو وعبد الناصر وتيتو وشوان لاي وغيرهم. فجاء مؤتمر باندونج للدول الآسيوية والافريقية لتنشأ كتلة ثالثة بين الكتلتين توازن بين الشرق والغرب. وقد تمثلت هذه الكتلة في حركة عدم الانحياز التي قدمت الدعم لحركات التحرر وساندت استقلال كثير من الدول النامية خاصة خلال عقدي الستينات والسبعينات. ،من ثم بدأنا نسمع الدعوات لقيام نظم عالمية جديدة في كل مجال، فسمعنا عن النظام الإعلامي الجديد الذي كونت له لجنة ماكبرايد في اليونسكو، وعن النظام الاقتصادي الجديد الذي كونت له لجنة "برانت رهيت"، ثم دعا عبد الناصر الدول النامية للتضامن الاقتصادي في مواجهة الهيمنة الاقتصادية من قبل الدول العظمى فأنشئت مجموعة السبع وسبعين عام 1968 بالقاهرة بمثابة تجمع اقتصادي لدول العالم الثالث.

أمريكا تستأسد

كانت هذه هي في خطوط عريضة الصورة الاستراتيجية

لتوازن القوى في العالم حتى مشارف عقد الثمانينات حيث حدث أمران هامان بدءا في تغيير موازين القوى العالمية :

الأمر الأول كان التراجع الإيديولوجي النسبي الذي بدأ في الصين عام 1978 مع صعود نجم تينغ هسياو بنج وإمساكه بمقاليد الأمور في الصين ومحاولته تصفية إرث الزعيم الثوري ماوتسي تونج. وقد بدأ هذا الأمر في تقليب كثير من أوضاع الثورة الصينية وفي اقتلاع بعض أسسها الايديولوجية التي أرساها زعماء المسيرة الكبرى عام 1949.

أما الأمر الثاني والأخطر فهو وصول غورياتشوف سدة الحكم في الاتحاد السوفياتي عام 1985 حيث شرع في تطبيق مبدأيه في البروستريكا والجلاسنوست ليقلب أوضاع الثورة الروسية ويبدأ في اقتلاع الأسس الإيديولوجية والتوجهات الاستراتيجية للثورة اللينينية التي جاءت عام 1917.

فكلا الزعيمين في الصين والاتحاد السوفياتي اعتقد أن اللحاق بركب العالم الجديد المتقدم في الغرب لا يتحقق إلا بالتخلي عن الايديولوجية الماركسية اللينينية والتحلل من تعاليمها. ومن ثم اتجه الزعيمان سياسيا نحو الليبرالية، واقتصاديا نحو اقتصاديات السوق، وإن كان الإيقاع في الاتحاد السوفياتي أسرع بكثير من الصين.

ويسبب هذا التراجع الذي جعل الاتحاد السوفياتي ينسحب من ساحة التنافس الدولي، تهاوت معظم النظم التي كانت تعتمد على العالم الشرقي أمثال النظم الماركسية في اثيوبيا والصومال وبورما ونيكارغوا وغيرها.

وفي مقابل ذلك بدأت الولايات المتحدة منذ أول الثمانينات تلمح أرهاصات هذا التراجع الشرقي الماركسي فأخذت تستأسد، وبعد أن انتخب ريجان رئيسا للولايات المتحدة عام 1980 أخذ في تطبيق ما سمي لاحقا بـ "مبدإ ريجان" وهو استراتيجية تركز على دحر النفوذ السوفياتي في العالم الثالث حتى لو استدعى ذلك استخدام القوة أو التدخل المباشر فبدأت أمريكا تزود كل من المناهضين للنظم اليسارية بالسلاح والمال كما فعلت مع ثوار الكنترا في نيكاراغوا ومع متمردي رينامو في موزنبيق وحركة يونيتا في انجولا.

وذهبت أمريكا إلى أبعد من ذلك في ظل هذه الاستراتيجية الجديدة فقامت بغزو مسلح ضد جزيرة غرينادا في البحر الكارايبي لسحق نظام يساري فيها وأرسلت أسراب مقاتلاتها لضرب العاصمة الليبية أملا في التخلص من القدافي وفي أثناء كل ذلك كانت أمريكا قد أخذت تنفذ وتطور مشروع مبادرة الدفاع الاستراتيجي أو ما سمي ببرنامج حرب النجوم.

وعندما جاء غوورباتشوف إلى السلطة عام 1985 أخذ عن وعي أو دون وعي يساعد في دفع مبدإ ريجان هذا. ثم في عام 1987 وقع معاهدة إزالة الصواريخ الصغيرة والمتوسطة المدى من أوربا لإبعاد شبح الحرب النووية.

وفي 20 يناير 1987 دخل بوش إلى البيت الأبيض الرئيس الأول بعد الأربعين للولايات المتحدة فتمادى في مذهب ريجان وذهب فيه أشواطا بعيدة خاصة وأنه جاء بإرث وعقلية المخابرات المركزية الأمريكية التي كان مديرا لوكالتها لفترة طويلة فحدثت في عهده مغامرة بنما واختطاف رئيسها ثم حرب الخليج وضرب العراق وحصار ليبيا والانزال في الصومال.

وفي مقابل هذا الاستئساد الأمريكي ركع الاتحاد السوفياتي تماما أمام أقدام الغرب، وقدم الكثير من التنازلات ولهذا عندما عاد غورباتشوف إلى السلطة بعد انقلاب موسكو الصغير السريع الفاشل في أغسطس 1991 عاد كسير الخاطر مهيض الجناح فلم يجد يلتسين كبير صعوبة في إزاحته من السلطة والقذف به في غياهب النسيان.

ولذلك أيضا استقبلت العديد من القوى في العالم ذلك الانقلاب السريع بفرحة مكتومة لا حبا في عودة الشيوعية ولكن أملا في عودة التوازن الدولي ورغبة في وضع حد للغطرسة الأمريكية وانفرادها بمقاليد الأمور في العالم وعبثها بأقدار البشر.

انخرام التوازن وأثره على العالم النامي

وقد كان من سمات هذا التخاذل السوفياتي أمام الغرب، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي :

1) سمح الاتحاد السوفياتي بالهجرة المكثفة لليهود السوفيات إلى إسرائيل ليقدموا للكيان الصهيوني ما يحتاجه من الدعم البشري وطمعا في الرساميل الغربية أن تغدق عليه.

2) تقليص مساعدات الكتلة الشرقية للدول النامية بل لعلها في الحقيقة قد توقفت تماما.

3) تراجع الاتحاد السوفياتي عن مواقفه المؤيدة لقضايا التحرر وللدول النامية في المنظمات الدولية ولم يعد قادرا على الوقوف في وجه أمريكا ومخططاتها.

ومع بداية هذه التطورات وربما قبلها بقليل كانت الكتلتان الغربية بقيادة الولايات المتحدة والشرقية بزعامة الاتحاد السوفياتي قد أخذتا تتآمران على العالم الثالث حتى كاد ينتهي كقوة سياسية بارزة ومؤثرة.

وبعد أن انفجرت أسعار البترول بين الأعوام 1973-1979 بدأ التآمر الغربي الذي سهل من مهمته الضعف العربي فأخذت كل الأموال الغربية التي حققها ارتفاع أسعار البترول في أعقاب حرب اكتوبر 1973 تذهب لدعم الاستثمارات الغربية.

وبدأ الغرب يزرع الفتن والأزمات في أماكن عديدة من العالم الثالث فاشتعلت الحروب الأهلية في السودان وفي الصحراء الغربية وفي التشاد وفي مرزمبيق، هذا في افريقيا، أما في أمريكا الوسطى واللاتينية فقد صب الزيت على نيران الحروب الأهلية في السلفادور ونيكاراجوا.. وفي آسيا أيقظوا فتنة التاميل في سيرلانكا والسيخ في الهند.. ثم اسهموا في تصاعد لهب الحرب العراقية الإيرانية التي اشتعلت في مطلع الثمانينات.

وأصبح العالم الأول يجمع الثروات الطائلة من وراء بيع السلاح الذي يغذي هذه الحروب الجائرة المدمرة. وعندما يغنى العالم المتقدم ماليا تضعف دول العالم الثالث اقتصاديا وسياسيا وتستنزف ثرواتها البشرية والمادية.

فالحرب العراقية الإيرانية مثلا التي استمرت ثماني سنوات فاقت خسائرها البشرية المليون قتيل وفاقت خسائرها المالية الخمسمائة مليار دولار. وقد قدرت مراكز الاستراتيجية الدولية خسارة العراق بثلاثة وخمسين مليار جنيه استرليني، وخسارة إيران بتسعة وعشرين مليار جنيه استرليني. ولعلنا نتساءل ما هي مصلحة الدول الكبرى في اشتعال هذه الحروب واستمرارها، وانفجار هذه الجيوب للفتن الأهلية خاصة في الشرق الأوسط؟

ونعدد في معرض الجواب، وعلى سبيل المثال لا الحصر، ما يلي :

– هذه الحروب تخلق ظروفا مواتية تخفض أسعار البترول.

– كما توجد ظروفا مناسبة لكسر شوكة دول الشرق الأوسط وغيرها، وذلك بخلق توتر دائم وتهديد مستمر للاستقرار وتخريب البنيات الاقتصادية واستنزاف القدرات البشرية والمادية.

– وتصرف أيضا دول المنطقة وشعوبها عن القضايا الأساسية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وقضية التخلف والتنمية. ولهذا رأينا كيف انزعجت إسرائيل لوقف الحرب

العراقية الإيرانية التي لم تتوقف إلا بعد المنعطف الجديد للعلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

وفي إطار هذا التآمر الكبير على العام الثالث والدول النامية بدأت الديون تتراكم على دول هذه المنطقة. ففي عام 1987 كان مجموع ديون دول افريقيا 230 بليون دولار، وكان مجموع ديون أمريكا اللاتينية في نفس العام 460 بليون دولار. ومن ثم بدأ صندوق النقد الدولي الذي تسيطر عليه الدول الغربية يفرض شروطه القاسية على دول العالم الثالث.

وفي نفس الوقت بدأ يتنامى العبء السكاني في هذه الدول الفقيرة المثقلة بالديون. نظرا لغياب الوعي الاجتماعي والثقافي والصحي.

أصاب الشلل منظمة الأوبيك وتدهورت أسعار البترول وأسعار كل منتجات العالم الثالث.

وبينما استمر التنسيق تاما ومنظما أثناء ذلك بين الدول الغنية الدائنة فيما سميت (بنادي باريس) "مجموعة السبعة الأغنياء"، كان التنسيق معدوماً بين الدول المديونة، مما جعلهم يسعون بطرق أحادية متفرقة لإعادة جدولة الديون أو مد آجال السداد وتخفيض هامش الفائدة. كل هذا وتستمر القبضة وتستحكم على خناق الدول المغلوبة على أمرها.

وقد تعود صندوق النقد الدولي أن يقدم لدول العالم الثالث وصفات اقتصادية باهضة الثمن قاسية المردود من الناحيتين الاجتماعية والسياسية. فكل شروط الصندوق تضع العبء فوق كاهل الطبقات الفقيرة، ويطالب الصندوق بتطبيق هذه الشروط القاسية في فترة زمنية قصيرة جدا كثيرا ما تؤدي إلى ردود أفعال غاضبة وعاصفة تسفر عن انفجارات سياسية مدوية. وإمعانا في الابتزاز يمتنع الصندوق عادة عن تقديم أي قروض جديدة إذا لم تخضع الحكومات لشروطه في إصلاح مسار الاقتصاد بالكيفية الكلاسيكية التي تعود أن يصنف دواءها القاتل.

والغريب أن الدول الغنية أصبحت بنظام صندوق النقد هذا ووفق الحسابات الدقيقة تلقى من الدول الفقيرة فوائد بسبب هذه الديون وشروطها تفوق بكثير ما تدفعه لها من قروض. فهذا هو النظام الدولي الجديد الذي يأخذ من الفقير ليعطي الغني.

وحتى عندما تتنازل بعض الدول الغنية عن جزء من ديونها -وذلك نادرا ما يحدث- فإنه يحدث خوفا من غضبة قد تدفع الدول الفقيرة إلى عمل أشبه بما أحدثه شمسون عندما جر أعمدة المعبد فخر السقف عليه وعلى أعدائه.

فقد فكرت فرنسا في أن تلغي ديونها المستحقة على الدول النامية وفكرت بريطانيا في خفض فترة سداد ديونها.. كلهم خافوا أن المعبد إذا تهدم فإنه سينهار على الجميع. فالأمر برمته قد يفضي إلى أزمة اقتصادية عالمية طاحنة على غرار الأزمة التي اجتاحت العالم في الثلاثينات من هذا القرن.

سمات العصر الراهن

بعد هذا الاستعراض السردي التحليلي لخارطة المتغيرات الدولية في العقدين الأخيرين نسأل كيف أصبح حال هذه الخارطة الآن؟ وما هو شكل المسرح الدولي العالمي؟ وما هي سمات هذا العصر الحالي؟

أهم سمات هذا العصر الجديد في رأينا هي :

1) تقارب مضطرد وسريع بين الشرق والغرب.

2) تباعد مضطرد وسريع بين الشمال والجنوب.

فكل التنافس والتدافع من قبل الشمال في اتجاه الجنوب كان بسبب المنافسة بين الشرق والغرب. ولكن مع التقرب الجديد

توقف اهتمام الشمال بالجنوب.

وما لبث التعاون العسكري بين حلف شمال الأطلنطي وحلف وارسو أن كان ثمنه تهاوي حلف وارسو، وقد وضع التقارب بين الشرق والغرب الذي تكرس في مؤتمر مالطا، حدا للحرب الباردة التي أرهص لها مؤتمر يالطا. ولكن ماذا يعني انتهاء الحرب الباردة؟ إنه يعني :

– انتهاء التوازن الدولي.

– تزايد التعاون بين الشرق والغرب، لأن الفوارق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية أقل من تلك التي نجدها بين الشمال والجنوب.

– تدفق كل رؤوس الأموال وفائض الاستثمارات الأمريكية واليابانية إلى الأسواق الشرقية وهي أسواق أقدر حتما من أسواق الجنوب على استيعاب هذه الاستثمارات من ناحية البنيات الأساسية.

بدأت تتوجه قوى العمل الفائضة في أوربا الشرقية إلى أسواق العمل الرأسمالية في العالم الغربي وأخذت بذلك تحل محل العمالة التي كانت تغدو من الجنوب والتي بدأت تواجه العديد من المضايقات والتهديد :

كل هذا يعني باختصار أن النظام العالمي الجديد بتوجهه الحالي يهدف حقيقة إلى أمرين :

الأمر الأول : اقتصاديا يعني أن يخضع العالم كله للولايات المتحدة من خلال شروط صندوق النقد الدولي وسياسات البنك الدولي، وهي شروط تعتمد أساسا على رفع الدعم وارتفاع الأسعار وتخفيض سعر العملة المحلية.

الأمر الثاني : سياسيا يعني أن يدور العالم كله في فلك الولايات المتحدة من خلال الترويج بل الابتزاز لانتهاج الصيغة الليبرالية للحكم القائمة على التعددية الحزبية التي لا تناسب الخلفيات التاريخية والثقافية لمجتمعات العالم الثالث التي تعج بمظاهر وعوامل الفرقة والشتات والتمزق من قبائلية وطائفية وعشائرية وغيرها.

أما آلية هذه الاستراتيجية فتعتمد على الأمم المتحدة سياسيا وعسكريا وعلى البنك الدولي اقتصاديا واجتماعيا، فالأمم المتحدة توفر الغطاء الدولي لتدخل الولايات المتحدة في كل مكان لا ترضى عن توجهاته، وصندوق النقد الدولي يحدث الهزات المطلوبة في اقتصاد كل بلد يذعن ويركع لإملاءات الغرب.

حظوظ المقاومة

ومن هنا يقفز السؤال : كيف يمكن لباقي العالم أن يواجه هذا النظام العالمي الجديد القائم على الهيمنة الأمريكية قبل أن يسود ويعم الإحباط الذي يتبعه اليأس الكامل من استحالة مجابهة أو مقاومة الهيمنة الأمريكية؟ هذا هو السؤال المطروح بإلحاح.

وطبعا هناك من يرى أن النظام العالمي الجديد يمر بمرحلة المخاض والميلاد ولا يعني أبدا التحول من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية لأن هذا ضد طبيعة الأشياء، ولذلك أن هذه الثنائية قد تستمر ببروز قطب آخر غير الاتحاد السوفياتي يقف في وجه الولايات المتحدة ويزن الأمور.

وهناك أيضا من يجزم بأن العالم في نظامه الجديد سيتحول إلى قطبية تعددية، ذلك لأن الولايات المتحدة تنوء بالصعاب الاقتصادية وتعج بالتناقضات الاجتماعية والعرقية التي ستضعف موقفها وتزعزع موقعها ومن ثم لن تكون مؤهلة لتستمر قطبا منفردا وإنما ستصبح بالأحرى جزءا من منظومة قطبية تسود العالم فإلى جانبها تبرز أوربا الموحدة التي تقودها ألمانيا ويبرز

اليابان وروسيا الاتحادية بعد أن تستجمع أطرافها وتستفيق من تشتت شمل الاتحاد السوفياتي وتتفرغ لترتيب أمورها واستغلال مواردها البشرية والطبيعية إلى مداها الممكن وقد يضاف إلى هؤلاء الصين.. هذه وجهة نظر.

ولكنني أحسب أن أوربا ستأخذ وقتا لترسي وحدتها على أسس متينة. فمنذ الآن بدأت تظهر بعض الشروخ والتصدعات في جدار الوحدة من خلال نتائج التصويت على معاهدة ما سترخت في الدول الأعضاء للمجموعة الأوربية حيث أن الدنمارك قد رفضها وكان هامش الفوز ضعيفا ضامرا في كل الدول الأخرى وفي فرنسا بدأت تستيقظ النعرات الديغولية في كراهية الأنجلو-ساكسون والعداء لما وراء الأطلنطي. وألمانيا تعاني من موجات عنصرية رهيبة ومن أزمات عديدة حملتها إليها الوحدة بين شطري الغرب والشرق. واليابان مقهورة عسكريا. ولذا فأنا أعتقد أن السيطرة الأحادية الأمريكية ستستمر في الوقت الحالي وإلى ما لا يقل عن عقدين من الزمان.

حقوق الإنسان بين القول والفعل

في ثنايا كل ما ذكرنا من التحولات الجديدة في العالم بعد انتهاء التوازن وبروز القطبية الأحادية نلمح الأخطار المحدقة بحقوق الإنسان. ولكن لنفصل في هذا الأمر بطرح السؤال نفسه : هل نظام عالمي جديد بهذه المواصفات التي حددناها مؤهل لأن يراعي ويحفظ حقوق الإنسان؟

في العاشر من ديسمبر 1948 أعلن ميثاق حقوق الإنسان العالمي وهي بنود عصرية مستمدة من تاريخ الصراع البشري ومن المفاهيم التي تبلورت إبان الثورة الفرنسية التي اعتبرت حريات الإنسان حقوقا طبيعية من مساواة وملكية وأمن ضمنت في سبعة عشر مادة سميت بإعلان حقوق الإنسان والمواطن وهي الحقوق التي استندت عليها دول الغرب في صياغة دساتيرها الليبرالية وكانت الثورة الفرنسية قد استمدتها من كتابات فلاسفة فرنسا في القرن 18 : فولتير وديدرو ومنتسكيو وروسو وغيرهم.

والغريب أن الجمعية التأسيسية للثورة الفرنسية التي أعلنت هذه الحقوق وأجازتها في باريس عام 1789 كان يسيطر عليها البرجوازيون ولذلك حشدوا في هذا الإعلان العديد من التحفظات والتحوطات ضد عامة الشعب. ففي عام 1791 قررت الجمعية التأسيسية في فرنسا الثورة أن تحرم الرجال الملونين من حقوق المواطنة وحرمت على العمال التجمع والإضراب. واستمر الاستعباد قائما في المستعمرات.

وإذا أخذنا كمقياس إعلان عام 1948 لحقوق الإنسان الذي يتخذونه اليوم معيارا للإشادة أو الإدانة وذريعة للتعدي، أو إعلان عام 1789 الذي يعتدون به ويستقون منه، فإننا لا نجد في "النظام الدولي الجديد" لحقوق الإنسان أي حرمة، بل نجد مفارقة هائلة وعظيمة بين ما يقال وبين ما يفعل باسم هذه الحقوق.

فالسمة الأساسية لهذا النظام بقيادة أمريكا يلخص في أحادية السلطة وازدواجية المعيار.

فحين يتعامل النظام العالمي الجديد مع الدول من خلال حقوق الأنسان فإنه بفعل الولايات المتحدة وإرادتها ينظر بعينين. ينظر بعين الرضا وعين الرضا عن كل عيب كليلة، وينظر بعين السخط إلى بعض الدول الأخرى وعين السخط تبدي المساوئ. فهو مع البعض رؤوف رحيم ومع البعض شديد العقاب. والمعيار هو ما تحمله لهذه الدول أو تلك من الود أو الكراهية من منطلقات أمريكية وليس من منطلقات دولية موضوعية، ومن أجل اعتبار المصالح لا المبادئ.

ونلاحظ أن علاقة جدلية جديدة قد نشأت بين هذا النظام وحقوق الإنسان، مع أن هذا النظام ليس عالميا من منطلق الحق ولكنه أمريكي أبا وأما، ومع أن حقوق الإنسان التي يتحدثون عنها لا تمت للحقوق الأصلية الحقيقية الواجب احترامها. إذ لا تمت للحقوق الأصلية الحقيقية الواجب احترامها. إذ أصبح هذا النظام يتخذ من أمر حقوق الإنسان واحدة من أهم وأخطر الذرائع للتدخل في هذا البلد أو ذاك.

ودعونا نلمس بعجالة بعض شواهد هذا الأمر في إطار تعامل النظام العالمي الجديد مع قضية حقوق الإنسان. ففي نشوة الانتصار الأمريكي في حرب الخليج الثانية أعلن الرئيس بوش أن أجندة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تحتوي على البنود التالية:

1- القضاء على أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط:

ومن منطلق ازدواجية المعيار فالولايات المتحدة عندما تتحدث عن هذا الأمر فهي تعني القضاء على أسلحة العرب كما حدث مع العراق ولكنها لا تعتبر إسرائيل معنية بهذا القرار. وقد انتهى المشروع النووي العراقي بضربة إسرائيلية أولى ثم ضربة أمريكية أخيرة ووضعت أمريكا عقبات وعوائق أمام المشروع النووي الباكستاني ومع أنها لم توقفه إلا أنها أبطأته.

2- تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط:

وبمعيار الولايات المتحدة فإن ما تسميه السلام هو في حقيقته الاستسلام، ونلاحظ ذلك من خلال تغاضيها عن تعنت وصلف إسرائيل خلال جولات مباحثات السلام بل وممارساتها في الأراضي المحتلة ونلاحظ أيضا تهميشها لدور المنظمة الدولية بل تغييب دورها كاملا في عملية السلام هذه.

3- تحقيق خطة أمنية لحماية الخليج:

وبالمعيار الأمريكي فهذا يعني انفراد أمريكا بالوصاية الأمنية على المنطقة مما يعني في المكان الأول ضمان أمن إسرائيل.

4- تحقيق توزيع متوازن للثروة في المنطقة:

وهذا يعني السهر والحرص على حصة أمريكا وإسرائيل في ثروة الخليج. فالنفط لأمريكا والسلاح بأموال الخليج لإسرائيل. فهي تريد ضمان تدفق النفط وضمان تفوق إسرائيل العسكري والتقني ونقل مسرح الحرب الباردة من حرب بين الشرق والغرب إلى حرب بين الشمال الغني الموسر والجنوب الفقير المدقع.

وطبعا ما لم يذكره بوش صراحة في أجندته هذه ولكنه مارسه ضمنا هو أيضا ضمان سلامة النظم العربية (المعتدلة) ومعتدلة في توصيفهم تعني "مروضة". مهما كان رأيهم في شكل صيغة الحكم وممارساتها طالما تضمن مصالحهم وتحرسها وترعاها.

وفهم الولايات المتحدة للنظام العالمي الجديد ووظيفتها فيه لخصها كولن باول رئيس هيئة الأركان الأمريكي في تصريحه الذي قال فيه إننا نخطط الآن لدورنا كقوة عظمى ولاعب رئيس على المسرح العالمي له مسؤوليات ومصالح في كل مكان من العالم.

وثيقة خطيرة

وهو بذلك يترجم بحياء ودبلوماسية ما قررته وثيقة البنتاغون بسفور وجسارة وهي الدراسة التي تقع في 46 صفحة والتي تسربت إلى جريدة "نيويورك تايمز" فنشرت أجزاء منها. فهي تؤكد على الدور المنفرد الذي تزمع أمريكا أن تلعبه في الساحة الدولية وبذلك تستهدف حتى الود الذي ساد بين

الحلفاء منذ الحرب العالمية الثانية. وخلاصة هذه الوثيقة تبرز تصميم أمريكا على إبعاد كل الأطراف عن عملية صنع القرار الدولي لتستأثر به وحدها.

وهذه الوثيقة ترسم صورة لعالم تسيطر عليه قوة دولية كبرى واحدة لا منافس لها وذلك من خلال القرار ببناء قوة عسكرية عظيمة التفوق يكون عدد الجنود فيها خلال الخمس سنوات المقبلة مليون ونصف مجند، ويرصد لذلك حوالي ألف ومائتا مليار دولار وفي سبيل ذلك تقرر الوثيقة أن على الولايات المتحدة أن تتصدى لأي محاولة تستهدف قيام قوة منافسة لها في أوربا أو آسيا وفي هذا الصدد لابد من نظام دولي يحول دون إعادة تسليح اليابان وألمانيا لنفسيهما وتقترح الوثيقة استعمال القوة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ويأتي الذكر اسما على العراق وكوريا وبعض جمهوريات أوربا وآسيا الوسطى.

وتشير الوثيقة إلى تصميم الولايات المتحدة على الاحتفاظ بحقها في اتخاذ أي إجراءات تراها مناسبة لها خارج إطار الأمم المتحدة لحماية مصالحها الاستراتيجية فهي تستثني نفسها من القانون الدولي وتفرضه على الآخرين.

وطبعا لم يعد هناك مبرر لقلق أمريكي حيال روسيا، فالنظام الماركسي الشيوعي قد تفككت أوصاله وتمزقت أطرافه وقررت الإدارة الروسية تبني الاتجاهات الليبرالية سياسة واقتصادا والاندماج من ثم في الفلسفة الغربية لنمط الحياة والتعامل مع العالم. لذلك فالخوف كما يبرز في ثنايا وثيقة البنتاغون من أوربا وألمانيا واليابان في المكان الأول، فهؤلاء هم الأعداء الحقيقيون خلف ورقة الود الشفافة لأنهم يملكون مقومات القوة الفعلية واقتصادا قويا وتقنية متقدمة.

أما أعداء الغد الذين يملكون المقومات المرشحة للاستيقاظ فهم المسلمون وفي قلبهم الأمة العربية فهم قادة الجنوب لأنهم يمثلون حقيقة جوهر وأصل ما يجدر أن يسمى العالم الثالث لأن ما عداهم هو عالم رابع.

أحادية السلطة وازدواجية المعيار

ولنلق نظرة سريعة عن كيفية تعامل النظام الجديد مع حقوق الإنسان من خلال الأزمات الإقليمية.

العراق :

لقد تذرعت الولايات المتحدة بغزو العراق للكويت فوجهت إليه ضربة موجعة. وهي تسعى الآن من خلال الأمم المتحدة لتدمير كل المنشآت النووية العراقية تماما بينما تأبى إسرائيل وترفض حتى الآن التوقيع على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية مع أن بعض الاستراتيجيين يضعون إسرائيل قوة سادسة في سلم القوى النووية بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقا والصين وفرنسا وبريطانيا. وحسب موسوعة "Military Power في العدد السنوي لعام 1989 فقد أنشئت الهيئة الإسرائيلية للطاقة منذ عام 1952 واستهلت نشاطها بمفاعل ذري صغير. وقد أكد كتاب سيمور هرس "خيار شمون على التنسيق الفرنسي الإسرائيلي في هذا الصدد منذ أواخر الأربعينات وهو يؤكد أن إسرائيل تملك حوالي ثلاثمائة قنبلة نووية..".

والمعروف أن فرنسا هي التي زودت العراق بالمفاعل النووي الصغير وكانت تشرف عليه. والعراق موقع على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية ولذلك كانت وكالة الطاقة النووية الدولية هي التي تشرف على منشآته النووية وقد أكدت هذه الوكالة مرارا أن العراق يستخدم برنامجه النووي لأغراض سلمية ومع ذلك قام الطيران الإسرائيلي في يونيو 1981 بقصف المفاعل النووي في ضواحي بغداد ولا تزال الولايات المتحدة

تتخذ من هذا الأمر، ومن خلال الأمم المتحدة، ذريعة للتحرش بالعراق ومحاولة لإذلاله.

ولم تكتف أمريكا بتحرير الكويت ولكنها كبدت العراق في عملية "عاصفة الصحراء"، التي استمرت تسعة وعشرون يوما من الغارات الجوية، حوالي المائة ألف قتيل عراقي، كما أكد الحلفاء أنهم أسروا حوالي 63 ألف جندي عراقي ولم يتكبدوا غير 200 قتيل.

وبعد ذلك استمر مسلسل التحرش بالعراق فجاء قرار مجلس الأمن رقم 725 بتشكيل لجنة تحقيق ورقابة دائمة على الصناعة العسكرية العراقية.

وفي حين يمنع النظام العالمي الجديد الدول العربية والإسلامية من حيازة أية أسلحة استراتيجية ويحرم عليها انتاجها، تستمر دولة الكيان الصهيوني في تنمية وتطوير برامج الصواريخ البعيدة المدى وبرامج الأقمار الصناعية من أجل الاستخدامات العسكرية.

هذا رغم أن إسرائيل ظلت تخرق كل القوانين الدولية وتهزأ وتستخف بكل قرارات مجلس الأمن التي تكدست في أضابير الهيئة الدولية بالمئات، وظلت تحتل الأراضي العربية وتشرد شعوبها وتغزو ثلث مساحة لبنان لتقيم عليها شريطا أمنيا يسيطر عليه أرضا وإرادة. ولا أثر مع ذلك في الأوساط الدولية للكلام عن حقوق الإنسان مع ازدواجية المعيار. وتظل إسرائيل تتعقب المقاومة الفلسطينية في كل أرض عربية قتالا للجماعات واغتيالا للأفراد ومحاولة لإثارة الفتن بين الطوائف المتصارعة في لبنان، والعالم صامت جامد. فمنذ عام 1985 بدأ الكيان الصهيوني استبعاد مواطني الأرض المحتلة حين طالب المسؤولون الصهاينة بطرد جميع الفدائيين الذين أطلق سراحهم نتيجة تبادل الأسرى مع لبنان. ولا تزال أعداد غفيرة من أعضاء حركة حماس يعيشون في العراء يفترشون الثرى ويلتحفون السماء تحت شتاء قارس.

وفي مستهل العام الماضي 1992 اغتالت إسرائيل الزعيم اللبناني عباس الموسوي الأمين العام لحزب الله، هو وزوجته وطفله الصغير.

والقائمة تطول لجرائم إسرائيل ولكن لأنها تقع تحت عين الرضا فحقوق الإنسان لا حديث عنها هنا لا من أمريكا ولا من الأمم المتحدة.

ليبيا :

في نوفمبر 1991 وجهت واشنطون ولندن إدانات إلى رجلين ليبيين بتهمة المشاركة في الاعتداء على طائرة "بان" الأمريكية التي انفجرت فوق لوكربي باسكتلندا في ديسمبر 1988. وكانت فرنسا بدورها قد وجهت قبل ذلك التهمة إلى مسؤولين ليبيين حول الاعتداء الذي استهدف طائرة دي.اس التابعة لشركة "اوتا" الفرنسية فوق النيجر عام 1989، وبالطبع رفضت ليبيا تسليم مواطنيها إلى دولة أجنبية لتتولى التحقيق معها، فنفذ عليها الحصار وفرضت عليها المقاطعة بأمر الولايات المتحدة من خلال مجلس الأمن. وهي كما نرى عملية إذلال مقصودة ومرصودة، وهي إشارة موجهة للجميع. وعلى كل حال فحقوق الإنسان العربي أو الشرق أوسطي أو المسلم لا تعتبر حقوقا في عرف النظام العالمي الجديد. فلقد شجعت الولايات المتحدة الهجرة اليهودية بالملايين وسعت لكسر شوكة كل الدول القوية.. مما أدى إلى اختلال كامل في توازن القوى في المنطقة لمصلحة إسرائيل. ومن خلال محاولة إذلال العالم العربي والتحرش به يتحدثون عن الإرهاب وعن الديمقراطية وهم لا يملكون صيغة محددة لشكل ممارستها. وذلك بالرغم من الرغبة الكامنة والواضحة لدى الشعوب العربية لممارسة الديمقراطية،

وذلك من خلال نضالها ومقاومتها لحكوماتها المستبدة..

وهم بركزون أيضا على التدخل في دول الشرق الأوسط وأمام ناظريهم في البوسنة والهرسك مأساة إنسانية، لا يتصورها إنسان ولا يصدقها عقل، يتفرجون عليها ويجتمعون وينفضون ويصدرون العديد من القرارات الرخوة ويبعثون بالعديد من الإشارات والتهديدات الرقيقة. يحدث كل ذلك التقتيل والتشريد والعالم بنظامه الجديد يتفرج ويتحسر والمجموعة الأوربية تركز حرصها وجهدها على إيقاف النزاع فحسب بين الصرب وكرواتيا وسلوڤينيا. والرئيس الصربي يشرف بنفسه على عمليات تسليح المليشيات حتى يتسنى ضم القسم الجنوبي من البوسنة إلى الجبل الأسود الذي هو منطقةصربية..

ولكن النظام العالمي يهمل مأساة البوسنة وجداول الدم التي تسيل وأكوام الجثث التي تتكدس، يرسل قواته إلى الصومال، وهو أمر محمود لو كان متجردا ولو لم يكن كما صرحوا هو مجرد إنذار "لصواميل" أخرى.

كل ذلك يؤكد أحادية السلطة وازدواجية المعيار حسب المزاج المصلحي.

وهناك في آسيا حاولوا أن يلقنوا الصين درسا في حقوق الإنسان، وبالرغم من سياسة بنج هسياوبنج الانفتاحية وما تعتريها من مسحة ليبرالية إلا أن الصين ترفض تماما تجربة البيروستريكا والجلاسنوست الغوربتشوفية، كما ترفض الصبغة الليبرالية والنموذج التعددي على النمط الغربي، ولا تقبل باقتصاد السوق بمقاييس وأوصاف الغرب الرأسمالي، ولهذا فإن القيادة الصينية لم تتهاون مع حركة الاحتجاج الطلابية التي اعتصمت بميدان "تين آن مي" أو بوابة السلام السماوي عام 1989 ومن ثم وجد الغرب فرصة ليلقن الصين درسا في الحقوق، إلا أنهم لم يذهبوا إلى المدى الذي ذهبوه مع العراق أو ليبيا أو نيكارجوا أو غرانادا لأن الصين تمثل مستودعا لربع البشر من سكان العالم ولأنها تملك حق النقض في مجلس الأمن، ثم إنها دولة نووية وذات عزيمة بشرية هائلة ومشهود لها.

وسجل الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية وفي مجال حقوق الإنسان، مخزي، منذ انقلاب المخابرات الأمريكية على ألندي في الشيلي وإلى يومنا هذا.

النموذج الأمريكي

والسؤال المطروح ضرورة في منعطف بحثنا : هل الولايات المتحدة، التي فرضت نفسها قيما على العالم، مؤهلة لهذا الدور من ناحية أخلاقية ومنطقية وتاريخية بقطع النظر عن الناحية العسكرية؟

فمنذ جورج واشنطن وحتى جورج بوش، أي حوالي القرنين، ظلت الولايات المتحدة زعيمة لا تنافس ولا تضاهي، للإرهاب الدولي المنظم. اذكروا كوريا وڤيتنام ولاوس وكمبوديا وكوبا وبنما.. والقائمة تطول. أما على صعيد ثقافة الفرد الأمريكي واستعلائه فالإحصائيات تتحدث..

ففي عام 1989 تعرض 36 مليون أمريكي لجرائم وتعد جنائي. و 19 ألف قتلوا أكثر من 20 بالمائة من الشباب السود يقبعون في السجون.

أكثر من نصف مليون أمريكي يتعاطون المخدرات ويستهلكون لذلك ما يتجاوز المائة مليار دولار. و 41 بالمائة من الأمريكان يحسبون، بمقياس المؤسسات الدولية، في عداد الفقراء، ثلثيهم من السود. وفي مدينة نيويورك وحدها يحصى حوالي ثمانية ألف مشرد. وهناك حوالي إثني ألف صحيفة يومية واحدة فقط منها يملكها السود. في كل قناة تلفزية

يشاهد الأمريكي في اليوم الواحد أكثر من مائة جريمة.

فهل هذا نموذج يحتذى في القيم وحقوق الإنسان؟ وهل هذه القيم يحق لها أن تسود وتفرض النظم؟

ودول العالم الثالث التي ترضى عنها أمريكا اليوم، لأنها تسير في ركابها، لا تدرك أن من تجرأ لك اليوم تجرأ عليك غدا.

ويحسب الكثيرون، من منطلق التشاؤم والاستسلام، ان العالم الإسلامي أكثر من غيره غير مؤهل لاحتلال مكان مناسب في ساحة النظام العالمي الجديد، لأنهم أسلموا إرادتهم السياسية والثقافية للغرب خاصة وأنهم يقعون، مكانا وثروة في موقع يدخل في صلب أجندة الترتيبات الاستراتيجية. النفط 60 بالمائة من احتياطي العالم، والغاز 16 بالمائة ومضيق جبل طارق وقناة السويس ومضيق باب المندب ومضيق هرمز والبحر الأحمر والبحر الأبيض.. كل هذه الثروات ذات وزن وخطر.

ثم إن القائلين بضعف العرب يؤكدون أنه منذ أن سقطت غرناطة لم يكن العرب والمسلمين أضعف مما هم عليه اليوم، مع أنهم لم يكونوا يوما أغنى مما هم عليه اليوم.

التحدي الإسلامي

ومع ذلك فأمريكا تلاحظ بانزعاج وقلق كبير ما يحدث في العالم العربي والإسلامي وهي تزمع المزيد من التدخل في أموره. وفي معرض الحديث عن النظام العالمي الجديد لا بد من الوقوف عند ظاهرة مد الحركات الإسلامية في الشرق منذ السبعينات وما تحدثه من قلق وربما من فزع للولايات المتحدة بصفة خاصة والغرب عامة. فهذه الدول تتعامل بتوتر مع هذه الظاهرة ومع كثير من البلدان كإيران والسودان والعراق وسوريا ولبنان.. وتحاول أن تتخذ من تهمة الإرهاب والمطالبة بصيانة حقوق الإنسان منفذا للتدخل في شؤونها.

وقد كان هذا الموقف طبيعيا، إذ أن الولايات المتحدة اعتقدت أنه بعد انحسار المد الماركسي وتواري الاتحاد السوفياتي لم تعد هناك قوة تستطيع أن تواجه تحركاتها التوسعية. ولكنها لاحظت أن الحركات الإسلامية في كثير من أنحاء الشرق أصبحت أقوى مراسا ونفوذا وأوسع رقعة وأنفذ أثرا خاصة في أوساط الشباب. ومن ثم بدأت تلمح في هذا المد الجديد التحدي الأساس للغرب الرأسمالي.

فلم يكن غريبا ذلك التقرير الذي نشرته وكالة رويتر في مارس 1992 أن وزارة الخارجية الأمريكية قد أنشأت قسما متخصصا في دراسة ما أسمته بظاهرة الأصوليين الإسلاميين، ليقوم بإعداد التوصيات حول الأساليب الممكنة والفاعلة لمواجهة هذا المد. كما أشار التقرير إلى أن الولايات المتحدة بدأت تنسق في هذا المجال مع حلفائها في الشرق والغرب، وأن هذا الأمر سيكون مدرجا في أجندة أعمال قمة الدول الصناعية الكبرى السبع الذي انعقد في يوليو الماضي بألمانيا.

فبعض الاستراتيجيين يعتقدون أن الغرب الأمريكي يبحث عن عدو جديد يسد فراغ العداء الذي كان قائما مع الاتحاد السوفياتي سابقا، ذلك أن وجود عدو يعد أمرا هاما ولازما لاستقطاب الرأي العام وتبرير الاستمرار في موازنات التسلح وإضفاء الشرعية على محاولات التدخل هنا وهناك.

والغرب مرعوب من هذه الظاهرة الإسلامية لعدة أسباب:

1- السرعة المذهلة التي أخذ يتنامى بها نشاط هذه الحركات.

2- الثورية التي يتسم بها فكرها والراديكالية التي تصبغ خطها السياسي مما جعل منها خط المواجهة الأول والأمامي في وجه مخططات الامبريالية الأمريكية كما ظهر في حرب

الخليج.

3- إن هذه الحركات بدأت توسع من دائرة فعلها ببحث مناطق الوفاق مع القوى الفاعلة الأخرى في الساحة العربية والإسلامية كما يشهد بذلك الحوار الجاري الآن بين الإسلاميين والقوميين ومحاولات التلاقي لمجابهة التحديات الكبرى.

4- إن ظاهرة الإسلام الثوري قد بدأت تهدد الدول التي كانت تتدثر بثوب إسلامي رجعي ومحافظ تخفي وراءه مظاهر الأرستقراطية والعشائرية وحكم الأسرة الواحدة كما هو الحال في كثير من دول الخليج.

5- لقد بدأت هذه الحركات ذات مقدرة تنظيمية هائلة وروح جهادية فائقة تجعلها قادرة على تحريك الشارع الشعبي وتأليبه ضد مخططات الغرب وبالتالي غدت تمثل تحديا حقيقيا لأمريكا في منطقة تنطلق منها وتركز عليها في فرض النظام العالمي الجديد.

6- إن الغرب يخشى أن يكون هذا الإسلام الثوري هو البديل الذي سينتصب في مواجهته بدل المساحة التي أخلاها الشرق الماركسي بعد انفراط عقده وتلاشي نفوذه.

فالتاريخ يؤكد أن الإسلام كان في أصله ثورة اجتماعية أسبغت على فكرة الأمة دلالات سياسية سوسيولوجية فاستطاعت أن تنقل المجتمع العربي من مجرد جماعات عشائرية وأفراد وقبائل متناثرة متناحرة إلى مجتمع حضري متضامن خلق أمة إسلامية يحكمها وينظمها الدين بعيدا عن شبهة الثيوقراطية الكهنوتية. والإسلام هو الذي رشح مفهوم الشرعية والقانون بعد أن كان نمط الحياة العربي يستند فقط إلى العادة والعرف. وهو الذي أوجد وعمق فكرة التوحيد واقتلع فكرة تعدد الآلهة عبر التاريخ البشري.

7- إن الإسلام يملك مشروعا حضاريا عالميا متكاملا مؤهلا لدحض كل المشاريع الحضارية الوضعية والتفوق عليها، فالأيام تكشف باستمرار إفلاسها وعجزها.

والغرب يدرك أن الإسلام، كحضارة إنسانية، ليس إقليمي الطابع ولا محلي الطبع. بل يملك المقومات التي تؤهله للاضطلاع بدور فاعل ومؤثر فوق الخارطة الدولية إذا ما جمعت الأمة شملها وشحذت قرائحها وعزائمها. وقد كان هذا النموذج قائدا حتى القرن السادس عشر، فالشرارة الأولى كانت في بدر حيث بدأت تنداح دوائر النفوذ الاسلامي في الجزيرة العربية ثم اليرموك والقدس والإسكندرية وفاس والقادسية والبصرة وبخارى والسند وجزر المتوسط وقرطبة وتولوز وبواتييه. وقد تراجع هذا النموذج بسبب الاستلاب الثقافي الذي لحق به والهزائم العسكرية والحصار الذي ضيق خناقه في أوربا، فأقعدته وأضعفته.

8- إن العالم الإسلامي يمثل ثقلا ديمغرافيا هائلا إذ أنها أمة تفوق المليار وأربعمائة مليون نسمة أي خمس المعمورة.

هذه في نظرنا أهم أسباب انزعاج الغرب من الصحوة الاسلامية، مما جعله يعد العدة ويرسم الخطط لمواجهته ومنازلته قبل أن يصبح ترياقا جديدا يهدد هذه القطبية الأحادية التي تستمتع وتنتشي بها الولايات المتحدة بعد حرب الخليج.

لذلك فكل النظم التي تنتهج خطا اسلاميا سيظل السيف مسلطا على رقابها بتهمة الإرهاب وإهدار حقوق الإنسان بهذا المعيار الأمريكي المزدوج. ولعلنا لم نفسح مجالا أكبر للحديث عن الأمم المتحدة ولكن لم يكن ضروريا لأنها لم تعد سوى أداة بتوجهاتها الحالية. وقد سبق للولايات المتحدة أن صرحت أنها تريد أن تحول الأمم المتحدة من منظمة لحفظ السلام إلى منظمة لصنع السلام، ولكنها حولتها في الحقيقة من هيئة لصيانة السلام إلى هيئة لفرض الاستسلام.

الإسلام والنظام العالمي الجديد *

د. أحمد خورشيد

ترجمة الأستاذ عبد القادر لوكيلي

ظهر النظام العالمي الجديد مباشرة بعد حرب الخليج الثانية التي أديرت بشكل أوركسترا ضخمة بقيادة جورج بوش فأصابت كل المسلمين بنكبة ثانية بعد نكبة فلسطين أصبحت أمريكا بعد هذه المسرحية القوة الوحيدة في العالم لا ينازعها في ملكها أحد، الشيء الذي سمح لها بفرض هيمنتها وأوامرها على باقي سكان المعمور، فطلعت على العالم بمجموعة من المبادئ والقوانين ضمن ما أسمته نظاما عالميا جديدا ومن بين هذه المباديء أذكر ما يلي :

أ- لا يسمح بتغيير الحدود الدولية مهما كانت الأسباب والدواعي.

ب- يجب اخضاع حقوق الإنسان لمقاييس ومعايير موحدة ومتفق عليها دوليا.

ج- لن يسمح -بعد الآن- بانتهاك هذه الحقوق.

د- سوف تضطلع هيئة الأمم المتحدة بدور جديد يجعل منها الراعي الوحيد للسلام في هذا العالم.

هـ- إن ترسيخ هذه المباديء لمن شأنه أن يقود العالم إلى عهد جديد تسود فيه الديمقراطية والسلام والمحبة بين جميع الأفراد.

ترى -بعد طرح هذه المبادئ- من من الناس لا يقبل بها ويدعو إليها وإلى التمثل بها؟

إلا أن السؤال المسكوت عنه والذي يجب أن يطرح هو : هل قادة القوى السياسية في هذا العالم جادون فعلا بخصوص هذه المبادئ، أم أنهم استعملوها فقط كشعارات فارغة للوصول إلى مآربهم الخاصة؟

العالم الإسلامي بين الماضي والحاضر:

يكون المسلمون أكثر من خمس سكان المعمور. ثلاث وخمسون دولة مسلمة مستقلة يزيد عدد سكانها على 800 مليون نسمة، وللإسلام حضور مكثف في كل من أوربا وأمريكا، كما يعتبر الإسلام الدين الثاني بعد المسيحية من حيث عدد معتنقيه ومع هذا كله يبقى الإسلام الدين الوحيد غير المفهوم جيدا لدى الغرب.

فعلى الرغم من أن مبادئ الإسلام كلها تدعو إلي السلم والعدل بين بني البشر، فإن كثيرا من المحللين والمعلقين الغربيين يحرصون على تصويره كدين حرب وتعصب وإرهاب.ذلك أن بعض الذين يتضايقون من انتشار الإسلام يعملون -مع الأسف الشديد- على تناسي الماضي المشرق لهذا الدين وللدور الذي

* عنوان المقال بالانجليزية : "Islam and the new order"، نقلا عن مجلة : Middle East Affaires Journal العدد الثالث/ السنة الأولى، ربيع/ صيف 1993.

قام به في ترسيخ دعائم المساواة والعدل والحرية بين الناس عبر مئات السنين. فقد كانت الدولة الإسلامية عبر التاريخ ملاذا لطالبي السلم والأمان سواء من المسلمين أو من غيرهم، خصوصا أولئك الذين عانوا من الاضطهاد وأخرجوا من ديارهم قسرا وظلما.

في هذا السياق، يرى صاحب كتاب (The making of Humanity)، (روبرت بريفورت) بعد اضطلاعه على قوانين الدولة الإسلامية: "أن الحكم الديني في الشرق لم يكن بأي حال من الأحوال حكما قسريا من الناحية الفكرية، ولا وجود فيه للظلامية ولا للانحطاط الفكري".

"ولم يحدث قط أن ووجهت الثورات الفكرية في الشرق بالقمع والتنكيل كما حدث في العالم العربي أيام الفرس والروم".

في حين يقول المؤرخ T.ARNOLD (أرنولد) من جامعة كامبردج في كتابه (THE PREACHING OF ISLAM). بخصوص موقف المسيحيين الأوائل من جيوش الفاتحين المسلمين.

"لما أمر أبو عبيدة بن الجراح الجيش أن ينزل "بفحل FAHL لم يبد سكان (إيمسا) المسيحيون أي تخوف من جيوش المسلمين، بل على العكس من ذلك فقد أعربوا عن ترحيبهم بالمسلمين وتفضيلهم لحكمهم على الحكم الإغريقي الجائر الذي كانوا يرزحون تحت وطأته. يدلل المؤرخ -السالف الذكر- على هذا الترحاب بنص رسالة بعث بها المسيحيون إلى قائد المسلمين يقولون فيها: " إننا نفضل [حكم المسلمين]... لأنكم أكثر إخلاصا في تعاملكم معنا وأكثر رحمة بنا... لا تظلمون أحدا. فحكمكم لنا أفضل بكثير من حكم جيوش هرقل، ذلك أنهم سرقوا متاعنا وخربوا ديارنا...".

خلال القرون الثلاثة الماضية من سيطرة الاستعمار الغربي، انقلبت الموازين، واختلت معايير مساواة المسلمين بغيرهم، إذ أن الاستعمار الغربي عمل على إذلال واحتقار ما أصبح يعرف بدول العالم الثالث ومن ضمنها بصفة خاصة العالم الإسلامي بعدما نهب جميع خيراتها واستنزف ثرواتها.

لخص العالم ARNOLD TWINBEE بدقة هذه العلاقة الجديدة في قوله: "خلال سقوط دول العالم الثالث تحت سيطرة الغرب لمدة أربع أو خمس مائة سنة الأخيرة، فهذا العالم وليس الغرب هو الذي اكتسب ولحد الآن التجربة الأكثر غنى ذلك لأنه هو الذي تلقى الضربات الموجعة من طرف الغرب المستعمر وليس العكس. فالعالم أجمع سيشهد بأن الغرب هو المعتدي. وبالتأكيد فهذا الحكم يظل مبررا على امتداد الأربعة قرون ونصف الماضية وإلى حدود الخمسينات من هذا القرن".

دخل الغرب بلدان العالم الثالث موهما شعوبها أنه جاء يحمل إليها رسالة إنسانية، إلا أن ما قام به على أرض الواقع سرعان ما أظهر بطلان دعواه وحقيقة نواياه. في هذا الصدد يقول PHILIP K.HITTI وهو أحد أبرز المؤرخين الغربيين في تعليقه على تاريخ الغرب الحديث: "كان تأثير الغرب -مع الأسف الشديد- خلال العقد أو العقدين الأخيرين سلبيا إلى حد كبير... فهناك فرق شائع بين ما يقوله الغرب وبين ما قام به على أرض الواقع..".

هذا بخصوص علاقة الغرب بشعوب العالم الثالث. أما علاقته مع المساعين فقد كانت علاقة خاصة ومتميزة، اتسمت بالسخرية والازدراء، فهؤلاء المسلمون القادمون من مجتمعات فقيرة ومحرومة اقتصاديا وضعيفة تكنولوجيا وعسكريا، رأى فيهم الغرب تهديدا لوجوده ومصالحه، ذلك أنه اعتبر محاولاتهم لاسترجاع هويتهم ومحاربة الفساد المحدق بهم

وإعادة حق شعوبهم في الحكم، اعتبر الغرب كل هذا تحديا وتهديدا لمصالحه.

فقد صور بعض المراقبين ظاهرة الصحوة الإسلامية تصويرا بشعا ومخيفا!! فظاهرة الصحوة الإسلامية عندهم "أصولية" مقيتة يجب محاربتها بكل الوسائل! فالرؤساء السابقون للولايات المتحدة الأمريكية كنكسون في مؤلفه (Seize the moment) [اغتنمتم اللحظة] وريگن في كتابه (An American Life) [حياة أمريكية]، مركزا كثيرا على ما أسموه بالخطر الإسلامي. ويسير في نفس السياق كثير من المفكرين (كفرانسيس فوكوياما) من خلال مؤلفيه The End of History [نهاية التاريخ] و The Last Man [الرجل الأخير]. وكذلك Richard pfaft وغيرهم من المفكرين الذين بالغوا في تشبيههم الإسلام كصخرة ضخمة جاثمة على مشارف الغرب تستعد للانقاضاض عليه في أية لحظة!! وعلى عكس هؤلاء المفكرين المنحازين للغرب، هناك مفكرون غربيون كانوا أكثر إنصافا وموضوعية من سابقيهم تجاه ظاهرة الصحوة الإسلامية، من أبرز هؤلاء Edwerod Morting، الصحافي المرموق في جريدة (The Financial Time) الذي كتب عن الجماعات الإسلامية في شمال إفريقيا مبرزا -بعد تحليل مستفيض- بأن هذه الجماعات لا تشكل أي تمديد للغرب كما يتصور. ثم يضيف قائلا : "... فكون هذه الجماعات الإسلامية تعمل على التخفيف أو إزاحة ما تعتبره من مفاسد القيم الغربية أو الاستعمار الثقافي عن مجتمعاتها، لا يعتبر هذا بالضرورة أنها تشكل خطرا على مصالح الغرب". لكن -مع الأسف- قليلون هم الذين أخذوا بملاحظات (مورثيمر) Mortimer. إن الصحوة الإسلامية العالمية أصبحت اليوم واقعا ملموسا، إلا أنها لا تهدف إلى التوسع أو الدخول في مواجهات مع أي كان سواء داخليا أو خارجيا. فطوال الحقبة الاستعمارية عانى المسلمون معاناة شديدة على جميع المستويات ؛ الفكرية والاقتصادية والسياسية والخلقية. وبعد حصول الدول الإسلامية على استقلالها السياسي، حاول المسلمون إذكاء جذوة إيمانهم وإحياء تاريخهم الحضاري الحافل بالمنجزات والقيم الرفيعة.

إن المسلمين عندما يطالبون بالصلاحات الديموقراطية إنما يهدفون من وراء ذلك إلى إعادة بعض الكرامة والعزة لشعوبهم وإلى تخليص أنظمتهم الحكومية من التبعية المقيتة والعمالة للقوى الخارجية.

شبح الأصولية :

الأصولية -كمفهوم ديني- ظاهرة خاصة بالديانة المسيحية ولا مكان لها في التصور الإسلامي، والعلمانيون بالولايات المتحدة هم أول من ألصق هذا المصطلح برجال الكنيسة والمبشرين على اعتباراتهم :

أ- اعتمدوا تفسيرا حرفيا للإنجيل.

ب- عملوا على فرض مبادئ الدين المسيحي على جميع مناحي الحياة.

ج- انتقذوا بعض مظاهر الحياة الغربية لكونها تتنافى والتعاليم المسيحية.

ومن هذا الجانب عملت الأنظمة العلمانية شيئا فشيئا على تهميش رجال الدين المسيحيين ملصقة بهم كثيرا من النعوت والألقاب كالمتعصبين والأصوليين والمتطرفين.. الخ.

ومن هنا يتضح أن محاولة إلصاق مفهوم (الأصولية) بالمسلمين محاولة فاشلة من الأساس، فقد تم استخدامها دون مراعاة للبيئة والحضارة والواقع الاسلامي.

ففي الواقع الذي دعا فيه العالم المسيحي إلى فصل الدين عن

الدولة، فإن المسلمين على عكس ذلك لم يقروا بهذه التفرقة (على الرغم من أن بعض الاتجاهات العلمانية في العالم الاسلامي حاولت فرض هذا المفهوم على شعوبها المغلوبة) بالإضافة إلى هذا فمحاولة إلصاق تهمة العنف بالأصولية في العالم الإسلامي ما هي في الحقيقة إلا تهمة عارية من أي دليل، فإذا لجأ المسلمون إلى إعمال عنف في بعض الأحيان فذلك يعتبر رد فعل على القهر والاذلال المسلط عليهم من طرف المستبدين العلمانيين من ولاة الأمر.

فظاهرة العنف قد تحدث في كل مكان ومجتمع لا تحترم فيه إرادة الشعوب ؛ فالاضطرابات الخطيرة والغير المتوقعة في لوس انجلس كانت نتيجة حتمية لتجاهل مجتمع السود هناك ولعدم احترام إرادته وكرامته. وكذلك لما فرض حزب المحافظين في بريطانيا ضريبة الرأس (Poll Tax)، قامت اضطرابات ومظاهرات صاخبة لم تشهد لها العاصمة لندن مثيلا.

فالعرق واللون واللغة ونمط الحياة وأيضا الاديولوجية كل هذه العناصر قد تؤدي إلى أنماط متعددة من أعمال العنف والتعصب، لذا فعندما يلجأ بعض الأشخاص في العالم الإسلامي إلى اعمال عنف، فمن الاجحاف اقحام الأصولية في الموضوع دون غيرها!!

الإسلام والغرب والنفاق :

إن المسلمين في بحثهم المتواصل على إثبات الذات، وقفوا مندهشين أمام أسلوب النفاق الذي يطبع سياسة كثير من الأنظمة في الغرب، ذلك أن هذه الأنظمة تعتمد أسلوب الكيل بمكيالين مختلفين ؛ فإذا سلمنا بأن احتلال العراق للكويت جريمة يعاقب عليها دوليا، فلماذا لا يطبق نفس المعيار بخصوص إسرائيل التي احتلت بالقوة أرض فلسطين وشردت شعبها وعاشت في الأرض فسادا! ونفس الشيء يقال عن قضية ضم الهند لكاشمير المسلمة وكذلك عن التطهير العرقي، المفروض منذ أزيد من سنة على المسلمين في البوسنة والهرسك.

فعندما يلجأ بعض المسلمين الى استخدام أعمال عنف كرد فعل لإرهاب مسلط عليهم، فإن حرياتهم تصادر وأعراضهم تستباح...

إن الانتقادات الموجهة إلى المسلمين قلما تكون موضوعية وصائبة، فعلى سبيل المثال قد يتسبب عنف الدولة في ردود عنيفة سواء من لدن المسلمين أو غيرهم. فعنف الدولة يعتبر إذن أكثر جرما وشناعة خصوصا عندما يستخدم من طرف أنظمة متسلطة وجائرة تستغل سلطتها للضغط على كل من خالفها الرأي.

إن سياسة الغرب سياسة تتسم بالنفاق لأنها تعتمد أسلوب الانتقاء في مواجهاتها للمستبدين عبر العالم. فعلى سبيل المثال، فالديموقراطية تعتبر حقا ما دامت لا تتعارض ورغبات الطغمة العلمانية على النمط الغربي. ولهذا كان سكوت بعض الأنظمة الغربية مطبقا أمام ظاهرة نسق الانتخابات في كثير من الدول الإسلامية التي تحكمها طغمة علمانية (الجزائر - مص - أندونيسيا ... الخ).

وأمام غطرسة الصرب وتقتيلهم الوحشي للأطفال والشيوخ المسلمين في البوسنة وقف الغرب متفرجا لا يحرك ساكنا. وهذا دليل آخر على نفاق الأنظمة الغربية فعلى الرغم من القوة العسكرية والسياسية للولايات المتحدة والمجموعة الأوربية والأمم المتحدة والحلف الأطلسي NATO بقيت هذه الدول والهيئات مكثوفة الأيدي مكتفية بإرسال سيل عارم من التهديدات الجوفاء كالعادة. وفي المقابل لما تطوع بعض شباب المسلمين للذهاب إلى البوسنة لمساعدة المسلمين هناك قامت

الدنيا ولم تقعد ووضفتهم أجهزة الغرب المختلفة "بالأصوليين الهمج والإرهابيين وموقدي الفتن.

إن حرص الغرب الشديد على وصف المسلمين بالإرهاب والتعصب لن يغير في واقع الأمر الحقائق الجيو-سياسية. أما تلويحاته بما أسماه الخطر الأصولي فمن شأنه أن يزيد المسلمين اقتناعا بأن الغرب الحاقد بصدد التدبير لسيطرة جديدة على العالم الإسلامي أكثر من الهجمة الاستعمارية الأولى مع بداية هذا القرن.

على الغرب أن ينظر مليا إلى نفسه ويدرك بأن الامبريالية الاقتصادية والثقافية لا تقل خطورة من الامبريالية السياسية.

إن الحركات الإسلامية لا تعارض التحضر بل تدعو إليه على أساس أن يكون منسجما مع حضارة وقيم الشعوب الإسلامية، حتى لا تبقى هذه الشعوب تحت هيمنة قوى خارجية.

على الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أول قوة في العالم أن تشعر أكثر بتخوف الحكومات الأقل تقدما والتي أصبحت تعني -أكثر من أي وقت مضى- بأن الولايات المتحدة بصدد التحضير لفرض نظام امبريالي جديد؟

من أجل ذلك فأمريكا تتغاضى عن ضغوط الديموقراطية حيثما ترى بأن المعارضة الضاغطة سوف لن تخضع لرغباتها إذ هي أخذت زمام الأمور بيدها (وما حدث في الجزائر ليس عنا ببعيد).

الإسلام والديموقراطية:

كثيرا من رجالات الفكر والسياسة يزعمون بأن الإسلام يحرم الديوقراطية ولا يقبل بها، وهذا الاستنتاج مصدره تحليل انتقائي للمبادئ الإسلامية بخصوص الحكم.

فالشريعة الإسلامية صريحة بخصوص الحاكمية في الشؤون الدينية والدنيوية، ومع ذلك فالتصور الاسلامي يركز على ضرورة اعتماد إطار متطور لضمان حكم عادل بين الناس، مبدئيا، الحكم يطبق من طرف الخليفة أو نائبه. والخليفة يعين من طرف الشعب عن طريق الشورى دون مراعاة للعرف ولا للطبقةالاجتماعية.

فالحكم، بهذا المعنى، يتم في إطار الشريعة الإسلامية والحكم الإلاهي وفق ضوابط كل من الشورى والاجماع والاجتهاد.

وهكذا يلاحظ بأن السلطة في الحكم لا تنحصر في مذاهب دينية أو أيديولوجيات معينة.

فأفراد المجتمع الإسلامي ملزمون بطاعة من ولوه أمورهم ووثقوا في نزاهته وصلاحيته، وهو كذلك محاسب من طرفهم إن جار وحاد عن الطريق. فلهم كامل الصلاحية في القبول أو الرفض. فالديموقراطية -وليست ديموقراطية الولايات المتحدة أو أوروبا- هي في الواقع مبدأ أساسي في الحكم الإسلامي. فما تحاول الحركات الإسلامية إقراره في المجال السياسي لا يجوز خلطه بطريقة الحكم المتبعة من طرف بعض الأنظمة [خصوصا منها تلك التي تستعمل بعض الرموز والشعارات الاسلامية لإضفاء الشرعية على استيلائها على مقاليد الحكم].

إن النظام السياسي في الإسلام يعتبر نظاما ديمقراطيا غير منفصل عن الحكم الإلاهي، والسيد أبو الأعلى المودودي، أحد زعماء الصحوة الإسلامية في العصر الحديث، يعرف السياسة في الإسلام بالديموقراطية الدينية. (Theo- Democracy). وهذا التعريف ينفي مفهوم الديموقراطية (الحكومة الدينية) ذلك أن هذا النوع من الحكم يعتمد آفاقا جد محدودة ويحصر القيادة في طائفة دينية معينة وهي وحدها التي تملك حق تأويل النصوص الدينية واستعمال نفوذها السياسي في حين أن

الديموقراطية الدينية تؤسس القواعد الأساسية للقانون مثل أي دستور، ومن هذه المبادئ الأساسية تستمد القوانين الملائمة.

على الرغم من أن الحركات الاسلامية تتبنى مثل هذه المبادئ الديموقراطية، فقمعهم لا يزال يلقى ترحيبا كبيرا، والفوز الذي يحققه زعماؤهم لا يزال غير معترف به كما حدث في الجزائر مؤخرا.

الصحوة الإسلامية والنظام العالمي الجديد

الصحوة الاسلامية تتميز بطابعها العالمي، فالايديولوجيات السياسية كافحت كثيرا لكي تصل إلي هذا المستوى من العالمية إلا أنها سرعان ما أخفقت بعد فوز صوري لم يعمر طويلا، فإديولوجية القومية العربية التي حمل مشعلها جمال عبد الناصر في العالم العربي سرعان ما أفل نجمها وخف بريقها في قلوب الناس بعدما ظهر فشلها. وأسطورة الشيوعية هي الأخرى لم تكن أحسن حظا من سابقتها. فسرعان ما انهارت في عقر دارها بالاتحاد السوڤياتي سابقا، وتلتها بلدان أوربا الشرقية، ثم أمريكا اللاتينية وافريقيا، ونفس المصير أيضا لقيته الاشتراكية.

إلا أن الإسلام، على العكس من ذلك -استطاع أن يوحد بين مختلف الشعوب عبر العالم على الرغم من اختلاف أجناسها وحضاراتها وثقافاتها فقد استطاع الإسلام أن يصهر كل هذه الشعوب في بوتقة واحدة، حتى امحت تماما أو كادت الفوارق الإقليمية بين مختلف البلدان الإسلامية فلا يمكن أن تسمع مثلا عن أن هذا إسلام عربي وهذا باكستاني وثالث إيراني وهكذا فهنالك إسلام واحد وكفى! ففي إطار العالمية الإسلامية، هناك توحد لا تجانس. فالمسلمون عامة، وزعماء الصحوة الإسلامية بصفة خاصة يعتمدون أسلوب النقد الذاتي وهدفهم من وراء ذلك تنقية التصور الإسلامي من الشوائب التي علقت به على مر العصور والأحقاب.

وهذه العملية تهدف بالأساس إلى التحليل، ثم إعادة بناء وصياغة بعض المفاهيم الإسلامية في المجال الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. وبهذا تصبح روح الصحوة الإسلامية وهدفها الأساسي والإسلامي بمثابة دعوة صادقة للرجوع إلى منابع الدين الإسلامي الحنيف. فالمسلمون يرون في هذا الرجوع قوة تحررية عظمى، في حين تراه الطغمة العلمانية في البلاد الإسلامية والغرب "أصولية" يجب محاربتها واستئصال جذورها بجميع الوسائل.

إن الغرب بدلا من أن يحاول فهم أبعاد ومرامي هذه الصحوة، صار يلصق بروادها ومعتنقيها ألقابا جاهزة من أمثال "الأصوليين" و "المتطرفين" و "الإرهابيين" والقائمة طويلة، وإطلاق هذه الألقاب إنما يتم -في الواقع- على فهم ضيق وقاصر للظاهرة برمتها. وهذا الفهم القاصر سوف لن يعمل على خلق جو من التفاهم بين الغرب والمسلمين. فالغرب يكون بهذا قد وقع في أخطاء في حق الشعوب الإسلامية شبيهة بتلك التي ارتكبها أسلافه المعمرين من قبل... ذلك أن موقفه من المسلمين وتعريفه لهم نابع من معايير واعتبارات خاصة به دون الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات السياسية والاجتماعية للآخر.

خلاصة:

إن الصحوة الإسلامية ظاهرة إيجابية وصحية داخل العالم الإسلامي، وليست لها أي نوايا توسعية. وهي بالضرورة سوف تصطدم ببعض القوى في المجتمع الدولي نظرا للاختلاف الحاصل بينها وبين هذه القوى.

فالمسلمون يرغبون الآن في بناء نظامهم الاجتماعي والاقتصادي على أساس من القيم الإسلامية، وهدف كهذا سوف يتعارض بالضرورة مع "واقع الأمور" في (STATUS

QUO) في العالم. إن انتقاد المسلمين للحضارة الغربية ليس تدريبا على المواجهات السياسية ولا يمكن اعتباره كذلك، فالعلاقة بين الإسلام والغرب لا تعدو علاقة تنافس بين حضارتين مختلفتين : الأولى مبنية على قيم إسلامية والثانية على مبادئ المادية والقومية والتحرر، وهي بذلك تفرض الخيار بين قيم مقدسة ومبادئ مادية علمانية، والاختيار هو قطب الرحى هاهنا، فالعلمانية بشقيها الرأسمالي والاشتراكي لم ولن تستطيع أن تفرض نفسها كإديولوجية وحيدة على الساحة العالمية.

فالصحوة الإسلامية أصبحت الآن تفتح الطريق أمام كثير من الناس للتخلص من قيود المادية العالمية التي كبلت بني البشر لعقود طويلة فلم تزد حياتهم إلا تعاسة وشقاء.

إن قادة الصحوة الإسلامية لا يعيرون اهتماما كبيرا لعلاقاتهم المستقبلية مع الغرب -على الأقل في الوقت الراهن- وذلك لانشغالهم بترتيب البيت الإسلامي من الداخل أولا.

إذا كان بإمكان الصين والولايات المتحدة ربط علاقات صداقة فيما بينهما مع فارق بين نظاميهما الثقافية والسياسية والاقتصادية، فماذا يمنع الغرب أن يقيم روابط مماثلة مع الحركات الإسلامية المؤهلة لأن تخلف [النظم الفاسدة في العالم الإسلامي]؟ والإجابة على هذا السؤال تعتمد بالأساس على نظرة الغرب وموقفة من ظاهرة الصحوة الإسلامية وهل لديه الرغبة الصادقة في التعامل مع الحكومة والمجتمع الإسلاميين مستقبلا؟

فالتوتر مرشح للتصعيد ما لم يعمل الغرب على التلطيف من مخاوف المسلمين الذين أصبحوا يشعرون أكثر من أي وقت مضى -بأن النموذج الغربي يفرض عليهم فرضا وهم يرون في ذلك امتدادا للهجمة الامبريالية الاستعمارية (HEGEMONY).

ولهذا السبب فعلى الحركات الإسلامية وصانعي السياسة في الغرب العمل على الاعتراف بتعدد المجال الجيو-سياسي في عالمنا المعاصر. فهل نحن مستعدون لدخول عهد جديد من التعاون والتعايش فيما بيننا؟

فكثير من الناس في العالم الاسلامي يبحثون ويرغبون في إقامة علاقة من هذا القبيل على شرط أن تكون مبنية على الاحترام المتبادل والمساواة. ففي الوقت الذي تكافح فيه الحركات الإسلامية لتخطي حواجز الاستبداد والقهر في أوطانها فهي تنتظر إشارات إيجابية من الغرب.

قراءة في كتاب الأستاذ منير شفيق : النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة *

الأستاذ مصطفى فوضيل

لعل من أهم المصطلحات التي دخلت القاموس السياسي المعاصر ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، وذلك لما يحمله من دلالات كبيرة. فهذا المصطلح -وإن كان أمريكي النشأة- إلا أنه أصبح عالمي الدلالة من حيث تأثيره على العالم أجمع. فإذا ما ربطنا هذا المصطلح بالسياق التاريخي الذي نشأ فيه وبالظروف التي أحاطت به، فإنا نجده يدل على نوع من النظام المفروض على العالم انطلاقا من موازين القوى التي يتحكم فيها الغرب وأمريكا على وجه التحديد. فهو ليس نظاما اتفقت عليه دول العالم بكامل حريتها لتنظيم الحياة البشرية وفق ميزان عادل يخدم الجميع، وإنما هو نظام مفروض تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها بدافع من المصالح والأغراض المعلنة وغير المعلنة.

وهذه النتيجة قد لا نحتاج إلى الاستدلال عليها، إذ تكاد الدراسات المعاصرة تجمع عليها، غير أنه لما كان النظام العالمي -في شكله الحالي- حديث النشأة، بل هو في إطار التشكل، فإنه لا زال يكتنفه الغموض، خاصة وأنه مغلف بمجموعة من الأقنعة التي يحاول من خلالها أن يظهر للعالم وكأنه المنقذ والمخلص وكأنه بر الأمان!

فما هي حقيقة النظام العالمي الجديد؟ وما سماته؟ وما هي الخلفية التاريخية التي تقف وراءه؟ وما موقع العالم العربي والإسلامي فيه؟ وما هو الموقف الذي ينبغي أن يتخذ إزاءه؟ إنها أسئلة مهمة وكبيرة يحاول أن يجيب عنها الأستاذ منير شفيق المفكر والسياسي الفلسطيني المعروف، من خلال كتابه القيم : "النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة". ويمكن أن يعد كتابه هذا من أهم كتبه، من حيث إن طبيعة الموضوع الحضارية جعلته يوظف فيه رصيده العقدي والفكري والثقافي والسياسي والنضالي من أجل الخروج برؤية علمية واضحة عن النظام الدولي الجديد، ورسم خطة عملية محكمة لمواجهته.

كما أن هذا الكتاب يمثل -من جهة أخرى- نموذجا فذا بالمقارنة مع ما ينشر في الساحة الثقافية من دراسات قاصرة إما لكونها لا تحيط بالموضوع أو لكونها لا ترتكز على رؤية حضارية متميزة.

يرتكز الأستاذ منير شفيق -في هذا الكتاب- على رؤية إسلامية متوازنة، وينطلق من قناعة تامة مفادها أن المشروع الإسلامي ينبغي له أن يكون متكاملا حتى يرقى إلى مستوى مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

والكتاب يقع في 164 صفحة من الحجم المتوسط، وينقسم إلى أربعة فصول إضافة إلى تقديم وخلاصة عامة. وينقسم كل فصل إلى قسمين.

منير شفيق : النظام الدولي و خيار المواجهة. الدار البيضاء، دار قرطبة للطباعة والنشر، 1992 (الطبعة الثانية).

وقد خصص الفصل الأول لتحديد سمات النظام الدولي الجديد، بينما خصصت الفصول المتبقية لرسم خطوط عريضة للمواجهة.

ونفهم من هذا -ابتداء- أن تخصيص فصل واحد (حوالي 43 صفحة) لتحديد سمات ذلك النظام، وثلاثة فصول (حوالي 114 صفحة) لاقتراح خطة المواجهة يدل على أن الأستاذ منير شفيق لم يكتف بقراءة الواقع، بل تعدى ذلك إلى التفكير في خطة المواجهة والتنظير للمشروع الحضاري الإسلامي المستقبلي.

وإذا كان من السهل تحديد سمات النظام الدولي الجديداعتمادا علي التاريخ الحديث وعلى عدة وقائع ووثائق وتصريحات لقادة هذا النظام، فإن من الصعب جدا رسم خطة للمواجهة.

ولذلك فإن الأستاذ منير شفيق يؤكد -في المقدمة- على أنه يستهدف -بالدرجة الأولى- "حث آخرين لوضع اليد على نبض المرحلة القادمة، وما يمكن أن تتطلبه من سياسات واستراتيجيات للمواجهة، وهو عمل يحتاج إلى جهد جماعي بقدر حاجته إلى التجربة الواقعية وما ستفرزه من حقائق ومبادرات". (ص : 8).

أولا: تحديد سمات النظام الدولي الجديد

يبدأ الأستاذ منير شفيق بتقويم ما وصف به النظام الدولي من أنه جديد، فيستخلص أنه من حيث الجوهر -قديم، لكنه جديد من حيث ما طرأ من تغيرات على موازين القوى، وهو يقصد بالجوهر "ما اتسمت به العلاقات الدولية منذ سيطرة الاستعمار على العالم، وذلك من حيث الطبيعة العنفية النهبية" (ص : 10) ثم يمضي الأستاذ شفيق في هذا الفصل الأول محللا سمات ذلك النظام عالميا وعربيا وذلك من خلال قسمين اثنين :

القسم الأول : سمات النظام الدولي الجديد عالميا

قبل المضي في سرد هذه السمات وتحديدها يقدم ذ. شفيق لذلك بتحديد الإطار النظري السياسي الذي ينبغي النظر -من خلاله- إلى الصراع الدولي فيقول : "إن العمل السياسي كله، وبالنسبة إلى جميع الأطراف، وبغض النظر عن طبيعة كل طرف وأهدافه وموقعه في الصراع، يتلخص بالتقدير الدقيق للموقف. وهذا يشمل التقدير الدقيق لميزان القوى الراهن واتجاهات تطوره اللاحق، ولعمل مختلف الأطراف من خلاله، ومن ثم كيفية إدارة الصراع تبعا لهذا التقدير. وبهذا يصبح العمل السياسي أقرب ما يكون للعلم الذي يبنى على وقائع وحسابات دقيقة" (ص : 11) ثم ينتقل بعد ذلك إلى تحليل سمات النظام الدولي الجديد الذي جاء إثر انهيار النظام العالمي الذي قام بعد الحرب العالمية الثانية. "فقد إدى انحلال حلف وارسو، وما آل إليه الوضع في الاتحاد السوڤياتي نفسه إلى دخول العالم في مرحلة جديدة من ميزان القوى تتسم بخروج حلف الأطلسي بزعامة أمريكا، من الحرب الباردة منتصرا. ويتسم بخروج الولايات المتحدة الأمريكية القوة الأعظم فيما بين الدول الكبرى لقيادة العالم. فراحت تسعى لبناء نظام عالمي جديد تحت قيادتها مع بعض المشاركة لحلفائها الغربيين. ويسمى ذلك حالة استقطاب عالمي برأس واحد بعد أن كان برأسين متناحرين" (ص : 13).

وقد أدى انهيار النظام العالمي القديم إلى انتهاء عدد من السمات التي صاحبته مثل الحرب الباردة والحروب بالوكالة التي كانت تخاض في العالم الثالث لحساب الحرب الباردة، يضاف إلى ذلك دخول عدة بلدان وحركات في أزمات حادة مثل حركة عدم الانحياز والحركات الثورية عموما، كما أن انتهاء

وقد خصص الفصل الأول لتحديد سمات النظام الدولي الجديد، بينما خصصت الفصول المتبقية لرسم خطوط عريضة للمواجهة.

ونفهم من هذا -ابتداء- أن تخصيص فصل واحد (حوالي 43 صفحة) لتحديد سمات ذلك النظام، وثلاثة فصول (حوالي 114 صفحة) لاقتراح خطة المواجهة يدل على أن الأستاذ منير شفيق لم يكتف بقراءة الواقع، بل تعدى ذلك إلى التفكير في خطة المواجهة والتنظير للمشروع الحضاري الإسلامي المستقبلي.

وإذا كان من السهل تحديد سمات النظام الدولي الجديداعتمادا علي التاريخ الحديث وعلى عدة وقائع ووثائق وتصريحات لقادة هذا النظام، فإن من الصعب جدا رسم خطة للمواجهة.

ولذلك فإن الأستاذ منير شفيق يؤكد -في المقدمة- على أنه يستهدف -بالدرجة الأولى- "حث آخرين لوضع اليد على نبض المرحلة القادمة، وما يمكن أن تتطلبه من سياسات واستراتيجيات للمواجهة، وهو عمل يحتاج إلى جهد جماعي بقدر حاجته إلى التجربة الواقعية وما ستفرزه من حقائق ومبادرات". (ص : 8).

أولا: تحديد سمات النظام الدولي الجديد

يبدأ الأستاذ منير شفيق بتقويم ما وصف به النظام الدولي من أنه جديد، فيستخلص أنه من حيث الجوهر -قديم، لكنه جديد من حيث ما طرأ من تغيرات على موازين القوى، وهو يقصد بالجوهر "ما اتسمت به العلاقات الدولية منذ سيطرة الاستعمار على العالم، وذلك من حيث الطبيعة العنفية النهبية" (ص : 10) ثم يمضي الأستاذ شفيق في هذا الفصل الأول محللا سمات ذلك النظام عالميا وعربيا وذلك من خلال قسمين اثنين :

القسم الأول : سمات النظام الدولي الجديد عالميا

قبل المضي في سرد هذه السمات وتحديدها يقدم ذ. شفيق لذلك بتحديد الإطار النظري السياسي الذي ينبغي النظر -من خلاله- إلى الصراع الدولي فيقول : "إن العمل السياسي كله، وبالنسبة إلى جميع الأطراف، وبغض النظر عن طبيعة كل طرف وأهدافه وموقعه في الصراع، يتلخص بالتقدير الدقيق للموقف. وهذا يشمل التقدير الدقيق لميزان القوى الراهن واتجاهات تطوره اللاحق، ولعمل مختلف الأطراف من خلاله، ومن ثم كيفية إدارة الصراع تبعا لهذا التقدير. وبهذا يصبح العمل السياسي أقرب ما يكون للعلم الذي يبنى على وقائع وحسابات دقيقة" (ص : 11) ثم ينتقل بعد ذلك إلى تحليل سمات النظام الدولي الجديد الذي جاء إثر انهيار النظام العالمي الذي قام بعد الحرب العالمية الثانية. "فقد إدى انحلال حلف وارسو، وما آل إليه الوضع في الاتحاد السوفياتي نفسه إلى دخول العالم في مرحلة جديدة من ميزان القوى تتسم بخروج حلف الأطلسي بزعامة أمريكا، من الحرب الباردة منتصرا. ويتسم بخروج الولايات المتحدة الأمريكية القوة الأعظم فيما بين الدول الكبرى لقيادة العالم. فراحت تسعى لبناء نظام عالمي جديد تحت قيادتها مع بعض المشاركة لحلفائها الغربيين. ويسمى ذلك حالة استقطاب عالمي برأس واحد بعد أن كان برأسين متناحرين" (ص : 13).

وقد أدى انهيار النظام العالمي القديم إلى انتهاء عدد من السمات التي صاحبته مثل الحرب الباردة والحروب بالوكالة التي كانت تخاض في العالم الثالث لحساب الحرب الباردة، يضاف إلى ذلك دخول عدة بلدان وحركات في أزمات حادة مثل حركة عدم الانحياز والحركات الثورية عموما، كما أن انتهاء

الحرب الباردة وبروز القيادة الأمريكية العالمية جعل التوتر ينتقل من بؤر سابقة إلى أخرى جديدة توافق موازين القوى الحديثة، (16-18).

إن من أبرز ما يميز النظام الدولي الجديد هو سياسة القوة التي تنهجها الولايات المتحدة الأمريكية. "ولو راجعنا صورة ميزان القوى الراهن على ضوء المتغيرات آنفة الذكر، فسنلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية أخذت تتحرك وتتصرف باعتبارها القوة الكبرى الوحيدة في العالم.. ومن ثم ترى أنها صاحبة المسؤولية في إعادة صياغة النظام الدولي على أساس هذه الحقيقة. ولكن هذه الصياغة ستمس سلبيا وضع كل دول العالم الأخرى ومصالحها كبيرها ومتوسطها وصغيرها. وهذا ما سيدفع أمريكا إلى استخدام سياسة القوة في المرحلة القادمة لفرض قانونها في المعادلة الدولية الجديدة".

ويستشهد الأستاذ شفيق لهذه الحقيقة بوثيقتين سريتين اضطرت الإدارة الأمريكية إلى كشفها وذلك بسبب الحاجة إلى انتزاع موافقة الكونغرس على الميزانيات العسكرية للعام 1992 -1993، وهاتان الوثيقتان عبارة عن تقرير ين يتناولان أهداف الاستراتيجية العالمية الأمريكية للمرحلة القادمة.

وبعد ذكر فقرات من هذين التقريرين يستنتج الأستاذ شفيق "أن الإدارة الأمريكية تعد الخطط للتدخل العسكري وإعلان الحرب في أية بقعة من العالم تفكر بالخروج من سيطرتها وتحكمها. وبهذا يكون العالم في عصر النظام الدولي الجديد" المقترح، أو التي تسعى أمريكا لفرضه، بعيدا كل البعد عما سمي بالاستقرار والسلام والأمن بعد انتهاء الحرب الباردة، وبعيدا كل البعد عما سمي بالشرعية الدولية وسيادة القانون الدولي وفق مقتضيات ميثاق هيئة الأمم المتحدة، والأعراف الدولية التي اتفق عليها، فالعالم يراد له أن يقع تحت براثن الاستبداد الأمريكي، والقانون الأمريكي، والقوة العسكرية الأمريكية. وهو أثر يكشفه التقريران دون مواربة. بل سيكون من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية أن تجعل ذلك واضحا بلا طلاء حتى يكون ذلك عاملا من عوامل الحرب النفسية لفرض الاستسلام على الجميع". (ص : 21).

القسم الثاني: سمات النظام الدولي الجديد والبلاد العربية

في القسم الثاني من الفصل الأول يحلل الأستاذ شفيق سمات النظام الدولي الجديد على مستوى العالم العربي.

ولما كانت البلاد العربية تكتسي "أهمية استراتيجية مركزية على المستويين الإسلامي والعالمي، كما على مستوى الاقتصاد العالمي ولا سيما من جهة النفط والثروة النقدية" (ص 17) فإن نصيبها "كان ولم يزل مميزا من جهة ما وقع فيها من متغيرات في ظل النظام الدولي أو بعبارة أدق من جهة التركيز الأمريكي عليها في ظل النظام المذكور، وقد ترجم ذلك نفسه فورا من خلال ما يلي :

أ- قرار أمريكي-سوفياتي-صهيوني بإطلاق الهجرة اليهودية السوفياتية المليونية إلى فلسطين، وقد بوشر بالتنفيذ المكثف والسريع لها، وهو ما يمكن تسميته أو اعتباره "وعد بلفور رقم 2".

ب- اندلاع أزمة الخليج، وشن حرب عاصفة الصحراء" وما تلاهما من إجراءات بحق العراق ودول الخليج العربية. مما يشير إلى الشروع في تنفيذ ما يمكن تسميته "تجزئة سايكس بيكو رقم 2".

ج- انعقاد موتمر مدريد للسلام" وانطلاق المفاوضات الثنائية المباشرة وانعقاد الموتمر الإقليمي في موسكو، وانطلاق

أعمال اللجان العربية الإسرائيلية المتفرعة منه.

د- فتح ملف ليبيا، وضرب الحصار الجوي عليها، وبدء حملات إعلامية تلوح بفتح ملفات أخرى ولا سيما للسودان وسوريا ولبنان.

هـ- الشروع بالهجوم على الصحوة الإسلامية والنهوض الشعبي في عدد من الدول العربية (ص: 28).

وبعد ذلك يتناول بالتحليل هذه المتغيرات الجديدة ثم يستخلص هذه الخلاصة فيقول: يمكن أن نلخص أهم الجوانب الاستراتيجية الأمريكية للبلاد العربية فيما يلي:

1- مشروع وعد بلفور رقم 2. كما تدل عليه الهجرة اليهودية السوفياتية المليونية إلى فلسطين.

2- مشروع سايكس بيكو رقم 2 يدل على ذلك:

أ- التجزئة الداخلية في العراق، وما يصار إلى إثارته من تناقضات داخلية في أقطار عربية وإسلامية أخرى، أي العودة إلى خطة الفسيفساء (الموزاييك) والبلقنة أو على الأصح دول شرق أوسطية بلا هوية عربية، أو إسلامية مشتركة ولا مصالح عليا مشتركة.

ب- الحيلولة دون التضامن العربي، وإفشال كل دعوات عقد قمة عربية، وإجهاض أو تمييع اجتماعات الجامعة العربية، كما تجلى ذلك بإجهاض مشروع دول إعلان دمشق، بل العمل على إضعاف مجلس التعاون الخليجي وربط بعض دوله بمعاهدات دفاعية عسكرية مع أمريكا، واستمرار الوجود العسكري الأمريكي في الخليج.

ج- إثارة الخلافات الحدودية وتشجيعها لتعميق التجزئة والصراعات العربية-العربية، والعربية-الإسلامية، والإسلامية-الإسلامية. كما لا حظنا مؤخرا في ما أثير من خلافات حدودية بين اليمن والسعودية، أو بين مصر والسودان أو بين قطر والبحرين، أو بين عمان والإمارات، أو من خلال التخطيط الجديد للحدود العراقية الكويتية، أو إثارة قضية جزيرة أبو موسى بين إيران والإمارات.

أما الهدف الآخر من إثارة هذه الخلافات وتشجيعها فهو طلب الحماية العسكرية الأمريكية، وتسويغ بقاء القوات الأجنبية وعقد المعاهدات الأمنية، في ظل المخاوف من الجيران.

3- تجريد المنطقة من السلاح فوق التقليدي والقدرات العلمية والصناعية والتكنولوجية، فما طبق على العراق سيكون نهجا شاملا حتى يبقى التفوق العسكري الإسرائيلي كاسحا. وسيكون هذا أحد أهداف مشروع التسوية الأمريكية المعبر عنه من خلال مؤتمر مدريد والمفاوضات المباشرة.

4- التحكم الاستعماري الجديد، إذ يلاحظ من السياسات الأمريكية التي طبقت فعليا بعد حرب الخليج أو يسعى إلى تطبيقها:

أ- التحكم في السياسات النفطية العربية والإسلامية، والسيطرة عليها... وعلى المشاريع الداخلية والاستثمارات الخارجية واستخدامها لتنوب عن المساعدات الخارجية الأمريكية.

ب- التحكم بالسياسات التنموية الداخلية (وبالموازنات عموما) تحت شعارات تحرير الأسعار وفتح الأسواق، ورفع الحمايات عن المواد الأساسية مما يزيد من الافقار الداخلي، ومن تراكم الديون وطلب القروض، ويعمق التبعية للخارج ويزيد الخوف من الداخل.

ج- انتهاج سياسات الإملاء والفرض والإخضاع تحت مظلة الابتزاز والحصار الاقتصادي والتهديد باستخدام القوة العسكرية

والتلويح بإثارة قضايا حقوق الإنسان".(ص : 43-45).

ثانيا: مواجهة النظام الدولي الجديد

وفي الفصل الثاني ينتقل الأستاذ منير شفيق إلى اقتراح خطة المواجهة مع النظام الدولي الجديد. وهنا يطرح ذلك التساؤل الكبير، كيف يمكن مواجهة هذا النظام، وقد بلغ من القوة ما بلغ؟!

يجيب الأستاذ شفيق عن ذلك بقوله : "إن المواجهة ممكنة وشروطها كامنة، وأن الانتصار في المواجهة ممكن ولو بعد حين من الدهر، فميزان القوى الراهن عرضة لمتغيرات كثيرة في مستقبل قريب أو متوسط..." ، "إن الإمكانات لإحداث تغيير في ميزان القوى الراهن كامنة موضوعيا، ونابعة من طبيعة المصالح والأهداف للأطراف المتضررة، ولا تحتاج حتى تطفو على السطح إلا إلى خلخلة لابد من حدوثها في ميزان القوى الراهن، سواء أكانت بالفعل المباشر هنا، أم من خلال تطورات عالمية. أم من خلال اهتراء داخلي في الولايات المتحدة الأمريكية، أم من خلال محصلة لهذه جميعا. مما سيؤدي إلى تغيير في الوضع العالمي الراهن في غير مصلحة أمريكا، وقد يأتي ذلك اليوم بأسرع مما يتوقع الكثيرون. ولهذا علينا أن ندخل في مواجهة النظام الدولي الجديد ونحن على ثقة من إمكان المواجهة وليس فقط من ضرورتها ومن صحة موقفنا البدئي". (ص: 24).

وفي سياق اقتراح خطة المواجهة يقول : "إن التمعن المعمق في أبعاد الأهداف التي تعمل الاستراتيجية الأمريكية على تحقيقها في منطقتنا العربية والإسلامية يؤدي إلى تحديد شطر هام من الأهداف المقابلة التي ينبغي لاستراتيجيتنا الراهنة العمل على تحقيقها"(ص: 48).

"وبدهي هنا أننا محكومون من بعض الجوانب في الرد على الهجوم من حيث نقاط تركيزه، أو في الدفاع عن المواقع التي تريد أمريكا اقتحامها واحتلالها أو تدميرها، أو إعادة صياغتها. ولكن ذلك لا يعني ألا نضع أهدافا أخرى تنبع من مبادرة إيجابية من جانبنا ولا تكون دفاعية لمواجهة الهجوم فقط، وإنما تأتي هجومية تسعى لامتلاك زمام المبادرة من جديد" (ص : 49).

- مجالات المواجهة

1) مواجهة التجزيء الداخلي :

"إن هدف المحافظة على وحدة الشعب، ووحدة المجتمع في الدولة القطرية يجب أن يرقى على كل خلاف سياسي، وعلى كل صراع حول السلطة، لأنه يعني الخيار بين صحة الجسم وعافيته من جهة أو مرضه وفقدان مناعته وعدم قدرته على النهوض من الفراش من جهة ثانية، ولا خيرة لنا الآن في هذا الجسم إن لم يكن على درجة من العافية فلا مجال للحديث عن تغيير وإصلاح وإنهاض عقدي أو سياسي أو فكري أو ثقافي أو الحديث عن وحدة القطر : أو وحدة عربية، أو وحدة إسلامية"(ص : 53).

غير أن تحقيق هذا الهدف -هدف التصدي لمشروع سايكس-بيكو رقم 2 في أحداث التجزيء الداخلي يشكل عملية كبرى طويلة ومعقدة ومتعددة الجبهات تبدأ بالمستوى الفقهي والنظري والفكري وتمتد إلى المستويات السياسية والكفاحية اليومية، وهي تمر بميادين الثقافة والأدب والفن.

بكلمة : ينبغي للوعي العام لدى مختلفة الفئات والقوى أن يتنهض ضد خطر التجزيء والانقسامات الداخلية فتتشكل

الجبهات والروابط والمنتديات والندوات. وتستخدم مختلف وسائل العمل الدعوي والسياسي لتحقيق ذلك. وينبغي لهذا الهدف أن يتحول إلى ثابت يتفق عليه أبناء الأمة وإن اختلفوا عقيدة أو نهجا سياسيا أو لسانا أو قبيلة أو بلدا.

وإن مثل هذا الوعي العام يجب أن ينتشر على مستوى الأقطار الإسلامية غير العربية كذلك لأنها ستكون مهددة هي الأخرى بتوجيه تجزيئي مشابه سواء أكان في داخل أقطارها أم على مستوى الأمة الإسلامية. وإذا كان ما تقدم قد ركز الأضواء على الأقطار العربية، والوضع العربي العام، فليس ذلك إغفالا لخطورة الوضع في بقية الأقطار الإسلامية، وإنما يرجع إلى طبيعة التركيز الذي وضعته المخططات الأمريكية نفسها في الوقت الحاضر، إذ بدأ الهجوم على البلاد العربية وسينتقل إلى بقية الأقطار الإسلامية" (ص : 60).

2- مواجهة مصادرة الاستقلال والسيادة والثروة :

يتعلق هذا المجال أو الهدف بسياسة أمريكا المتجهة إلى مصادرة الاستقلال والسيادة الوطنية لدولة التجزئة" وقد تمثل هذا واضحا في أن أمريكا "نهبت في حربها ضد العراق ما يزيد على ثمانمائة مليار دولار حتى الآن من ثروات دول الخليج، وهي ماضية لانتهاب ما تبقى" وهذا يعني -يقول الأستاذ شفيق- أن مواجهة هذا التآمر على دول الخليج العربية وسياساتها وثرواتها ونفطها قد أصبح هدفا مباشرا في عملية التصدي للنظام الدولي الجديد. وهو أمر يحتاج إلى وقفة موحدة من مجلس التعاون الخليجي، وإلى تضامن عربي وإسلامي، وإلى تشكيل رأي عام خليجي وعربي وإسلامي قوي يكون ضاغطا ومناضلا، لأن في ذلك مصلحة عليا للأمة، وليست لأهل الخليج ودوله فقط" (ص : 61).

كما أنه لا بد من التقدم بمشروع بديل لسداد الديون، ولتنمية قوية متوازنة، وهذا يتطلب، بداية التيقن، بلا أوهام، من أن المشروع الأمريكي، ومن ضمنه مشروع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي لمعالجة مسائل الاقتصاد والتنمية وسداد الديون لن يحل المشكل أبدا بل سيزيدها تفاقما وتدهورا" (ص : 63).

إن المشروع المقابل الذي يقترحه الأستاذ شفيق يمثل طريقا ثالثا غير طريق الاشتراكية الفاشل والمدمر وغير طريق الليبرالية الرأسمالية الجشعة المتسلطة "وهو طريق يجب أن نشقه باعتدال وتوازن وتقشف، كما يعلمنا الإسلام في منهجه الاقتصادي. فيكون التقدم بطيئا نسبيا ولكنه واثق الخطوة، محافظا على استقلال البلاد وسيادتها الوطنية، وعلى ثرواتها وبيئتها، ومراعيا للخصوصية، ومانعا للفساد والعمولات الدولية.

إنه نهج يتطلب وحدة شعبية شاملة من حوله يقتنع به أصحاب رؤوس الأموال والعمال والمديرون والمنتخبون والأغنياء والفقراء والحكام والجماهير، ويتعاونون جميعا بنوع من العدل والقسط لإنجاحه" (ص : 64).

كما أنه "لابد من أن يحدث الالتقاء فيما بين كل الذين يدافعون عن استقلال البلد وسيادته الوطنية وثرواته من حكام وقوى سياسية مؤيدة للحكم ومعارضة، فهذه مسألة لا يجوز الاختلاف حولها لأنها تمس ثابتا، وتحفظ ركنا أساسا" (ص : 64).

3- مواجهة التجزيء بين الحكم والشعب :

يعتبر الأستاذ شفيق أن من أخطر نقاط الضعف التي عانى منها الوضع العربي منذ الخمسينات تمثلت في الهوة المتعاظمة بين الحكم والشعب (ص : 64). ويذكر لذلك أسبابا كالتغريب والاستبداد والفساد والانهزام أمام العدو مما أدى إلى حالة من التفرق النفسي والانحراف السلوكي لدى المواطن العادي وهذا

الحال الذي وصل إليه الوضع العربي يشكل مناخا ملائما للنظام الدولي الجديد بزعامة أمريكا "ليفرض على أغلب حكومات البلاد العربية السير في ركابه وفقا لشروطه، ولا سيما فيما يتعلق بقضية فلسطين وبالتطبيع والسكوت عن نهبه للنفط والثروات وتحكمه بالمقدرات، وبإثارة المعارك ضد القوى الإسلامية والعروبية والوطنية المعارضة، ولاسيما ضد القوى الشعبية الإسلامية، فإن ذلك كله يعني أن الهوة بين الحكم والشعب ستزداد عمقا واتساعا، وهو أمر يعني تجزيئا داخليا خطيرا سيزيد من ضعف دولنا وشعوبنا على حد سواء". (ص 65-66).

"وهذا ما يفرض أن يطرح مشروع بديل لهذا الانقسام المدمر يقوم على أساس الوصول إلى نوع من المصالحة الداخلية، أو المساومة الداخلية، تسمح بتنظيم الصراع والخلافية. فلا يصل سقفهما إلى حد التغوية والصراع العدائي ضد الحكومات عموما كما لا يصل في المقابل إلى حد الحكم بالحديد والنار وكبت الأنفاس ومصادرة الحريات السياسية والسجن والتعذيب وقطع الأرزاق" (ص : 66).

ويستطرد الأستاذ شفيق لكي يصحح ما يمكن أن يتبادر إلى ذهن البعض من أن المطالبة بتنظيم الصراع والخلافية، دون سقف التمزق وزيادة الضعف العام، تنبع من تجنب للمواجهة.

إنها أولا وقبل كل شيء، تشكل مواجهة بحد ذاتها، ويجب أن تكون كذلك وتقدم بقوة وحزم مبدئية، ولا يجوز أن تصدر عن تقدير محدد للموقف الراهن وموازين القوى قطريا وعربيا وإسلاميا وعالميا، وعن مراعاة إيجابية للثوابت والمصالح العليا المشتركة" (ص : 66-67).

مواجهة التجزئة والتسوية والتحدي الثقافي :

بهذا العنوان يصدر الأستاذ شفيق للقسم الثاني من الفصل الثاني، حيث يؤكد فيه مرة أخرى على ثابت الوحدة وضرورة لم الشمل لمواجهة النظام الدولي الجديد الذي يستفيد من حال التجزئة لنهب ثروات العالم العربي والإسلامي.

وهذا الأمر يتطلب جهدا عظيما لتخطي جراح المرحلة السابقة ويتطلب وعيا عميقا لمنع الانجرار وراء ردات الفعل، أو الاستجابة لدعاوي العصبية والحقد. فهناك من راح يروج كل ألوان الشائعات حول موقف أهل الخليج من العرب والمسلمين ويقول أنهم كفروا بروابط العروبة والإسلام، لينتظر ردة فعل مقابلة، أو يروج لها، أشد قسوة عليهم. ومن هنا يتوجب على العلماء والدعاة وقادة الحركات الإسلامية وأهل الفكر والسياسة والمثقفين، من أي توجه كانوا، وفي أي موقع كانوا، أن يقفوا سدا منيعا ضد هذا الانقسام الخطير، وألا يسمحوا بأن يضيع أهل الخليج وتضيع الأمة بالفرقة والعداوة، لينتهي الجميع تحت أقدام أمريكا والصهاينة والغرب" (ص : 71).

ومن هنا ينبغي لثابت التعاون والتضامن العربي-العربي، ولثابت التعاون والتضامن العربي-الإسلامي، والإسلامي-الإسلامي أن يصبحا راسخين وعميقين في الوعي الجماهيري العام، وأن يتحولا إلى نقطة مواجهة لما تحمله رياح النظام الدولي الجديد من سياسات تمزيق وبعثرة تؤدي إلى فقدان الهوية العربية والإسلامية وتطوح بالمصالح العليا المشتركة بل بالقطر نفسه" (ص : 72).

مواجهة مشروع بيكر -بوش للتسوية :

وفي سياق حديثه عن الوحدة يطرح الأستاذ شفيق مواجهة مشروع بيكر-بوش للتسوية باعتباره يهدف إلى "نزع فتيل ذلك الصراع، أي الصراع العربي الإسرائيلي ليبطل مسوغ التضامن العربي، وحتى المسوغ الذي قامت تحت رايته منظمة المؤتمر الإسلامي إثر إشعال الحريق في المسجد الأقصى. بل إن

الصلح مع الكيان الإسرائيلي وتطبيع العلاقات العربية معه سيجعلان هذا الكيان شريكا في كل مشروع مستقبلي في المنطقة سواء أكان مشروعا اقتصاديا أم أمنيا أو دفاعيا أو مائيا. وبهذا يفقد ذلك المشروع صفته العربية أو الاسلامية. ويصبح مشروعا إقليميا شرق أوسطيا، أو إقليميا يحمل هوية جغرافية، وربما سمعنا مستقبلا عن مشاريع لتشكيل "مجلس تعاون، أو اتحاد لدول نهر الأردن"، أو "مجلس اتحاد، أو تعاون لدول شرقي البحر المتوسط" وهكذا كما سيكون من أهم أهداف المصالحة مع العدو الصهيوني أن تفتح له أبواب العبث في التناقضات الداخلية ولا سيما عقد الصفقات مع بعض قادة الأقليات. وكيف لا، "والكل" به معترف، ومعه متعاون؟!

أما من جهة أخرى فتقبع على رأس أهداف مشروع التسوية مهمة تحديد السلاح العربي والقدرة العسكرية العربية بمجموعها ضمن سقف تظل فيه السيطرة العسكرية ساحقة في مصلحة الجيش الإسرائيلي. وهذا يعني أن الأمة ستعيش تحت رحمة هذا التفوق لأجيال وأجيال إذا ما قدر لمشروع بيكر-بوش أن يمضي إلى غاياته، ولا يخفى ما يحمله ذلك التفوق، وبيد الصهيونية من تحكم في مصير الأمة.

ومن هنا تصبح مواجهة هذا المشروع الأمريكي في حل القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي جزءا لا يتجزأ من مشروع نهوض الأمة وتضامنها في وجه تلك الاستراتيجية الرامية إلى تمزيق الجسم وإضعافه وإفقاده المناعة، وحرمانه حتى من اسمه في الولادة والهوية والانتساب إلى عائلة هذا دون التطرف لما يحمله المشروع من هدر لحقوق الشعب الفلسطيني، أو للحقوق الإسلامية والعربية في بيت المقدس وأرض فلسطين كلها أو اعتراف بالدولة الإسرائيلية. فهو منذ البداية أقر بالاغتصاب للمناطق الفلسطينية التي احتلت في 1948-1949، وهو منذ البداية أقر بحق الكيان الإسرائيلي باحتلال أجزاء من الأرض التي احتلت بعد 1967، وترك للمفاوضات، بعد هذه البداية، كل ما سيجري من ترتيبات تمس الأرض والسكان في الضفة والقطاع والجولان وجنوبي لبنان، أي نحن أمام كارثة تمس بقايا الحقوق التي أقرها القراران 242 و 338 المجحفان بنا، والصادران عن مجلس الأمن الدولي.

إذا كانت متغيرات الوضع الدولي والوضع الإقليمي بعد انتهاء الحرب الباردة ونتائج حرب "عاصفة الصحراء" ضد العراق دفعت بعض القيادات العربية والفلسطينية للقبول بشروط المشروع الأمريكي للتسوية. وإذا كانت الحجج المقدمة لهذا القبول تستند كلها إلى أسباب تعود لميزان القوى العالمي والإقليمي الراهن، ومن ثم سقوط بديل الحرب، أو إلى إعطاء فرصة لحل طال انتظاره، أو من أجل وقف خطر الاستيطان وإنقاذ ما يمكن إنقاذه، فإن ذلك كله يثير خلافية واسعة في الداخل العربي والفلسطيني والإسلامي. سواء أكان ذلك من حيث كيفية مواجهة تلك المتغيرات ومواجهة الاستراتيجية الأمريكية التي راحت تحرث في المنطقة، أم كان من حيث مدى مصداقية هذا الرهان نفسه فيما يتعلق بوقف الاستيطان وفك المستوطنات، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه، بينما هنالك هجرة يهودية تتدفق بمئات الألوف سنويا، ومستوطنات تبنى في ظل التفاوض. وهناك الشروط الأمريكية والصهيونية التي ستنتهي إليها التسوية المقترحة، والتي ما زالت في الطريق إلى مائدة المفاوضات. فالعملية تدرجية لا من حيث نيل الحقوق وإنما من حيث فقدانها.

ولما لم يكن هنالك من إمكان لتحقيق إجماع في الأمة حول موضوع هذه التسوية، رفضا أو قبولا، ضمن الظروف الراهنة، فإن من الحكمة ألا تنتقل هذه الخلافية إلى معارك داخلية تزيد من إضعاف الجسم وتمزيقه. ومن ثم فإن المصلحة العليا تقضي

أن تحصر ضمن سقف لا يصل إلى حد الاقتتال والصراع العدائي، لتبقى في حدود دفاع كل طرف عن موقفه دون اشتباك. ويترك للمستقبل أن يكون خير من يحسم في أمر هذه الخلافية، لا من ناحية المبدئية، وإنما من ناحية النتائج التي ستترتب عن التسوية على مستوى البلاد العربية والإسلامية، كما من ناحية مصير القدس والقضية الفلسطينية. وما سيكون عليه حال الضفة والقطاع والاستيطان والمستوطنات.

أما من جهة أخرى فإن راية التمسك بالثوابت والمبادئ والحقوق وفيما يتعلق بالموقف الشرعي الذي لا يجيز التنازل للعدو والصهيوني على أي شبر من أرض فلسطين والإقرار له بشرعية ذلك يجب أن تظل خفاقة، وعالية الصوت في الأمة، ولو كان دون ذلك تضحيات سجنا وقتلا، وتعذيبا ونفيا، وقطع أرزاق وتشهيرا. إذ إن من الضروري لاستراتيجية الأمة في المرحلة القادمة أن يبقى حقنا في فلسطين كل فلسطين ثابتا لا يتزعزع في أعماق الجماهير حتى لو لم تكن هنالك إمكانات للتحرير قائمة أو مرئية، في مستقبل قريب. وعلى أمريكا والصهيونية أن يدركا حق الإدراك أن الاغتصاب وهدر الحقوق وفرض الحلول الظالمة، بالقوة، يمكن أن ينفذا واقعيا. ولكن لا يمكن أن يصبحا شرعيين في نظر جماهير الأمة، أو في نظر العدد الأكبر من علمائها ومفكريها وحركاتها الشعبية" (ص : 72-75).

المواجهة الفكرية والثقافية والحضارية :

يقصد الأستاذ شفيق بهذا العنوان شمولية المعركة في مواجهة مخطط النظام الدولي الجديد الذي لم يقتصر على العنف واستخدام الضغط الاقتصادي والحيل السياسية فحسب وإنما اتجه أيضا إلى فرض أفكاره وقيمه وثقافته وحضارته. وهو ما تريد أمريكا أن تفرضه على العالم عموما "وإن كان سعيها في هذا بالنسبة إلى البلاد الإسلامية سيكون أشد تكثيفا وتركيزا لأنها ترتطم هنا بالإسلام عقيدة، وبأفكار الإسلام وقيمه وثقافته وحضارته" (ص : 76).

وقد اعتمد النظام الدولي الجديد على أجهزة تربوية وإعلانية وإمكانات ثقافية ضخمة من أجل تحقيق أهدافه في تحطيم المقومات الروحية والاجتماعية والثقافية للأمة. "وإذا كان الأمر كذلك فالمطلوب أن يرتفع المستوى الفقهي والفكري والثقافي والفني في مواجهة هذا الغزو الثقافي والحضاري، ولابد من أن تعلو مستويات المجابهة، والدعوة إلى الإسلام، والذوذ عنه، ولابد من أن يرتفع مستوى موضوعات الدفاع عن الثوابت كذلك إلى مستويات أعلى، بما يناسب التحديات الجديدة" (ص : 76-77).

إن المطلوب "جبهات تتصدى لكل هذه التحديات، والمطلوب أعمال فقهية وأدبية وثقافية وفنية في مستوى يستطيع مواجهة التحديات في هذه المجالات والميادين. والمطلوب ابتداع أشكال التصدي في الظروف الجديدة، والبحث عن تشكيل أوسع الروابط والاتحادات للقيام بهذا التصدي" (ص : 79).

- المواجهة بين مفهومين للسياسة :

يرد الأستاذ شفيق على المقولة التي تفيد أن "السياسة لا تقوم على اعتبارات الحق والباطل وإنما على أساس موازين القوى، فالسياسة هي فن الممكن" (ص : 79).

وهذا المفهوم يعني "أن المطلوب من الأمة اليوم هو تسليم كل شيء لميزان القوى القائم والتخلي حتى عن أبسط الثوابت والمصالح" (ص : 80).

وهنا تظهر الانهزامية والتبعية حتى في تصور الحق من

جانب أصحاب هذا الاتجاه، وهو شيء لا نجده عند من يستمعون إليهم من الساسة الغربيين "أولئك الذين بشروا بهذه النظرة السياسية في الغرب فقد كان عندهم دائما ثوابتهم التي يعتبرونها حقا ولا يتخلون عنها، أو في الأقل ثمة ثوابت لأممهم، ولو في حدودها الدنيا، لا يمكن أن يتخلوا عنها تحت كل الظروف" (ص : 80).

"إن التغيير في ميزان القوى لا يغير الحقائق العلمية، ولا يقلب الحق إلى باطل، ولا يقلب الباطل إلى حق" (ص : 79) وهذا يقتضي "-ضمن مقتضيات المرحلة العشرية القادمة- أن يصار إلى تثبيت فكرة التمسك بالحق في عقول الشباب والطلبة والجماهير والمثقفين وقلوبهم وألا يسمح بزعزعتها، لأن تمسكنا بالحق هو أحد شروط امتلاكنا للقوة، وتغيير موازين القوى. أما إذا تخلينا عن مفهوم الحق، واتبعنا المفهوم النفعي البحث، ونحن لا نملك المقدرة التكنولوجية والعسكرية والصناعية فماذا يبقى عندنا من أسباب القوة؟ وماذا يبقى لدينا في التعبئة العقدية والفكرية والسياسية للأجيال الصاعدة والجماهير حتى تصبح قوة معنوية ومادية تغير موازين القوى، وتكافح التجزيء الداخلي والتجزيء العربي-العربي والإسلامي-الإسلامي (ص : 81).

وفي سياق رسم خطة المواجهة أيضا يأتي الفصل الثالث فيتحدث في القسم الأول منه عن العلاقة بين قضية فلسطين وقضايا التغيير العربي والإسلامي.

القضية الفلسطينية . القضية الأولى... القضية المركزية .

ثمة اجماع أو شبه إجماع في الساحتين العربية والإسلامية، وفيما بين أهل الفكر والسياسة من أصحاب الانتماءات الإسلامية والعروبة والوطنية، باعتبار قضية فلسطين "قضية العرب الأولى" أو "قضية المسلمين الأولى أو وفقا للتعبير الأكثر حداثة اعتبارها "القضية المركزية" من بين قضايا الأمة العربية والإسلامية. فهذه القضية اعتبرت دائما قضية عربية وإسلامية ولا يجوز أن تعامل كقضية فلسطينية قطرية فقط. وذلك على الرغم من أن أهل فلسطين يتحملون مسؤولية خاصة في مواجهة هذه القضية، لأنها تمسهم باعتبارهم عرب ومسلمين، كما تمسهم باعتبارهم فلسطينيين، فقد كانوا أول من اكتوى بنار وعد بلفور، ثم إقامة دولة الكيان الصهيوني، ثم بسبب ما تولد عن ذلك من نتائج وصولا إلي حرب حزيران (يونيو) 1967 ونتائجها حتى اليوم.

لاشك في أن المكانة التي توضع لقضية فلسطين فيما بين قضايا الأمة تحمل أبعادا سياسية وعملية بقدر ما تحمل من تمايز في العبارات المستخدمة فإذا اعتبرت "قضية هامة من قضايا الأمة" ترتب على ذلك مترتبات. ولهذا حين يصار اليوم إلى التأكيد بأن أصحاب القضية هم أهل فلسطين، وأنهم هم الذين يقررون مصيرها، ومن ثم يحترم العرب والمسلمون قرارهم، ويقبلون به، فهذا يحمل درجة من التنصل من العبارات التي استخدمت في مؤتمرات القهر العربية والإسلامية باعتبارها "قضية العرب الأولى" أو "قضية المسلمين الأولى" أو "القضية المركزية للأمة". ولاسيما حين يكون القرار الفلسطيني باتجاه التجميد أو التسوية أو القبول بالتنازلات، وهو قرار تكون قد مورست ضده في الخفاء والعلن ألوان من الضغوط العربية والإسلامية والدولية ليأخذ ذلك المنحى. ثم يصار إلى غسل الأيدي العربية والإسلامية من ذلك وتحميل المسؤولية الكاملة "لأهل القضية". هذه المواقف لم تسمع في مرحلة القرار الفلسطيني حين وضع هدفه تحرير كل فلسطين واتبع استراتيجية الكفاح المسلح لبلوغ هذه الغاية.

فقد كان الموقف من الكثيرين في تلك المرحلة معاديا، وقد

وصف القرار الفلسطيني بالتوريط أو المغامرة، وأحيانا ألقيت عليه شبهات. وجاءت أحيان أخرى ولاسيما بعد حرب حزيران (يونيو) 1967 سمحت بنوع من التقاطع في مؤتمرات القمم العربية والإسلامية في بعض النقاط وهنا كثر الحديث عن قضية العرب والمسلمين الأولى. أما اليوم، وفي ظل ما يسمى بالنظام الدولي الجديد، وبعد حرب الخليج وموافقة أغلبية الدول العربية والإسلامية على مشروع بيكر-بوش للتسوية. فلم يعد هنالك ذكر لقضية فلسطين لا باعتبارها قضية العرب والمسلمين الأولى، ولا حتى باعتبارها "القضية الفلسطينية"، وإنما تضاءل الأمر إلى حد تناولها من زاوية إيجاد حل لأهل الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن حدود الرؤية الأمريكية – الصهيونية (حكم ذاتي، وبحث قضية اللاجئين الفلسطينيين لا كقضية مميزة، ولا قضية عودة وإنما كجزء من قضايا اللاجئين في المنطقة، مثلها مثل "مشكلة اللاجئين اليهود" الذين هاجروا من اليمن أو العراق أو المغرب. وهذا ما تعبر عنه لجنة اللاجئين المنبثقة عن المؤتمر الإقليمي في موسكو أي لم تعد قضية المهجرين الفلسطينيين جزءا من قضية الاغتصاب الإسرائيلي لفلسطين عام 1948-1949. ولم تعد حتى قضية عودة ناهيك عن كونها قضية تحرير وقد وعد بيكر بتاريخ 1992/5/7، وفدا يهوديا أمريكيا بمنع بحث قضية العودة في مفاوضات لجنة اللاجئين في أوتاوا. وبهذا نكون قد وصلنا عند نقطة تم التنازل فيها عن كل ما كانت توصف به فلسطين وكنا نختلف حول مدى قوة الوصف أو ضعفه، فنحن اليوم أصبحنا نكافح لنسمع تلك العبارة ولو مجرد كلام. فالذي تبقى من القضية هو جزء بسيط جدا يتعلق بالوضعية التي ستسود بعض مناطق الصفة الغربية وقطاع غزة لا كلها. أما موضوع القدس، وحتى القدس القديمة أو الشرقية فقد راحت الدلائل كلها تشير إلى تدويل لتلك الأجزاء في ظل قدس كبرى إسرائيلية مادامت مناطق الاستيطان في القدس الشرقية ستظل تابعة للقدس الغربية التي احتلت منذ 1948.

ومن هنا لا بد من أن تركز جهود كبرى في المرحلة القادمة لتأكيد حقوقنا الثابتة في كل فلسطين وللتأكيد بأن قضية فلسطين ما زالت باقية مهما كانت نتائج مساعي التسوية. وأنها باقية قضية أولى للعرب والمسلمين القضية المركزية للأمة الإسلامية، وأن هذه المسألة ليست مسألة دينية إسلامية ولا مجرد حقوق أو قضية عاطفية فحسب. وإنما هي أيضا قضية استراتيجية كبرى تتكشف فيها المصالح العليا للأمة، إذ تتوقف على إزالة الاغتصاب العدواني الإسرائيلي مسائل كبرى. تتعلق بأمن الأمة ووحدتها وهويتها ونهضتها. ولهذا لا يجوز أن نجعل هذه الحقائق تغيب عن أعين أجيالنا الصاعدة، بل يجب أن تحفر في صدورهم، وتخفق مع خفقات قلوبهم. وتكون فرضا شرعيا، وهدا لا يحاد عنه، وتكون حلما يعاش من أجل تحقيقه. أما الفشل الذي أصاب من سبقهم فلا ينبغي له أن يصبح حجة للتخلي عن القضية. أو السقوط باليأس المقيم. فالمستقبل يحمل دائما ظروفا جديدة وإمكانات جديدة. ولا يمكن أن يتجمد ميزان القوى العالمي الراهن إلى ما لا نهاية. ففي غضون بضع عشرات من السنين في هذا القرن تقلب هذا الميزان وتغير مرات كثيرة، ولن تجد لهذه السنة تبديلا فهي من سنن الله. ولو لم يكن الأمر كذلك فكيف كان من الممكن أن تزول الامبراطوريات. وتتقلب الدول وكيف كان من الممكن أن يطرد الصليبيون من بيت المقدس وما حوله بعد احتلال واغتصاب داما مائتي عام. هذا ما يجب أن يقتنع به كل من لا تقنعه هذه الآيات العظيمة من القرآن الكريم : (وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتاب لتفسدن في الأرض مرتين ولتعلن علوا كبيرا. فإذا جاء وعد أولاهما بعثنا عليكم عبادا لنا أولي بأس شديد فجاسوا خلال الديار. وكان

وعدا مفعولا. ثم رددنا لكم الكرة عليهم وأمددناكم بأموال وبنين وجعلناكم أكثر نفيرا. إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها. فإذا جاء وعد الآخرة ليسئوا وجوهكم وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة وليتبروا ما علوا تتبيرا) [الإسراء 4-7] (ص : 87).

- حول الأولوية بين التحرير والتغيير :

يناقش الأستاذ شفيق من خلال هذا العنوان ذلك الاختلاف النظري حول طبيعة العلاقة بين ما اصطلح على تسميته التحرير والتغيير. وقد أثير هذا الخلاف، بصورة خاصة، بعد أن طرحت حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" نظريتها المتمثلة بأن "تحرير فلسطين هو طريق الوحدة والتغيير في الأمة" وذلك في الرد على الاتجاه الذي ساد خلال الخمسينات والستينات، والذي اعتبر أن "طريق التغيير والوحدة هو الطريق إلى تحرير فلسطين" (ص : 87).

ثم يؤرخ لهذا الاختلاف والخيار فيه الذي كانت تفرضه موازين القوى، إلى أن وصل إلى الحاضر حيث أخذ مركز الثقل في العلاقة بين تلك النظريتين "يتحرك باتجاه نقلة جديدة، بعدما حدث من متغيرات عالمية وبعد حرب الخليج، وأزمة لوكاربي.

فالوضع العربي أخذ بالتدهور والوهن، إلى حد لم يعد يحتمل كالسابق وجود كفاح فلسطيني. بل أصبح هشا إلى حد عدم القدرة على تعديل ما تضعه أمريكا من شروط عليه سواء أكان بالنسبة إلى قضية فلسطين والموقف من العدو الصهيوني أم كان بالنسبة إلى القضايا العربية الأخرى" (ص : 92).

ثم يستنتج ذ.شفيق أنه قد أصبح من المتوقع أن تتجه الحركة العفوية للجماهير أولا، ثم للقوى السياسية على اختلافها ثانيا، إلى إعطاء أولوية خاصة للجهاد والكفاح من أجل وقف التدهور وتقوية الوضع العربي واسترداد بعض من عافيته. وهكذا تعود المعادلة بين التغيير والتحرير لتأخذ شكلا آخر غير الشكل الذي أخذته في الخمسينات والستينات، أو الشكل الذي أخذته في السبعينات والثمانينات. ولعله سيكون أقرب إلى الشكل الذي عرفته مرحلة الثلاثينات والأربعينات. **فمن جهة لابد من أن تركز جهود كبرى فلسطينيا للمحافظة على الانتفاضة وتعميق شعبيتها إلى جانب مواصلة العمليات العسكرية ضد قوات العدو. ولكن لم يعد من الممكن أن يصبح ذلك مركز التحشيد العربي والإسلامي حوله، كما كان الحال سابقا، وإن كان بحاجة دائمة إلي مثل هذا التحشيد، إلا أن من المهم الآن إعطاء ثقل خاص ومتزايد للجبهات العربية والإسلامية التي تهدف إلي مواجهة السياسات الأمريكية التي** راحت تدمر الوضع العربي وتشله شلا أو بكلمات أخرى، بعد أن كان ينادي بأن تتشكل الجبهات العربية المساندة للثورة الفلسطينية أصبح المطلوب أن تشكل الجبهات العربية لوقف تدهور الوضع العربي ومواجهة السياسات الأمريكية، وأصبح دعم الانتفاضة الفلسطينية واحدا من شعاراتها، لا مركزا لتلك الشعارات، إلا حين تنشأ حالات تتطلب أن يعود ذلك الموقع المركزي، وفقا لتطورات الصراع ضد العدو وما يحمل من مفاجآت. إن هذا المتغير يجب أن يدخل نطاق الوعي وساحة التنظير حتى يكون بالإمكان إدارة الصراعات في المرحلة الراهنة إدارة صحيحة بعيدا عن اجترار مرحلة انتهت ظروفها" (ص : 92-93).

- حول الانتفاضة :

في سياق حديثه عن القضية الفلسطينية يركز ذ. شفيق على الانتفاضة باعتبارها أسلوبا خاصا من الجهاد استطاع أن يربك العدو غير أنه ينبه على أن الأخذ بالأسباب التي تسمح

بالمحافظة على الانتفاضة وتعميق جماهيريتها وتصعيد القتال ضد العدو يجب أن يرتبط بأولوية وقف التدهور العربي واستنهاض الوضع فيه. لأن استمرار الانتفاضة وتصعيد المواجهات البطولية في فلسطين يشكل ملهما في عملية الاستنهاض العربي المطلوب.

فالانتفاضة في خطر كما أن المواجهة العسكرية ضد العدو في خطر إذا ما استمر حال التدهور العربي ولم يتوقف. ولا سيما إذا نجحت أمريكا في طبخ التسوية التي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية والحقوق الإسلامية والعربية في فلسطين، كما تهدف ومنذ مراحلها الأولى إلى وقف الانتفاضة والقتال ضد العدو، إلى تدمير مقاومة فلسطينية وعربية لمخططاتها الجديدة. وهي تأمل من ذلك أن يكون مدخلا لفتنة فلسطينية - فلسطينية وهذا ما يتطلب بصورة خاصة أن تحذر جميع القوى الفاعلة في الانتفاضة من إسلامية ووطنية، ومن معارضة للتسوية أو مشاركة فيها ألا تقع في الفتنة. مما يفرض أن توضع ثوابت يتفق عليها الجميع، وفي مقدمتها المحافظة على الانتفاضة وتوسيع جماهيريتها، وتركيز نشاطاتها ضد العدو وعدم تمزيقها بالصراعات حول الموقف من التسوية، أو زجها في هذه الصراعات التي يجب أن تبقى في حدود البيانات وإعلان المواقف، ودون سقف العداوة والاقتتال والفتنة. فالسلاح يجب أن يظل موجها ضد قوات جيش العدو. فهذا هو شرف السلاح في فلسطين. والانتفاضة يجب أن تبقى مجهة ضد العدو، وهذا هو شرط بقائها وعطائها لفلسطين وللأمة (ص : 95-96).

- حول أشكال العمل التغييري :

"إن طبيعة الهدف المحدد تؤثر في نوع أسلوب العمل التغييري، أو أشكال الجهاد، ولكن ذلك ليس ثابتا محصورا بلون واحد فقط من رد الفعل، فثمة خيارات. كما أن القول إن طبيعة رد فعل السلطات الحاكمة على محاولة التغيير يجب ألا تكون المؤشر الحاسم في مقابلته. فإذا كانت ذات تأثير، لا محالة إلا أن ذلك التأثير يجب أن يخضع لحسابات ميزان القوى ودراسة الظروف الخاصة، والعامة، واتجاهات تطورها، لأن هذه الأخيرة يجب أن تكون أكثر حسما في تحديد أساليب التغيير للوصول إلى الهدف" (ص : 98).

والذي ينبغي للعلماء والدعاة والقيادات والمفكرين والمجاهدين والعاملين في الحقل العام أن يتفكروا فيه جيدا، ويكونوا له معاصرين ومدركين ومواجهين إنما هو ميزان القوى الراهن والظروف والمتغيرات العالمية والإقليمية المستجدة من أجل أن يثبتوا ما يمكن تثبيته من أساليب العمل السابقة، ويبتكروا ما يمكن ابتكاره من أساليب جديدة في المواجهة، لتكون أكثر مناسبة لمعطيات الأوضاع الراهنة. وبهذا يمكن أن تتحقق من قبل الإسلاميين معاصرة العالم في مرحلته الجديدة، فالمعاصرة لا تكون بالاستسلام وموالاة الكفار وأعداء الأمة تحت حجة مراعاة موازين القوى والمتغيرات العالمية، وإنما تكون بالاستمساك بالأهداف الأساسية والمبادئ والثوابت ولكن مع إحداث التغيير الضروري في أساليب العمل من أجل تحقيق الأهداف والمحافظة على المبادئ والثوابت (ص : 101).

- حول المشاركة الجماهيرية :

يؤكد الأستاذ شفيق على قوة الشعوب والتعبئة الجماعية باعتبارها شكلا أساسيا من أشكال المواجهة مع النظام الدولي الجديد بل إنه يعتبرها قد أصبحت في جوهر خطة المواجهة مع هذا النظام وفي جوهر كل مشروع نهضوي يمكن أن يكتب له النجاح (ص : 103).

ويتساءل الأستاذ شفيق : "لو وضعنا في كفة ميزان قوة

عدونا في مقابل قوة أي قطر من أقطارنا سنجد الكفة مائلة في مصلحته ميلانا كبيرا. ولو سألنا : كيف يمكن أن نعوض ذلك؟ فالجواب لن يكون بعد الاتكال على الله ونصره، وطلب نصرته وعونه، غير حشد قوى جماهيرنا بملايينها التي تفوق المائتي مليون إن كان حديثنا عن العرب، والتي تفوق الألف مليون إن كان حديثنا عن الأمة الإسلامية، ثم بعد ذلك تأتي عملية تطوير الإمكانات الأخرى السياسية والعسكرية والعلمية والاقتصادية والثقافية وحشدها في المعركة (ص : 103).

وهو يرى أن "الاجهاض المتواصل منذ منتصف الخمسينات ولاسيما في الستينات والسبعينات للحركة الجماهيرية، والقمع الذي لا يرحم للمعارضة، واستبعاد أية مشاركة في القرار، يتحمل مسؤولية كبيرة جدا، في مسلسل الهزائم اللاحقة التي نزلت بمحاولات النهضة التي اعتمدت على الجيش وأجهزة الدولة، والتأييد المدجن لمنازلة جيش العدو المتفوق بكل عوامل التفوق العسكري والمادي" (ص : 103).

وإن اعتماد نظرية إحياء دور الشارع والجامعات والنقابات والروابط الثقافية والاجتماعية -إحياء جماهير الأمة- يتطلب فيما يتطلب العمل من أجل مجموعة النقاط التي يمكن أن يتضمنها الميثاق الذي يتناول الإقرار بالتعدد، وإطلاق الحريات الصحفية والسياسية وتكريس مبدأ الاحتكام إلى صناديق الاقتراع لأنه يسهل عملية إحياء دور الجماهير، ويقصر الطريق في الاستناد إلى الشعب في الرد على التحديات التي تواجه الأمة في هذه المرحلة التاريخية.

ويشكل هذا سببا هاما في اختيار أساليب التعبير التي تتجه إلى الشعب ليكون هو قوة إحداث التغيير بدلا من النظريات التي تتصور أن بمقدور تنظيم مهما بلغ عدده أن يحدث التغيير من خلال عضلاته، أو بالتصور أن التغيير يمر عبر عمليات عنيفة، هنا وهناك، لمواجهة أجهزة الدولة المنظمة وجيوشها المدربة، أو لمواجهة قوة أمريكا والصهيونية والنظام الدولي الذي يراد أن يفرض علينا (ص : 104-105).

وفي القسم الثاني من الفصل الثالث ودائما في سياق رسم خطة المواجهة وتركيزا منه على ثابت الوحدة، يتوجه الأستاذ شفيق بخطابه إلى كافة القوى الإسلامية والوطنية والعروبية والديمقراطية من أجل تشكيل جبهات متحدة على مستوى القطر الواحد كما على مستوى الأمة.

"وهذا ما يتطلب أن يصار إلى تخطي عدد من الصراعات الداخلية التي عرفتها المراحل السابقة فيما بين الإسلاميين والعروبيين والوطنيين وبعض العلمانيين الديمقراطيين، وهي صراعات ربما كان هنالك ما يسوغها، في حينه، إلا أنها الآن أصبحت في مرتبة ثالثة، أو رابعة، من حيث الأهمية، أمام الخطر الداهم الذي تتعرض له الأمة. وإن التخطي هنا لا يعني أن يتخلى أحد عن عقيدته ومبادئه وأفكاره الأساسية، أو عن خلافياته في أية مسألة أساسية مع القوى الأخرى، وإنما يعني عدم وضعها في المقدمة ما دام العدو الخارجي يقتحم الديار، ويريد ألا يبقي فيها نفسا من إسلام أو عروبة، أو وطنية أو كرامة، أو مصلحة عليا للأمة. إنها عملية تنظيم للاولويات. ومن ثم يصار إلى تنظيم مستويات الصراع والخلافية حول كل قضية. فالانخراط في التعاون على خير، وفي جبهة واحدة، ضد الخطر الأمريكي الصهيوني الداهم يمكن، بل يجب أن يحمل في طياته استمرارللحوار فيما نحن مختلفون فيه عقيدة وأفكارا ونظريات وسياسة. فإذا ما أحسنا إنقاذ المركب الذي نحن فيه جميعا من الغرق فسيكون بإمكاننا أن نختلف ونحن نتحاور، وربما أمكن تقريب الفجوة، أو نتفق على أن نحتكم إلى صناديق الاقتراع، وإلى تنظيم علاقات داخلية تسمح بالتعدد وحرية الرأي والمعارضة" (ص : 107-108).

ومن أجل تقريب وجهات النظر بين أصحاب هذه الجبهات يرى -من جهة- أن القضايا التي اصطلح البعض على تسميتها وطنية وعروبية هي في أساسها قضايا إسلامية ولا يصح شرعا فصلها عن القضايا الإسلامية الأخرى. وذلك مثل استقلال الوطن والوحدة العربية وغيرهما و "لا معضلة في تشكيل أوسع الجبهات للدفاع عن هذه القضايا ما دامت تلك الجبهات تقر للإسلاميين بحقهم في الاحتكام للشرع وجعله معيارا ومرجعا في اجتهاداتهم، وما دامت تقر حقهم في التشكل كجماعات سياسية، وتبني الحد الإسلامي لمشاكل الأمة (ص : 110).

ومن جهة أخرى فإن العروبيين والوطنيين "أخذوا يدرسون الآن، بعمق أكبر، علاقة الإسلام بالعروبة والوطنية والديمقراطية، كما أخذوا يكتشفون أكثر فأكثر، خطورة التغريب الفكري، وعمق العنصرية الغربية، وضرورة التأصل وفهم الخصوصية، وأهمية التأكد على الهوية الحضاريةة للأمة" (ص : 111).

- حول التصدي للعمل الجماهيري :

إن انتقال عدد من الحركات الإسلامية من مرحلة الدعوة وبناء الجماعة وتربيتها تربية إسلامية حقة إلى مرحلة مخاطبة الجماهير والتصدي لقيادتها، يوجب عليها أن تولي أهمية أكبر للمسائل السياسية والاقتصادية والثقافية والتعبوية للجماهير، كما يفرض عليها أن تدخل في العلاقات الجبهوية مع قوى إسلامية أخرى، كما مع قوى وطنية وعروبية، وربما علمانية، من أجل تحقيق إنجازات أساسية تهم الأمة وتهم المستقبل الإسلامي. ولا يمكن إنجاز ذلك إلا من خلال قيادة الجماهير وتوحيد الجبهات. وهذا يفرض نمطا من التربية والإعداد الداخليين للكادر من أجل كسب الجماهير وقيادتها، وفي سبيل حسن التعامل والأطراف الأخرى وإدارة الحوار معها وعقد الاتفاقات وإياها. ولابد هنا من أن يرتفع مستوى الاتقان في إدارة هذا العمل، والحذر من المكائد والمناورات، كما من النظرة الفئوية الضيقة" (ص : 113).

وبعد أن فرغ من بيان أهمية الاهتمام بكل ما يسهم في بناء مناهج المواجهة ينتقل ذ. شفيق ليقف وقفة مهمة جدا حول الصفات التي ينبغي لأهل المواجهة أن يتصفوا بها فيقول : "يمكن أن نلحظ سمات محددة يتسم بها أهل النهضة والتغيير، شيوخا ورجالا ونساء وشبيبة. وإن من تلك السمات وجود جذوة متقدة في القلب تدفع للبذل والتضحية والعطاء، ومن نشاطية متدفقة غير هيابة من سجن أو نفي أو موت. ولا يدخل في حسابها لوم اللائمين، أو عقاب المتسلطين، أو ما يمكن أن يلحق بالأهل والنفس والولد والمال والمستقبل من خسائر وأضرار. وترى في هؤلاء علائم التمسك بالمبادئ وروح التقشف والاستعلاء على المال والراحة والأمان، وترى فيهم تلك العقول الباحثة عن الحقيقة، والمؤمنة بإمكان تغيير العالم، إنها مرحلة غلبة المبادئ، إنها مرحلة التجارة الرابحة التي تبيع الدنيا وتشتري الآخرة" (ص : 118).

على أن من المهم أن يلاحظ نقطتان في هذا الصدد :

الأولى : الحاجة إلى أن يكثر من يجددون إيمانهم وشبابهم وعزائمهم ونفوسهم ومعنوياتهم وعقلياتهم من أهل المرحلة السابقة، وذلك بسبب خطورة التحديات التي تواجه الأمة.

الثانية : لابد من أن يرتفع الوعي في هذه المرحلة إلى مستوى الخطر الذي تتعرض له الأمة، وهذا يعني الارتفاع بمستوى التعبئة العقدية والروحية والنفسية والفكرية (الإيديولوجية) إلى مستوى أعلى من أي مستوى سابق (ص 120).

ثم ينتقل الأستاذ شفيق إلى الفصل الرابع حيث يتعرض في

القسم الأول منه لمجموعة من الشعارات المعاصرة التي أفرزتها الحضارة الغربية مثل الديمقراطية وسلطة الشعب والبرلمانية وحقوق الإنسان، استخدمت في الصراع السياسي ضد الإسلام والحركات الإسلامية وذلك في محاولة لإظهار أن هذه الشعارات تعطي أبعادا من الحقوق للشعوب والأفراد أكثر مما يفعل الإسلام. وقد جرت محاولات لتصوير النظام الإسلامي في الحكم، أو في الأصح، النظام المعتمد على المرجعية الإسلامية في الحكم نظاما فرديا دكتاتوريا، ودينيا بمعنى "أوتوقراطي" أي الحكم الديني كما عرف في الغرب" (ص : 123).

وقد كان موقف الإسلاميين مختلفا تجاه شعار الديمقراطية بين متشدد في رفضه وآخر حاول المطابقة بينه وبين الشورى.

وقد استغل الموقف الأول "لإقامة جفوة بين النظرية الإسلامية في الحكم وتلك الشعارات وبدت كأنها تسوغ الحكم الفردي والاستبداد وحق مصادرة المعارضة وحقوق الإنسان وغير ذلك، ومن جهة أخرى "استغلت المقاربة بين الشورى والديمقراطية... لكي ينتهي موضوع الإسلام ليؤخذ بالديمقراطية... وفقا لطبعتها الغربية" (ص : 124).

وهنا يتجه الأستاذ شفيق إلى تفكيك عناصر الديمقراطية لتبيان محاسنها ومساوئها، وذلك حتى يتسنى ربط علاقة سليمة بين هذا الشعار وبين أصول الإسلام في الحكم. ويستعرض الأستاذ تاريخ الديموقراطية الحديث ويستنتج أنها ما كانت لتكتسب "سمعة طيبة" لولا مواجهتها للأنظمة الدكتاتورية وخاصة النظام الشيوعي ضمن التجربة السوفيتية، وإلا فإن للدمقراطية الغربية سلبيات وقبائح معروفة ومعلومة.

وأما عن الموقف الإسلامي في هذا المجال فإن الأهم يقول الأستاذ شفيق : "هو التأصيل الشرعي لتأسيس نظرية في الحكم تستجيب للأوضاع الراهنة وتحديات العصر. وهنا يفترض عند مواجهة تحدي الديمقراطية الليبرالية أن تفكك تلك الشعارات التي يواجهوننا بها إلى عناصرها الأساسية، فيفصل بين ما تحمله من عناصر إيديولوجية غربية وما تحمله من عناصر تنسجم وفطرة الإنسان وطبائعه وحسن تنظيمه لأموره. وذلك حتى لا ننزلق إلى قبول ما يخالف العقيدة وينحرف بقيم الإسالم والأمة، وحتى لا ننجرف في المقابل، إلى رفض ما أقر به الدين القيم من فطرة، وطبيعة إنسانية، وتكريم للإنسان، وحقه في الاعتراض والخيار، ومسؤوليته في تنظيم أمور معاشه وحياته، ونحن نرفض العناصر الايديولوجية الغربية في الديمقراطية.

ومن زاوية أخرى يتطلب الموضوع أن يناقش من وجهته السياسية العملية، وعلاقة ذلك بالصراع القائم. أي يناقش على ضوء ظروف الأمة وما يسود من موازين قوى ومعادلات داخلية وخارجية. فالمسألة ليست نظرية بحتة، وإنما هي عملية كذلك، وهذا ما يقتضي أن تؤخذ بعين الاعتبار جملة من العوامل حين يناقش موضوع الديمقراطية والبرلمانية والأحزاب والتعدد وحقوق الإنسان. وهنا ينبغي لنا أن نعود لنحمل إلى الفقه الواقع الذي نواجهه ليقول كلمته فيه بدقة ولا نقتصر على طرح موضوع الديمقراطية أمام الفقهاء طرحا نظريا تجريديا" (ص : 130-131).

إن الديمقراطية تمثل شكلا من أشكال التغيير، والأستاذ شفيق يعدد أشكالا أخرى. فهناك الأشكال العنيفة، وهي ليست مرفوضة دائما ولا مقبولة أبدا، بل هي رهينة بمدى ما تحققه من مصلحة إسلامية داخليا وإقليميا ودوليا. وهناك شكلان آخران لا يدخلان في إطار تلك الأشكال العنيفة.

أما أحدهما فيتمثل بالوصول من خلال تحرك الشعب إلى ما يشبه العصيان العام الذي يصحبه تفكك للسلطة ولا سيما مؤسسة الجيش.

على أن السبيل الثاني السلمي وهو الخيار الأفضل فيتمثل بالوصول إلي نوع من المصالحة الاجتماعة الداخلية أو نوع من الميثاق الذي ينظم الخلافية والصراع (ص : 134-135).

وإزاء هذه الأشكال يستنتج الأستاذ شفيق "أن المشروع التغييري يرتبط اليوم بموقف الشعب منه، أو بمدى تجاوب الجماهير وإياه وتبنيها له، ثم بمدى ما يتسع لمشاركة القوى الاجتماعية والسياسية فيه. ومن ثم لا مستقبل للعمل الإسلامي، أو لانتصار أية قضية من قضايا الأمة، إلا من خلال التوجه إلي جماهير الأمة وكسب الرأي العام وتوسيع الجبهة التي يعمل معها ومن خلالها. فما لم يقم تحرك إسلامي يؤيده الشعب فليس هنالك من سبيل إلى تغيير. هذا هو القانون الحاكم ضمن المعادلة الراهنة لموازين القوى في الأمة وفي العالم. وإذا كان هذا الرأي صحيحا فهذا يعني أن على العمل الإسلامي أن يتقن فهم الواقع المعاصر، ويتقن أسلوب معالجته، فيما يطرح من شعارات، ويتبنى من قضايا، ويمارس من أساليب العمل والنضال والجهاد. وبهذا يستطيع أن يصبح متوازنا متماسكا حين يجعل خطته تتجه إلي الشعب بعد الاعتماد على الله سبحانه وتعالى، والصدق معه، والاتكال عليه، وطلب نصرته جل جلاله" (ص : 137).

إن الأستاذ شفيق يحاول -من خلال ما سبق- أن يضع خطوطا عريضة لما يمكن أن يسمى "بالميثاق" وذلك من أجل تنظيم الحياة السياسية "وقد كانت الدول الكبرى تستطيع أن تفيد من خلافيات الحكام لمنع التضامن أو إخافة هذا الحاكم، أو إغراء ذلك. ولكنها لا تستطيع أن تفعل الشيء نفسه بالنسبة إلى الجماهير، والشعوب، ومجموع القوى الشعبية النشطة الفاعلة. ومن ثم يصبح مثل ذلك الميثاق (ص 141). المقترح لتنظيم العلائق السياسية في داخل أقطارنا شرطا مهما في وقف التدهور المريع الراهن، أي منع تنفيذ مخططات أمريكا والصهيونية في مرحلة النظام الدولي الجديد" (ص 141).

وفي القسم الثاني من الفصل الرابع يخلص الأستاذ منير شفيق إلى أن البداية في تحقيق المشروع الإسلامي أو الطريق الثالث تكون في "الفهم العميق لظروف الأمة من كل الجوانب حتى يصح الاحتكام للشرع لتحديد الموقف السليم في اقتراح الحلول" (ص : 147).

وفي هذا السياق يناقش الأستاذ شفيق ثلاث نقاط يرى أنها في حاجة إلي مزيد من الإغناء :

1- الحاجة إلى وضع تصور لحقوق الإنسان مستخلصا من الإسلام وعدم الوقوع في المزالق المدمرة للإنسان والعائلة والخلق القويم والقيم السامية. وهي أشياء ليست ذات وزن في التصور الغربي لحقوق الإنسان.

2- مراعاة الميثاق المنشود لخصوصيات كل بلد إسلامي على ضوء الاتفاق العام فيما بين أغلبية الفعاليات الإسلامية المختلفة وهذه الخصائص قد تكون تاريخية أو طبيعية أو لها علاقة بالتحديات الإقليمية والدولية.

3- إنهاء التصورات الظالمة حول الحل الإسلامي. وذلك حين يصوره البعض مجرد إقامة حدود لقطع الأيدي...، أو لرجم الزناة... أو لإلباس النساء الحجاب... وهذه التصورات ينبغي أن تغير في أذهان الناس وذلك بتقديم المشروع الإسلامي المتكامل وهو مشروع حضاري كبير يستهدف تغيير الإنسان على المستوى الفردي والجماعي وتلبية جميع حاجاته وغير ذلك مما هو من حقوق الإنسان عموما.

وفي نهاية هذا الفصل يتساءل الأستاذ منير شفيق بهذه الصيغة : طريق المواجهة لماذا؟ وقد تساءل قبل ذلك فقال "طريق التسليم والواقعية أم طريق المقاومة والمواجهة؟"

وفي سياق الإجابة عن كل ذلك يقول : "إن بين أيدينا سلسلة غنية من التجارب "الواقعية" من المحيط إلي الخليج ومنذ مائتي عام، سعت جميعا إلى تطبيق ما يطلب منا اليوم تطبيقه في ظل النظام الدولي الجديد، أو بكلمات أخرى، إن الذين يثيرون موضوعة الفشل في تجارب المواجهة والتحدي، عليهم أن يتذكروا الفشل الموازي الذي لحق بكل تجارب التعاون مع الغرب، وقبول شروطه، والدخول في لعبته" (ص : 156).

"ولهذا فإن طريق التحدي والمواجهة هو الطريق الوحيد المتاح. ولكنه طريق يحمل في طياته أكثر من خيار بالنسبة إلى حسن إدارة الصراع، والتعلم من دروس التجارب السابقة وتشكيل الجبهات، واختيار أشكال النضال، وليس بالضرورة أن تكون نهاياته الفشل، بل ستظل هنالك دائما إمكانات النجاح محتملة في المدى المنظور، وأكيدة في المدى البعيد، ولا سيما في حالة نشوء موازين قوى إسلامية وعالمية أكثر مؤاتاة مما حدث في الماضي" (ص : 159).

ونعيد هنا ما ذكرناه سابقا من أن "المواجهة ممكنة وشروطها كامنة وإن الانتصار في المواجهة ممكن، ولو بعد حين من الدهر. فميزان القوى الراهن عرضة لمتغيرات كثيرة في مستقبل قريب أو متوسط ولن تكون رياح الغد كرياح اليوم أبدا (ص : 24).

وفي الأخير نشير إلى أن التأمل في الكتاب من حيث بنيته والمجال الجغرافي الذي اهتم به يجعلنا نلاحظ تركيزا من الكاتب على البلاد العربية، من حيث وصف أوضاعها في ظل النظام الدولي الجديد، ومن حيث اقتراح خطة النهوض والمواجهة، ويلاحظ أيضا مستوى آخر من التركيز وهو الذي يتعلق بفلسطين، ولا شك أن الأستاذ منير شفيق يعتمد في ذلك على أسس وقواعد مقبولة، فمن ذلك "أن البلاد العربية تكتسي أهمية استراتيجية مركزية على المستويين الإسلامي والعالمي، كما على مستوى الاقتصاد العالمي ولا سيما من جهة النفط والثروة النقدية" (ص : 17). ولذلك فإن نصيبها كان ولم يزل مميزا من جهة ما وقع فيها من متغيرات في ظل النظام الدولي أو بعبارة أدق من جهة التركيز الأمريكي عليها" (ص : 28).

أما عن فلسطين فقد سبق أن نقلنا عنه "أن ثمة اجماع أو شبه اجماع في الساحتين العربية والإسلامية باعتبار قضية فلسطين هي قضية العرب الأولى، أو قضية المسلمين الأولى" (ص : 84 مثلا).

ولا شك أن هذا النوع من التركيز في مثل هذه البحوث خصوصا على مجال محدد لا هو بالضيق جدا ولا بالواسع الفضفاض يساعد على استخلاص نتائج أقرب إلي الدقة والعلمية. وخاصة إذا كان الباحث من أهل السنة. ولا ننسى أن الأستاذ منير شفيق عربي فلسطيني مسلم ولذلك فإن اهتمامه في هذا الكتاب عكس اهتماما عربيا وفلسطينيا، لكنه في نفس الوقت إسلامي من حيث انطلاقه من رؤية حضارية إسلامية متوازنة. وكذلك من حيث ربطه بين قضايا العالم العربي وقضايا العالم الإسلامي في مواضع متعددة من كتابه وخاصة في الخاتمة.

وأود أن أنبه في الأخير على أن هذا العرض لا يغني عن الرجوع إلى الكتاب وقراءته ؛ لأنه كتاب مركز جدا ومفيد في مجموعه بما أورده من وثائق، وما اعتمده من تحليل دقيق لكثير من القضايا الدولية والوقائع العالمية، وإن كل فقرة في هذا الكتاب لها دلالتها الخاصة التي تغني الموضوع، وتفتح فيه آفاقا واسعة من أجل إدراك جيد للقضية.

الواجهة الاقتصادية للنظام العالمي الجديد

حوار مع الدكتور لحسن الداودي

الدكتور لحسن الداودي أستاذ بكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بفاس، أنجز أطروحته لدكتوراه الدولة حول :الاندماج الاقتصادي للعالم الإسلامي. له عدة مقالات منشورة حول الاقتصاد الإسلامي. يرأس حاليا "الجمعية المغربية للدراسات والبحوث في الاقتصاد الإسلامي".

التقت به "الهدى" حول موضوع المظهر الاقتصادي للنظام العالمي الجديد، وكان له معها هذا الحوار.

الهدى : هل هناك دواع اقتصادية محضة لبروز النظام العالمي الجديد؟

د. الداودي : باسم الله الرحمن الرحيم. قبل أن نتكلم عن الجانب الاقتصادي لابد أن نقف عند كلمة أو مصطلح "النظام العالمي الجديد". فهل هو جديد أم قديم؟ هذا تساؤل. هل هو موجود أم غير موجود؟ هذا تساؤل آخر.

ويمكن أن نقول -من وجهة نظرنا- إن ما يسمى بالنظام العالمي الجديد هو اندثار الشيوعية وخاصة في الاتحاد السوفياتي، وهذا مرتبط بالصراع الغربي-الغربي، وإن كان محور الصراع -فيما مضى وفيما كان يظهر- بين شرق شيوعي وغرب ليبرالي ولكنه في الحقيقة صراع داخل الغرب.

ولكن هل يمكن لنا نحن، ومن موقفنا أن نتبنى هذا المصطلح؟ بالنسبة لي، لا يمكن أن نتبناه لأنه دخيل علينا، هناك إسقاطات على مستوى المصطلحات لأن كل حضارة لها تاريخ، ولها معايير لتحديد ما هو جديد وما هو قديم. فبالنسبة إلينا يمكن أن نقول : إن هذا العصر يعتبر امتدادا للحروب الصليبية ووقوف الغرب ضد الإسلام. فهي مرحلة طويلة ممتدة لازلنا نعيش داخلها إلا أن هذه المرحلة في حد ذاتها يمكن تقسيمها إلى مراحل، وهذه المراحل تحدد بحسب مستوى حضور العقلية الصليبية. وهناك مرحلة بارزة في هذا التاريخ وهي التي تقع ما بين الحروب الصليبية وبروز الشيوعية. وقد وقعت في هذه المرحلة أحداث خطيرة جدا، منها خروج المسلمين من الأندلس، ومنها استعمار الدول الإسلامية، ومنها سقوط الخلافة وغير ذلك مما وقع في ظل تلك العقلية الصليبية. ثم تطورت هذه العقلية إلى أوائل هذا القرن الميلادي، حيث ظهر منافس جديد ؛ لأن العالم الإسلامي لم يعد منافسا للغرب بحكم أنه كان تحت وطأة الاستعمار، هذا المنافس الجديد تمثل في الشيوعية، ومع تزايد قوة الاتحاد السوفياتي تحول محور الصراع من غرب-عالم إسلامي إلى غرب-غرب، أي الليبرالية ضد الشيوعية، إذن فالعالم الإسلامي -اقتصاديا وحضاريا- كان

في تراجع في هذه المرحلة فنسي نسبيا. إلا أنه في إطار ذلك الصراع ونسيان الإسلام، بدأ الإسلام ينمو شيئا فشيئا دون أن يصل إلى مستوى تلك الصراعات حتى إن أمريكا -في حالة خاصة- أو الاتحاد السوفياتي في حالة خاصة- كان كل واحد منهما يعين المسلمين ضد خصومه، لماذا؟ لأن قوة المسلمين كانت ضعيفة، إذن فالمسلمون لم يكونوا ليمثلوا خطرا على هذا أو ذاك... ولكن مع انهيار الشيوعية برزت -من جديد- العقلية الصليبية أي أن الإسلام هو الذي أصبح في الواجهة.

إذن فحين نتكلم عن النظام العالمي الجديد فإنا نقصد بروز العقلية الصليبية من جديد!... ونحن الآن نعيش في إطار صراع حضاري عوض صراع إيديولوجي، وقد كان الصراع في المرحلة الأخيرة بين الأم أي الليبرالية والبنت أي الشيوعية، أما الآن -وقد ماتت الشيوعية- فالصراع بين الليبرالية والإسلام.

هذا هو الإطار العام. ولكن في هذا الإطار العام هناك إطار سياسي وهناك إطار اقتصادي... ولكن إذا غاب عنا ذلك الإطار العام فلن نتمكن من فهم الإطار الاقتصادي! فإذا ما نظرنا إلى هذا الإطار الخاص فإنه يمكن القول بأن هناك استعمارا اقتصاديا وسياسيا للعالم الثالث على العموم وللعالم الإسلامي على الخصوص. لقد تمت مرحلة الاستعمار المباشر ثم جاءت بعدها مرحلة الاستعمار الاقتصادي، وهو نوع خاص من الاستعمار يعكس تطورا على مستوى الأساليب، غير أن الواقع لم يتغير كثيرا. لأن الغرب كان يستفيد من خيرات العالم الثالث عموما والعالم الإسلامي بصفة خاصة.

والشيء الذي يجعل العالم الإسلامي في الواجهة هو احتياطه من الطاقة الذي يصل إلى حوالي 80٪ من الاحتياطي العالمي. وهي نسبة تجعل منه المصدر الأول للطاقة. ومن ثم فالهدف الأول بالنسبة للغرب هو أنه لابد أن يتمكن من العالم الإسلامي حتى يتمكن من خيراته. إذن فالغرب يقوم بدوره كما ينبغي أن يقوم به. ويبقى السؤال المهم، وهو أين ذلك العالم الإسلامي الذي يستطيع أن يستفيد من خيراته ولا يسلب منها؟

هناك حديث شريف رواه ابن ماجة ويبتدىء بقوله صلى الله عليه وسلم : "لم تظهر الفاحشة في قوم...." والجزء الذي أريد أن أشير إليه من هذا الحديث هو : "ولم ينقضوا عهد الله وعهد رسوله إلا سلط الله عليهم عدوا من غيرهم فأخذوا بعض ما في أيديهم". وفي الجزء الأخير من هذا الحديث : "وما لم تحكم أئمتهم بكتاب الله ويتخيروا مما أنزل الله إلا جعل الله بأسهم بينهم" . هذا الحديث ينطبق على واقع العالم الإسلامي، ونحن نرى الآن فصاما بين الإسلام والمسلمين فسلط الله على المسلمين من يأخذ بعض ما في أيديهم. فالثروات موجودة ولكن لا يستفيد منها العالم الإسلامي بل يستفيد منها غيره، والنزاعات الإسلامية هي كذلك كثيرة وتسهل مأمورية الغرب في سلب هذه الخيرات.

وهذه من خاصيات ما يمكن أن نسميه نحن بالنظام الدولي الجديد، وقد قلت بأنه جديد وقديم في نفس الوقت لأن واقعنا -على المستوى الاقتصادي وفي علاقتنا مع الغرب- هو تقريبا ما كنا عليه في السنة الماضية. بل حتى في أيام الاستعمار، وذلك أن علاقتنا لم تتغير كثيرا مع الغرب، فهو يسلب دائما خيرات العالم الإسلامي وسيستمر في سلبها إلى أن يأتي من سيغير هذا العالم الإسلامي إن شاء الله.

هذا الكلام يدل على أن العلاقة القائمة الآن بين النظام العالمي الجديد والعالم الإسلامي هي علاقة استغلال. فهل هناك استراتيجية لتحقيق هذا الاستغلال يعمل ذلك النظام على تنفيذها؟

لن يكون النظام إلا نظام استغلال لأن الإنسان كما هو معروف زين له حب الشهوات. يقول الله تعالى: (زين للناس حب الشهوات) إذن فالإنسان دون إيمان هو ذلك الذي له تسع وتسعون نعجة ويريد أن يأخذ نعجة ذلك الفقير الذي ليس له إلا نعجة واحدة ليكمل بها المائة، إذن فالغرب غني ولكن بما أنه يعمل حسب هواه فالمال مزين له فهي غريزة عنده، وهنا نأتي إلى فكرة الندرة. إن الندرة غير موجودة على المستوى المطلق لأن الله تعالى يقول: (وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها).

إذن لابد للإنسان من أن يجد قوتا، وإذا مات جوعا فهناك من أكل رزقه! إذن الخيرات موجودة، ولكنها زينت للناس فصاحب المليار يريد مليارين وصاحب المليارين يريد عشرة وهكذا، إذن العلاقة لا يمكن أن تكون إلا علاقة استغلال وهو شيء ظاهر للعيان.

أما الاستراتيجية فهي على المستوى النظري مفهومة ومعروفة وهي تكمن في إدماج كل الدول في السوق العالمية، وعندما ندخل إلى السوق نقول: إن العرض والطلب هو الذي يحدد الأسعار. ولكن يمكن أن نقول: هناك دول تكنولوجية متقدمة تبيع الطائرات والصواريخ وهناك دول تبيع الحوامض أو موادا أولية، ويمكن لكل دولة أن تستفيد، فعلاقة تلك الدول التي تبيع تكنولوجيا متقدمة تقوم على الاحتكار في ما يتعلق بالتكنولوجيا. أما الانتاجيات على مستوى النسيج أو المواد الأولية فهناك دول كثيرة تنتجها فيصبح المستفيد هو الذي يتحكم في التكنولوجيا، وهكذا يتبين -من خلال دمج الدول على الصعيد العالمي في تلك السوق حسب قناة البنك الدولي وغيره- أن المستفيد الأول هو الغرب ولكن دون أن يظهر أن هذا الاستغلال بشع أو أنه مفروض على الدول النامية، والغرب يحاول إنتاج عقلية قابلة للدخول في النظام الدولي الجديد باعتباره أمرا طبيعيا وفي مصلحة الجميع. وهذا غير صحيح لأن كونه في مصلحة الجميع يعني أن كل الدول ستعرف تقدما تكنولوجيا. وهل سيسمح الغرب للعالم الثالث أن يأخذ سر قوته لينافسه بها؟! إن القبول بهذا التمويه يعكس نمطا ساذجا من التفكير. فالتكنولوجيا التي تأتي إلى العالم الثالث هي تلك التي تجووزت في الغرب، والعالم الثالث يستهلك التكنولوجيا والغرب ينتجها ولابد للمستهلك أن يكون متأخرا نسبيا عن المنتج...

وهكذا فنحن نجري وراء تكنولوجيا لا يمكن أن نتحكم فيها والخلاصة هي أن استراتيجية الغرب تتمثل في إدماج كل الدول في النظام الاقتصادي الدولي حتى يسهل سلب خيرات العالم الثالث.

وقفنا عند حد بيان الخطوط العريضة لاستراتيجية النظام الدولي الجديد من الناحية الاقتصادية، وكتخصيص في هذا المجال يمكن أن نتساءل عن انعكاس هذه الاستراتيجية على العالم الإسلامي، هل يمكن رسم صورة لوضعية هذا العالم إزاء هذه الاستراتيجية؟

الاستراتيجية دائما تبقى نظرية، وإنزال الجانب النظري على أرض الواقع يقتضي الإيمان بهذه الاستراتيجية النظرية.

وإذا تحدثنا عن العالم الإسلامي فينبغي أن نتساءل أولا عن وجوده ككيان، لأنه الآن مفرق إلى أكثر من خمسين دولة، ومن ثم يمكن أن نقول إن العالم الإسلامي في الوقت الحاضر غير موجود ككيان، ومن ثم يصعب أن نقدم استراتيجية؛ لأن الإطار الطبيعي هو العالم الاسلامي، لأنه إذا كان العالم الإسلامي يمتد من المحيط إلى حدود اليابان فهذا ليس عبثا، وسيكون إطار القوة -إذن- موجودا، والعالم الإسلامي يعد أكثر من مليار نسمة وطاقاته المادية والبشرية قوية وبإمكانه

أن يلعب الدور الأول على المستوى العالمي، وكونه يملك هذا الحجم من القدرة يبين لماذا حمل رسالة والذي حمله هذه الرسالة هو الله العليم الخبير. فهل يحمله رسالة دون أن يوفر له الوسائل؟ إذن الوسائل موجودة في العالم الإسلامي. وينبغي أن ينظر إلى ضعف العالم الإسلامي حاليا على أنه ضعف مرحلي، فهو لم يكن ثم كان ولابد أن يزول، ذلك أن تحليل تاريخ الأمم لا ينبغي أن يحصر في مراحل ضيقة. وبعبارة أخرى، ماذا يمثل قرن داخل الزمان الممتد؟ إن قرنا أو قرنين أو عشرة قرون لا تمثل إلا نقطة ماء في بحر! وإذا رجعنا إلى الحديث النبوي الشريف الذي يقول فيه النبي صلى الله عليه وسلم : "لن تقوم الساعة حتى تقاتلوا اليهود..." (الحديث). ونحن نفهم من هذا الحديث أن المسلمين سينتصرون، وهذه نقطة مهمة لابد من التذكير بها لكي نفهم مستقبل العالم الإسلامي. وعندما قيل هذا الحديث كانت اليهود -مقارنة مع المسلمين- نسبة قليلة. وكلما انتشر الإسلام كلما كانت نسبة اليهود تضعف بل أصبحت رقعة العالم الإسلامي كبيرة جدا وصار اليهود لا يمثلون سوى أفراد داخل هذا العالم. فأين كان هؤلاء اليهود الذين سيقاتلهم المسلمون؟! فهم لم يكونوا موجودين إلا باعتبارهم أفرادا يمثلون أقلية ضعيفة، فعبر التاريخ كنا نبتعد عن محتوى هذا الحديث فانهار العالم الإسلامي وهاجر اليهود إلى الغرب، فابتعدنا أكثر فأكثر عن مستوى الحديث، ولكن اليهود هاجروا كأفراد ورجعوا كيانا قائما بذاته بل دولة يحسب لها حسابها. ورجوع اليهود إلى دار الإسلام لم يكن متاحا إلا بسبب ضعف العالم الإسلامي، ولو كان قويا ما كان لليهود أن يعودوا، ولقد كانت عودتهم مرتبطة بظهور الشيوعية لأن الصراع الشيوعي الليبرالي هو الذي أعطى هتلر، والحرب العالمية الثانية بنيت على الصراع الليبرالي الشيوعي لأن هتلر هو إنتاج صراع الليبرالية والشيوعية. ومن نتائج الحرب العالمية وما قام به هتلر نجد رجوع اليهود، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ورجوع بولونيا إلى أصلها وتوحد ألمانيا.

والنتيجة الوحيدة هي رجوع اليهود إلى دار الإسلام، ولكن ككيان قائم بذاته أي كدولة. وبناء الدولة اليهودية كان عبارة عن مشكل عربي يهودي فانهار العرب وأصبح المشكل فلسطينيا يهوديا، ونحن سندخل إلى المرحلة التي سيصبح فيها المشكل إسلاميا يهوديا. إذن مقومات الحرب بدأت تبرز.

قلنا إن اليهود هاجروا أفرادا ورجعوا كيانا ودولة ورجوعهم على هذا الشكل يعني أن العالم الإسلامي ضعيف في هذه المرحلة، ولكن كون الحديث يقول إن المسلمين سينتصرون يعني أن الآفاق هي إعادة بناء الكيان الإسلامي ولكن هذا قد يستغرق قرنا أو قرنين وربما عشرة قرون وكل ذلك جزء صغير في الزمان.

إذن فالعالم الإسلامي الآن -ونسأل الله له التوفيق- في عملية إعادة بناء الجسم، وكون الغرب يهاجم ويستغل ويضايق أعتقد أن هذا في مصلحة المسلم ؛ لأن المسلم إذا كبر في الظل دون أية مشاكل لن يكون قويا مثل تلك النبتة التي لابد لها من الأشعة والحرارة حتى تنمو نموا طبيعيا. ففي الابتلاء الذي يلاقيه المسلم تقوية لإيمانه وعزيمته. هذا الهجوم الاقتصادي والسياسي والإديولوجي في حد ذاته يسمح للمسلم أن يستيقظ من سباته ونومه. والنوم إذا كان ثقيلا عند شخص ما فلا شك أن استيقاظه يكون بطيئا وهو في حاجة إلى هرج وضوضاء وربما إلى ضرب حتى يستيقظ فعلا.

إذن نحن دخلنا -بإذن الله- في مرحلة بناء الفرد كمرحلة في بناء الجسم، ولكن هذا البناء يستغرق وقتا طويلا وسيكون صعبا غير أن النتيجة تستحق كل ذلك لأن قطف هذه الفاكهة لن يكون سهلا ويجب ألا يكون سهلا ؛ لأن المشكل

حضاري والحضارة لا تعطى بل تؤخذ. إذن الاستراتيجية تتمثل في أن يكون الهدف هو العمل نحو الوحدة الإسلامية ليكون الجسم قويا، وذلك أن الصراعات الدولية الآن هي التي تسير العالم، فالقوي يأكل حق الضعيف ولابد من تغيير هذه الموازين، وتغييرها يجب أن يكون عبر تغيير الأفراد أولا.

نعود إلى استراتيجية النظام الدولي الجديد التي قلتم إن الهدف من ورائها هو إدماج الدول في مجال السوق العالمية فهل لكم أن تعطونا صورة عن النتائج العملية لتأثير إدماج الدول الإسلامية في السوق العالمية؟

يمكن القول إن دولا فقيرة قد أدمجت فعلا منذ مدة متقدمة مثل مصر والمغرب وتونس وپاكستان وغيرها حيث كان الإدماج عبر قناة المديونية، فالديون كانت تعطى لمشاريع معينة تعمل في إطار تفتح الاقتصاديات، ولكن هذه المديونية التي كانت سهلة في مرحلة معينة جعلت الدول المدينة في أوائل الثمانينات غير قادرة على سداد ديونها فخضعت لبرامج معينة نعرف مصدرها. والآن البنك الدولي هو الذي يوجه السياسات الاقتصادية في هذه الدول، وبقيت بعض الدول مستقلة نسبيا في علاقتها بالبنك الدولي لأنها كانت تصدر البترول مثل الجزائر وماليزيا وأندونيسا ونيجيريا، إلا أن هاته الدول الآن -في ظل تراجع مستوى أسعار النفط ومع حرب الخليج- أصبحت في حاجة ماسة إلى أموال أجنبية، فجعلت نفسها تتجه نحو السوق الدولية والمؤسسات الدولية لجلب هذه الأموال، فنسمع دائما ما يقال عن الجزائر من أنه لابد أن تتبنى هي كذلك برنامج التقويم وأن تدخل تحت سيطرة البنك الدولي، نيجيريا كذلك، العراق معروف ما آل إليه، إيران كذلك، إذن هناك محاولة إدماج هذه الدول التي كانت خارجة عن قبضة البنك الدولي، وتفقير هذه الدول هو الحل الوحيد لإخضاعها لبرامج البنك الدولي. إذن التفقير هو أسلوب لإدماج هذه الدول في النظام العالمي الجديد والسيطرة عليها، والاستفادة من خيراتها. إذن هناك أساليب كثيرة، ولكن النتيجة واحدة. وهي الإدماج حتى يتم الاستغلال لأن الاستقلال هو جعل حد لهذا الاستغلال والإدماج هو الوسيلة للاستغلال.

على المستوى الداخلي لهذه الدول المستغلة، كيف يمكن أن نتصور النتائج العملية، وبمعنى آخر ذلك الاستغلال كيف يتجلى على المستوى الاجتماعي والاقتصادي داخليا؟

داخليا نرى أن حدة الأزمة في هاته الدول وتدني مستوى المعيشة وتفشي البطالة كلها نتائج تساعد على الإدماج في النظام العالمي الجديد. ومن مخلفاته خروج وهروب رؤوس الأموال لأن التفتح يقتضي نوعا من الحرية على مستوى دخول وخروج رؤوس الأموال، فأموال الدول النامية تخرج إلى الخارج والشعوب ليس لها الحق في أن تقول كلمتها، ونحن نلاحظ على مستوى الشعوب تقهقر مستوى العيش مع تزايد في نسبة الجهل وهو أمر أصبح شبه طبيعي بالنسبة لدول كثيرة. فتلك التي كانت فقيرة تزداد فقرا، وتلك التي كانت غنية تتراجع. وهذا ما تؤكده الإحصائيات.

نعود إلى استراتيجية النظام العالمي الجديد من الناحية الاقتصادية لنتساءل عن مدى التوقعات في نجاح هذه الخطة -خطة النظام العالمي الجديد- يعني في ظل معطيات اقتصادية كثيرة جدا منها ما ذكرت في السابق هناك بعض المفكرين الذين يرون بأن محور النظام العالمي الجديد هو الولايات المتحدة الأمريكية، وبأن هناك قوة اقتصادية أخرى ومجموعات اقتصادية عالمية. فمن خلال الحديث يتبين أن الأستاذ يرى بأن الغرب يهيمن في ظل النظام العالمي الجديد على العالم الثالث وأساسا العالم الإسلامي، فما مدى نجاح هذا النظام في الاستراتيجية الاقتصادية مع

التنبيه على هذا الاختلاف؟

نعم كنا نتكلم عن الغرب وكأنه مجموعة متفقة مندمجة ولكن الغرب يعيش كذلك تناقضات وصراعات، وقد ذكرت سابقا : (زين للناس...) فحتى داخل الغرب كل دولة منه تحاول أن تستفيد من النظام العالمي الجديد ولو على حساب الدولة الأخرى. ففرنسا تحاول أن تحقق مستوى معينا من الاستقرار على حساب ألمانيا والعكس صحيح، ولكن من وجهة نظرنا فإننا ننظر إلى الغرب كغرب في تحليل الصراعات الداخلية، ويمكن أن نقول إنها ثانوية -رغم أنها موجودة في بعض الحالات بشكل حاد- ولكنها ثانوية بالنسبة للصراع الحضاري الذي نعيش فيه، ولكن عندما يواجه العالم الإسلامي فإنه يواجهه كغرب. إذن على المستوى الإيديولوجي هو متفق ولكن مشاكله الاقتصادية تجعله -في حالة معينة- غير متفق؛ وهذا نجده حتى داخل كل دولة من دول الغرب. ففي فرنسا هناك تيارات معينة، واليابان ينافس الولايات المتحدة الأمريكية، كما تنافسها ألمانيا كذلك، ولكن هذا بالنسبة إليهم شيء طبيعي لأنه يدخل في إطار "الليبرالية". وهناك تعاون أيضا، ولكن هذه الصراعات قلت إنها موجودة، ويمكن لشرق جنوب آسيا أن يصبح قوة كبيرة ربما تكون أقوى من الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الاقتصادي. ولكن هل سيغير شيئا؟ ربما يغير شيئا ولاسيما على مستوى المجموعة الأوربية والتي تتزعمها فرنسا لأن أوربا هي التي عاشت الحروب الصليبية. وهذه العقلية راسخة في أوربا. أما في اليابان فإن هذه العقلية غير موجودة نسبيا إذ أن الدول الإسلامية التي لها علاقة باليابان لا تعاني كثيرا من هذه العقلية فنحن جيران أوربا ونعاني كثيرا من هذه العقلية الصليبية إذن عندما نتحدث عن الغرب فإننا نتحدث عنه كغرب ولكن إذا دخلنا في التحليل ربما هناك مميزات. فأمريكا حسب عدة تصريحات خاصة من قادتها أن مشكلتها المستقبلية هي المشكلة الإسلامية وهي تصريحات رسمية، وفي فرنسا كذلك تصريحات موجودة. أما في جنوب آسيا فإن هذه المشكلة لم تبرز لحد الآن، فاليابان مثلا يسيره العنصر الاقتصادي أكثر من العنصر الحضاري الايديولوجي. إذن فالمشكل على هذا المستوى ربما هو خاص مع أوربا. لأننا جيران لها والصراعات كانت كثيرة والإسلام موجود في أوربا. وهذا الاحتكاك يجعل العقلية الصليبية متمركزة في أوربا أكثر من غيرها.

ما دمنا نتحدث عن نجاح الاستراتيجية ينبغي أن نتساءل عن وضع هذه الاستراتيجية. فعندما ننظر إلى الصراع ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوربية حول الخليج نلاحظ أن هناك هيمنة أمريكية على الأمم المتحدة من أجل فرض مجموعة من القوانين التي تسهل عملية نهب ثروات الخليج وتبررها. فكيف تقومون ذلك؟

النهب لا يمر عبر قناة الاقتصاديين فقط، هناك القناة السياسية والقناة العسكرية. ونهب الشرق الأوسط مر عبر القناة السياسية والقناة العسكرية. فأموال العراق مجمدة بقوة، والدول الخليجية الأخرى أجبرت على التدخل وعلى التسلح وعلى.. الخ. وخيرات هذه الدول نهبت كذلك عبر القناة العسكرية، لأن هذه الدول كان لها رصيد كبير، فذاب هذا الرصيد بسبب التدخل الأمريكي، وهناك القناة السياسية مثل هيمنة فرنسا على دول أفريقيا ليس بسبب اقتصادي وإنما بسبب سياسي، غير أن هذه العناصر أو القنوات تتكامل فيما بينها ليتم النهب. هناك تعاون بين الجانب العسكري والجانب السياسي والجانب الاقتصادي وهو يمكن الغرب من هذا النهب، فإذا غاب الجانب الاقتصادي التجاري جاء جانب القوة. والغرب لا يعرف إلا ميزان القوة لأنه ليست له مبادىء. هم يتكلمون الآن عن حقوق الإنسان ولكن إذا كان حق الإنسان مبدأ فلا

فرق بين أوربي وعربي، بين زنجي و أمريكي بين هذا وذاك. ولكن الأمر يتغير عندما نتكلم عن حقوق الإنسان في العالم الثالث وحقوق الإنسان الأوربي. فالإنسان الأوربي أهل لهذه الحقوق أما غير الأوربي فليس له حقوق. فأين هي المبادىء؟ إنها -إذن- غائبة، وميزان القوة هو الذي يحدد المبادىء.

الغرب له -بطبيعة الحال- خلفية ومبادىء يقيم وفقها نظامه الدولي الجديد، فما هي الخلفية أو المبادىء التي تقف وراء النظام الدولي الجديد في الناحية الاقتصادية على وجه التحديد؟

على المستوى النظري يعتبر السوق هو العنصر المحدد للإنتاج ولترويج البضاعة أي السوق الحرة، لا تدخل للدولة. هذا هو الإطار العام. والهدف هو وضع سوق عالمية و في إطار هذه السوق هناك قوي وضعيف. ونعرف مسبقا من هو القوي ومن هو الضعيف. هذا هو الإطار الذي تعمل فيه الدول الغربية. وهو إطار ليس في صالحها دائما. لأن هناك حالات لا يرضى الغرب فيها بهذا الأسلوب النظري. فيتدخل الجانب العسكري والجانب السياسي لإعادة المصلحة أو لتوجيه المصلحة نحو الغرب، ولو تبنى الغرب مبادىءه الاقتصادية فلن يجعل حدا لصادراتنا نحو السوق الغربية فالمغرب مثلا يعاني من حد السوق الأوربية المشتركة لتصدير سلعه كما يعاني اليابان من نفس المشكل. إن مبادىء الغرب هي السوق الحرة. ولكن حين تغيب المصلحة يقول : لا للسوق الحرة!، فحتى لو كان هناك إدماج الدول في إطار قوانين مسطرة ربما سيكون هناك صراع اقتصادي، ولكن له الحق في أن يقول : لا أو نعم ؛ لأنه هو القوي الآن ؛ هو الذي يحدد اللعبة ؛ ولا يمكن أن نعرف ما سيكون عليه العالم في المستقبل لأنه -كما قلت- ليس للغرب مبادىء، أو مبادىء قارة، فهم يلعبون على هذه الوتيرة أو تلك حسب مصلحتهم، ونحن نخضع لذلك لأننا في موقف ضعف.

ذكرتم أن حرص الغرب على مصلحه الخاصة وحبه للاستغلال مما يميز المبادي التي يقوم عليها نظامه الدولي الجديد، ولا شك أن تلكما الميزتين نتيجتان للفلسفة الليبرالية المادية، فهل يمكن اعتبار النظام العالمي الجديد -في المجال الاقتصادي- استمرار لليبرالية وفلسفتها وأخلاقها؟

الأخلاق الليبرالية هي أخلاق الغابة، والكل يعرف أخلاقها فالذئب يقتل دون أن يؤكل، والشاة هي التي تؤكل في قانون الغابة. أي أن الذئب هو الذي يحدد اللعبة في المجال الاقتصادي. إذن عندما نتحدث عن الأخلاق في اللبرالية فإننا نقصد أخلاق الهوى والشهوة. وعندما يكون الهوى هو الذي يسير الإنسان -مما يدل عليه قوله تعالى : (زين للناس حب الشهوات...) الآية فإننا سنكون حينئذ تحت ضغط سبب يعد من أهم الأسباب في المشاكل الاقتصادية. إذ أن حب الشهوات لا حد له. ولا يمكن أن يحدها أو ينظمها إلا أخلاق عظيمة تستطيع أن تضبط الانسان على المستوى الفردي والاجتماعي، وهذه الأخلاق بدورها ترتكز على الإيمان الذي هو الأساس، أما في الغرب، فطبيعي أن يكون الحال -في غياب الأخلاق والإيمان- هو الحرص على تراكم الثروات واستغلال الضعفاء.

تتداول وسائل الإعلام مجموعة من المصطلحات الاقتصادية في ظل النظام الدولي الجديد مثل "اقتصاد السوق" و "السوق الحرة" و "الحرية الاقتصادية"... ماذا تعني هذه المصطلحات باختصار؟

"حرية السوق" تعني عدم تدخل الدولة وإتاحة الفرصة أمام المنافسة، ولكن هذا معروف أنه لا يمكن أن يوجد أبدا! لأن قوانين التنافس غير موجودة في الواقع، إذن لا يمكن أن يكون هناك تنافس كما هو مفهوم على المستوى النظري،

التنافس الآن هو تنافس بين القوي والضعيف، أما على المستوى النظري فيقتضي الأمر ألا تكون هناك شركة واحدة قوية هي التي تنتج مادة معينة بل أن يكون هناك منتجون ومستهلكون كثيرون، ويكون التنافس، ويعرف السوق بدقة، يعرفه المستهلك والمنتج، كلها عناصر نظرية غير موجودة، إذن اللبرالية في حد ذاتها موضوعة على أسس لا يمكن إيجادها بتاتا على أرض الواقع. لذا قلت إن الليبرالية هي نظام الغابة وليست ما تقوله النظرية، وإذا لم يكن هناك تطابق بين الجانب النظري والواقع، فالواقع هو الذي يسمح بقراءة المفهوم الحقيقي للبرالية وليس الجانب النظري، فأين هي المنافسة إذن؟

كيف يمكن أن تنافس الولايات المتحدة الأمريكية الآن؟؟ هل يمكن للمغرب مثلا أن ينتج طائرات وينافس بذلك الولايات المتحدة الأمريكية؟ مع العلم بأن المنافسة هنا تقتضي أن تكون هناك شركات كثيرة تنتج نفس الطائرة! وتقتضي المنافسة أيضا أن يكون باستطاعة المغرب رصد موارد كثيرة للبحث العلمي مثل أمريكا فأين هي هذه الموارد؟ إنها غير موجودة. إذن فالمنافسة كما هي موضوعة سابقا لن نعيشها وذلك لأنها مجرد بناء فكري لا يمكن أن يتحقق في الواقع. هذا هو المشكل المطروح في الجانب الليبرالي، نتكلم عن ليبرالية الغابة ولا نتكلم عن ليبرالية الكتب.

◎ ننتقل من قراءة الواقع الدولي إلى محاولة التعرف على ملامح مستقبل العالم الإسلامي انطلاقا من هذا الواقع ومن خصائص هذا العالم وحضارته الإسلامية. وقد تقدم في كلام الدكتور ما يدل على تفاؤل بمستقبل العالم الإسلامي، فما هي حظوظ نجاح مشروع إسلامي بديل؟

||||| قلت : على المستوى النظري حظوظ نجاح المشروع الإسلامي في المجال الاقتصادي كثيرة فالعالم الإسلامي يضم طاقات بشرية ضخمة وموارد طبيعية وافرة ومتنوعة، وكل المؤهلات موجودة، ولكن ينقصه الإيمان بالمفهوم الذي يسمح بإيجاد الوحدة. والإيمان والوحدة عنصران أساسيان، ومادام الإيمان ضعيفا والوحدة غير موجودة فإننا سنعيش وفق ما يفرضه الغرب علينا. ولكن كلما حاول الغرب غرز مخالبه في جسم العالم الإسلامي إلا وكان ذلك سببا في إيقاظ هذا العالم. وهذا في مصلحتنا من هذه الناحية، فربما نستحق أكثر من لطمات، وذلك لأن نومنا ثقيل، وهذا قد يساعد على إحياء فكرة العالم الاسلامي، وقد يكون للكيان الصهيوني أثر مهم في إحياء تلك الفكرة كما حدث إثر إحراق المسجد الأقصى. كما أن الكيان الصهيوني سيساعد على إعادة النظر في البعد الجغرافي، أي تجاوز فكرة العالم العربي بالمفهوم الضيق الذي فشل أمام العدو الصهيوني. مما يدفع إلى التفكير في الجبهة البديلة. فنحن مقبلون -إن شاء الله- على تجسيد فكرة العالم الإسلامي ليس انطلاقا من داخلنا وإنما مما يقوله الآخر ؛ لأن الدول الغربية والكيان الصهيوني هم الذين يحركون هذه الفكرة.

◎ هل تعتقد أن الإيمان وحده كاف بالنسبة للأمة الإسلامية كي تقلع حضاريا أم لا بد من مراعاة بعض المكونات الأساسية للحضارة مثل اعتبار الوقت والعمل والتراب كما ذكر مالك ابن نبي؟

||||| إن العمل دين، وهل يمكن أن نقول : إن الإيمان موجود والعمل غائب؟! والإيمان هو المؤهل لكل هذه الجوانب. والعمل -أي عمل- قد يكون إيجابيا، ولكنه يمكن أن يكون أكثر إيجابية في إطار الإيمان "لأن الله تعالى يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه" والعمل هو مصدر النمو الاقتصادي، والإسلام يحث على العمل، ويعتبره تدينا وعبادة. والغرب إذا تقدم فقد تقدم بالعمل، وإذا تأخرنا فنحن متأخرون بسبب غياب

العمل. فالعمل مرتبط بالإيمان.

⊙ أظن أن الأستاذ يقصد العمل في إطار رؤية اقتصادية محكمة تأخذ بعين الاعتبار جميع المعطيات تسمح لنا أن نقول إننا نملك بديلا اقتصاديا في مقابل ما ذكرتم من الرؤى والبرامج المنحرفة. فهل لكم أن تحدثونا عن الخطوط العريضة لذلك البديل الذي نقصد به الاقتصاد الإسلامي؟

لابد أن نقول أولا إن الاقتصاد أو علم الاقتصاد هو من إنتاج الإنسان، ولكن هناك مذهب اقتصادي في الإسلام. فالإسلام لم يأتنا بعلم الاقتصاد ولكن أتانا بمذهب، وعلى الانسان أن يبني علما اقتصاديا في إطار هذا المذهب، وعلم الاقتصاد يتغير حسب الأمكنة والأزمنة، أما المذهب فهو قار لا يتغير. فمثلا يمكن أن نبني اقتصادا في إطار تحريم الربا، ويمكن أن نبني اقتصادا على أساس الملكية العامة والخاصة. فالإسلام لا يحارب هذه ولا تلك. قد نقول إن الرأسمالية أساسها الملكية الخاصة والشيوعية أساسها الملكية العامة. ولكن هذه الأمور هي بالنسبة للإسلام ثانوية. سواء أكانت الملكية عامة أم خاصة فهذا أمر ثانوي لأن المؤمن أينما وجد يعمل وكأنه يعمل لنفسه. أما في الشيوعية فقد كان يقال إن الخنزير الروسي كان أحسن الخنازير العالمية من حيث التغذية، لأن صاحب المخبزة يعطى له القمح ليصنع الخبز فيعطي منه للخنزير لأن الخنزير خنزيره والخبز خبز المجتمع. إذن فالملكية الخاصة غريزة. والمشكل مطروح في غياب الإيمان.

ونأتي الآن إلى مشكل الخوصصة فيقال : إن القطاع العام يمشي وفق مقتضيات السوق، لأن الانسان عندما يعمل في القطاع العام يحسب حسابا خاصا، وعندما يعمل لنفسه يحسب حسابا آخر. فهذا غير موجود عندنا، إذن مشكل الملكية كحافز للعمل غير موجود عندنا، بل أكثر من ذلك فإن نوعية الملكية ليست هي المحددة لنوعية التوزيع إذ إن التوزيع يخضع لقوانين خاصة غير تلك التي لا تستأثر بنوعية الملكية، إن مشكل التوزيع هو المطروح، ومن ثم فالمجتمع الإسلامي ليس مجتمع الفوارق الاجتماعية الشاسعة، قد تكون هناك فوارق نعم، ولكن ليس بالمفهوم الشائع.

وفي إطار البديل دائما يمكن أن نقول على المستوى المالي إن هناك إمكان بناء اقتصاد بدون ربا. وهذا معروف، وهناك أبناك إسلامية موجودة، وهو أمر مقبول الآن وأنجزت فيه عدة بحوث. ويلاحظ استقرار المعاملات المالية في البنوك الإسلامية أكثر من استقرارها في البنوك الأخرى، كما أن الاستثمار يحظى بتشجيع كبير لأن حرمة الربا تجعل الإنسان لا يعتمد على الربا كسبيل لتنمية المال كما هو واقع في البنوك الربوية. فأنت تضع أموالك في البنك وتأخذ الفوائد دون عمل أو جهد. أما في الإطار الإسلامي فلابد أن تخاطر بمالك ولابد للمال أن يدخل في عملية الإنتاج والتجارة. وأما في حالة الربا فإن المال قد لا يذهب إلى الإنتاج والتجارة بل قد يقرض إلى دول أخرى قصد الاستهلاك، فيخرج من المغرب مثلا ليقرض إلى دول أخرى والأرباح تأتي عبر قناة الربا، بغض النظر عن استعمالاتها.

إن تحريم الربا لم يكن عبثا. والمشكل الذي يعيشه الغرب يكمن بصفة أساسية في الربا وخير دليل على ذلك الأزمة التي عاشها النظام النقدي الأوربي في الصيف الماضي، والكل يعلم أن السبب هو نسب الفوائد الربوية. أي أن فوائد سعر الربا كانت مرتفعة في ألمانيا ولذلك فإن الأموال تتجه كلها نحو هذه السوق على حساب الدول الأخرى خاصة فرنسا. ولو رفعت أمريكا سعر الفائدة لتسارعت الأموال نحو السوق الأمريكية. ومن ثم فقد أقر رؤساء أوربا أنفسهم بأن المشكل هو مشكل الفائدة. والكل متفق الآن على ذلك. بالنسبة لنا الفائدة تساوي

صفرا. إذن ليس هناك مشكل في انتقال الأموال من هنا أو هناك، بل الأموال تنتقل من جهة إلى جهة حسب مردودية الاستثمارات، لا حسب معايير أخرى.

فخلاصة القول إن الإيمان كعنصر أساسي في النظام الاقتصادي الإسلامي هو الدافع إلى تحريك الطاقات، وإذا تحقق الإيمان مع وجود المال والعمل فقد تحققت الشروط الأساسية لتنميةمتواصلة.

إن دور الأخلاق -وهي مظهر من مظاهر الإيمان- في المجال الاقتصادي مهم جدا ؛ لأن الإنسان سيحاول أن يعمل من أجل المصلحة العامة والخاصة على السواء. أما الآن فإن في اللبرالية غيابا عاما للمصلحة العامة، والمصلحة الخاصة هي التي تحدد مشاريع كل فرد أما على المستوى الإسلامي فالجانب العام سيبرز أكثر، والأموال ستستثمر في مشاريع ذات أهمية في سلم الأولويات فضلا عن انعدام الربا. وانطلاقا مما ذكرناه عن الغرب فإن غياب الربا سيكون له دور فعال في استقرار النظام الماليالإسلامي.

وخلاصة القول إن النظام الإسلامي ككل جاهز للتطبيق ولاينقصه إلا الإطار الجغرافي ونتمنى من الله سبحانه وتعالى أن يوجد هذا الإطار في أقرب الآجال.

● شكرا.

الى المهتمين
بقضايا الفكر الإسلامي

يسر مجلة «الهدى» أن تخبركم بأنها تعتزم العمل على مواكبة التطورات الفكرية الراهنة استجابة لتطلعات القراء وشعورا منها بنوعية المرحلة الحالية. فمن أجل أن يحظى الفكر الإسلامي بموقع مناسب، ومن أجل ضمان فاعليته لا مناص من أن يكون فكرا قويا تتجلى قوته في طبيعة القضايا التي يتناولها والعمق الذي يعالجها به، وسلامة ونوعية النتائج التي يحققها.

ولئن كان الفكر الإسلامي في ديارنا أبعد من أن يحظى بموقعه المناسب، فإننا نسعى -بمساعدتكم- أن نرقى بهذا الفكر إلى مستوى لائق. وذلك بتجاوز ما كان من الكتابة مبتذلا أو مكرورا أو سطحيا، وبالتركيز على تناول القضايا ذات الصلة بواقعنا بما يكفي من الجدية والعمق.

لذلك نرجو من أخوتكم مساعدتنا على تطوير المجلة للنهوض بمهامها على أحسن وجه بالإسهام في الكتابة على صفحاتها، وبحث كل المهتمين بقضايا الفكر الإسلامي الذين تربطكم بهم صلة على إثراء المجلة بمقالاتهم وآرائهم. ويسر المجلة أن تفتح لكم مجال الكتابة في المحاور الآتية :

- الإسلام والمسألة الثقافية.
- الإسلام والمسألة العلمية.
- الإسلام والمسألة التربوية.
- الإسلام والمسألة الاقتصادية.
- الإسلام والمسألة الاجتماعية.
- الإسلام والمسألة السياسية.
- الإسلام والمسألة الإعلامية.

ولا يفوتنا في الأخير أن نشكر لكم كل مجهود، وأن نرحب بمقترحاتكم وأفكاركم. والله من وراء القصد، وهو يهدي السبيل.

الهدى

مــــــــواد العــــــــــدد